



EGYPTIAN CENTER  
FOR ECONOMIC & SOCIAL RIGHTS  
المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية



CENTER FOR ECONOMIC AND SOCIAL RIGHTS  
SOCIAL JUSTICE THROUGH HUMAN RIGHTS

annd

Arab NGO Network for Development  
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية



مؤسسة المرأة الجديدة  
New Woman Foundation



EGYPTIAN INITIATIVE  
FOR PERSONAL RIGHTS  
المبادرة  
لحقوق  
الشخصية



للدراسات النسوية  
Nazra for Feminist Studies



الاتحاد المصري لل نقابات المستقلة  
EFITU



جمعية التنمية الصحية والبيئية  
AHED



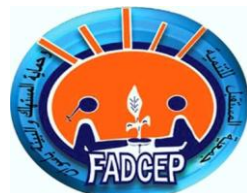
جمعية الشباب للسكان والتنمية  
Youth Association for Population and Development  
YAPD



ACDA



جمعية المرأة والتنمية  
www.wda-egypt.net



FADCEP

## ورقة مشتركة مقدّمة إلى لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

### بمناسبة الاستعراض الدوري الرابع في الجلسة الـ ٥١

نوفمبر ٢٠١٣

1. المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
2. مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية
3. شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية
4. شبكة حقوق الأرض والسكن – التحالف الدولي للموئل
5. المبادرة المصرية للحقوق الشخصية
6. مؤسسة المرأة الجديدة
7. نظرة للدراسات النسوية
8. الاتحاد العام للفلاحين المصريين المستقل
9. الاتحاد المصري للنقابات المستقلة
10. الإنتلاف المصري لحقوق الطفل
11. الإنتلاف المصري للتعليم للجميع
12. البيت العربي لحقوق الانسان
13. جمعية التنمية الصحية والبيئية
14. جمعية الشباب للتنمية والبيئة
15. جمعية الشباب للسكان والتنمية بقنا
16. جمعية الطفولة والتنمية اسيوط
17. جمعية المرأة والتنمية
18. جمعية المرأة والمجتمع
19. جمعية المستقبل للتنمية اسوان
20. الجمعية المصرية لتنمية قدرات الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة
21. الجمعية المصرية للتنمية الشاملة
22. الجمعية المصرية للحقوق الجماعية



23. الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية

24. جمعية حواء المستقبل لتنمية الأسرة والبيئة

25. جمعية دعم وتطوير التعليم

26. جمعية شموع الأمل للتنمية وثقافة الطفل

27. جمعية قرية الأمل للتنمية والتأهيل الاجتماعي للمعاقين

28. جمعية نهوض و تنمية المرأة

29. رؤية للاستشارات والتدريب

30. كاريتاس مصر

31. مركز الأرض لحقوق الانسان

32. مركز الجنوب للحق

33. مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

34. المركز المصري للإصلاح المدني والتشريعي

35. مركز حابي للحقوق البيئية

36. مركز دعم التنمية للاستشارات والتدريب

37. مركز هشام مبارك للقانون

38. مركز وسائل الاتصال الملائمة من أجل التنمية

39. المؤتمر الدائم لعمال الاسكندرية

40. مؤسسة احمد عبد الله رزة للتنمية

41. مؤسسة الحياة الأفضل للتنمية الشاملة

42. مؤسسة الشهاب للتطوير والتنمية الشاملة

43. مؤسسة الطريق الجديد للسلام و التعليم

44. مؤسسة تنوير للتعليم والتنمية بالمنيا

45. مؤسسة حرية الفكر والتعبير

46. مؤسسة حلوان لتنمية المجتمع (بشاير)

47. مؤسسة قضايا المرأة المصرية

48. مؤسسة وادي النيل لرعاية عمال المحاجر

49. النقابة المستقلة لشركة هاي تك

50. النقابة المستقلة لكادبوري

51. النقابة المستقلة للبناء والأخشاب

52. النقابة المستقلة للزيوت والصابون

53. النقابة المستقلة للعاملين بشركة مصر للملاحة

54. النقابة المستقلة للعاملين بكهرباء ابوقير

55. النقابة المستقلة لمصنع لورد

56. الهيئة القبطية الانجيلية للخدمات الاجتماعية

57. هيئة كير



## الملخص التنفيذي

يحدد هذا التقرير الخطوط العريضة لأهم مشاغل وتوصيات المنظمات الـ ٥٧ المذكورة أعلاه، وذلك بمناسبة الاستعراض الدوري لمصر أمام لجنة حقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في دورتها الـ ٥١ المنعقدة في نوفمبر ٢٠١٣. شهدت مصر فترة من الاضطرابات السياسية الهائلة وعدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، خاصة على مدى السنوات الثلاث الماضية. وتعتبر منظمات المجتمع المدني المشتركة في هذا التقرير عن القلق البالغ أن الإدارات المتعاقبة التي تولت الزمام في مصر منذ عام 2011 لم تتخذ أي تدابير تذكر استجابة لمخاوف ومطالب الشعب المصري، خاصة فيما يتعلق بالكرامة والعدالة، والتمهيش الاجتماعي. وعلى وجه الخصوص، فقد فشلت الإدارات المتعاقبة في اغتنام الفرصة التي يتيحها التحول السياسي الكبير الذي تواجهه البلاد، وذلك لاجراء الاصلاحات الهامة للبنية الاقتصادية للبلاد، وهي الاصلاحات اللازمة للنهوض بالحقوق الواردة في العهد، وفي نهاية المطاف الاصلاحات الحاسمة للانتقال الاقتصادي والاجتماعي.

كما هو موضح في الجزء الأول من هذا التقرير، كان غياب المساواة دورا محوريا في قيام الثورة، وهو ما تجلى في ارتفاع معدلات الفساد المستشري، وفشل الخدمات العامة، وتضييق سبل المشاركة والتمثيل في صنع السياسات العامة. وبالرغم من ذلك، وبدلا من معالجة هذا الحرمان الاقتصادي والاجتماعي المتزايد، استمرت الإدارات الانتقالية المتعاقبة منذ اندلاع الثورة في تجاهل المطالب الشعبية المشروعة للمواطنين. لا تزال صناعة السياسات العامة سرية؛ ولا تزال البيانات الحكومية الموثوق بها غير متوفرة، كما لا ينك نشر العديد من الوثائق والخطط الحكومية، ويستمر قمع الأصوات المعارضة من المنظمات الغير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، والنقابات، والأحزاب المعارضة -في بعض الأحيان باستخدام العنف. وهكذا، فقد فشلت الدولة الطرف في ضمان عمليات لصنع القرار تتسم بالشفافية والتشاركية، وهو ما يعد نقضا لالتزام أساسي بموجب العهد، كما أكدت اللجنة فيما قبل. وتستمر الاضرابات الاجتماعية في غياب القنوات التشاركية.

الجزء الأول من التقرير يصف أيضا الأزمة الاقتصادية الحادة التي تجتاح البلاد. فبحلول يوليو عام 2013، وصل الجنيه المصري إلى أدنى مستوياته منذ عام 2004، وكانت احتياطات مصر من العملات الأجنبية انخفضت إلى ما دون "المستوى الحرج" حسب وصف البنك المركزي المصري. كما بلغ العجز في الميزانية ما يقدر بـ 11.5% في عام 2013. وتأتي الأزمة الاقتصادية لتزيد من معاناة شعب يعاني الفقر وعدم المساواة بالفعل. فعلى الأقل ربع السكان يعيشون في فقر، وذلك وفقا لأحدث الإحصاءات الرسمية، في حين أن ثلث الشباب يعانون من البطالة. ولذا فالضرر الذي تسببت فيه الأزمة الاقتصادية، خاصة في التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من قبل الفقراء في مصر، واضح. فقد ارتفعت تكلفة السلع الغذائية، والرعاية الصحية، والإسكان، وغيرها من الخدمات والسلع الهامة. لذا، فمما لا يثير الدهشة، أن ما يقرب من 90% من الأسر الضعيفة لا يغطي دخلها نفقات الغذاء الشهرية.

المثير للقلق هو أن الحكومات المتعاقبة لم تهتم بمعالجة المشاكل الاقتصادية الأساسية الكامنة وراء عدم المساواة وارتفاع نسب الفقر والتمهيش. كما هو موضح في الجزء الثاني من التقرير، تم اعطاء الأولوية لتدابير "الإصلاح السريع" لتمويل العجز المتنامي في الموازنة العامة، ولتحقيق استقرار الجنيه المصري، وذلك من خلال المساعدة الدولية والاقتراض بشكل خاص، بما في ذلك من خلال صندوق النقد الدولي. لذا، فالموقعون على هذا التقرير يعيرون عن قلقهم من السياسات التي اتخذتها الحكومات المتعاقبة لجذب تلك المساعدات والقروض، وخاصة تلك المتعلقة بخفض الانفاق العام عن طريق خفض الدعم عن الغذاء والوقود، ورفع الإيرادات عن طريق زيادة الضرائب الغير مباشرة على السلع والخدمات. وتمشيا مع هذا، لا تزال الدولة تخصص نسبة ضئيلة جدا من ميزانيتها للإنفاق العام، وتحديدًا لتمويل القطاعات الأكثر حاجة للتمويل، مثل الصحة والتعليم والإسكان. وخلافا للمقتضيات التي أكدت عليها اللجنة، تم طرح هذه التدابير التقشفية والرجعية -تنفيذها في بعض الأحيان- وهي التدابير التي لا تحظى بشعبية، وذلك دون استشارة المجتمع

المدني والمجتمعات المحلية المتضررة، ودون إجراء تقييم دقيق لتأثيرها على الفئات المهمشة والضعيفة، ودون البحث في للخيارات المطروحة الأكثر عدالة.

في حين أن نظام الدعم الحالي يعاني من عدم الكفاءة في استخدام الموارد ويستنزف نسبة ضخمة من الموازنة العامة، إلا أنه بمثابة شريان الحياة بالنسبة للكثيرين. لذا فإزالة نظام الدعم سيكون له آثار إفقار ملحوظة ومباشرة، خاصة في ظل غياب شبكات فعالة للضمان الاجتماعي. بدلا من ذلك، هناك حاجة ماسة لإصلاح اقتصادي كبير وواسع النطاق، وذلك للتغلب على النموذج الاقتصادي الغير عادل والغير مستدام لنظام مبارك، وتمشيا مع التزامات الدولة الطرف بموجب المادة 2 (1) من العهد. وهذا يشمل سياسات فعالة لتعبئة الموارد، بما فيها الموارد المحلية الغير مستغلة، للاستثمار في الخدمات العامة، والسياسات الزراعية والصناعية، ومشاريع البنية التحتية.

يتطرق الجزء الثالث من التقرير لتركة النموذج الاقتصادي لعهد مبارك، والذي اعتمد على الدولة الريعية، والاستبدادية، وهو النموذج الذي كان له التأثير الأكبر على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة الحق في العمل والحق في الرعاية الصحية والحق في التعليم، وكذلك الحق في مستوى معيشي لائق والحق في الضمان الاجتماعي. وبشكل عام، فقد أدى هذا النموذج الى:

- انخفاض فرص العمل، كما يتضح من ارتفاع معدلات البطالة والبطالة المقنعة، خاصة بين النساء والشباب، ونمو القطاع الغير رسمي ، والذي يتسم بتدني الأجور وسوء ظروف العمل وغياب شبكات الأمان الاجتماعي؛
- نظام ضمان اجتماعي مجزأ، ويتسم بانخفاض التغطية التأمينية ونظام دعم عام غير فعال؛
- تدهور الخدمات العامة، كالمياه والصرف الصحي والسكن الاجتماعي والتعليم والرعاية الصحية، خاصة من حيث توافر هذه الخدمات وقدرة المواطنين على تحمل تكاليفها، وذلك نتيجة لإلغاء القواعد التنظيمية لهذه الخدمات، وخصخصتها بالتوازي مع تقليص الانفاق الحكومي عليها.

فشل الإدارات المتعاقبة في صياغة رؤية اقتصادية مختلفة يتسبب في استمرار، وفي بعض الحالات في تفاقم، هذه التدهورات الخطرة. يقدم هذا التقرير توصيات محددة بشأن الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الدولة الطرف لتوجيه طاقة وخيال المجتمع المدني المصري لتطوير استراتيجية اقتصادية واجتماعية طويلة الأجل، تعزز النمو العادل والمستدام، وتحقق الاستقرار الاجتماعي والمساواة وتمكّن من إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجميع.

## مقدمة:

يحدد هذا الاستعراض الخطوط العريضة لأهم مشاغل وتوصيات المنظمات الـ ٥٧ المذكورة أعلاه بمناسبة الاستعراض الدوري لمصر أمام اللجنة في دورتها الـ ٥١ في نوفمبر ٢٠١٣. هذا التقرير يضيف على المعلومات المقدمة في الاستعراض الثاني والرابع لمصر في مايو ٢٠١٠ ويقوم بتسليط الضوء على القضايا الرئيسية المتعلقة بتنفيذ الدولة لالتزاماتها بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهو يشير بشكل محدد إلى القضايا التي لم تتم معالجتها بشكل كاف أو تم تجاهلها في تقرير الدولة، ويسعى إلى الرد على الأسئلة التي وردت في "قائمة المسائل" التي اعتمدها "فريق عمل ما قبل الدورة" التابع للجنة في مايو.

منذ تقديمها للتقرير، شهدت مصر فترة من الاضطرابات السياسية الهائلة وعدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. وتعرب منظمات المجتمع المدني المشاركة في التقرير عن قلقها البالغ لعدم استجابة الحكومات المتعاقبة منذ ثورة ٢٠١١، إلا نادراً، لمطالبه الناس بسياسات تقف إلى جانب الفقراء وتوفّر لهم الحقوق الاجتماعية والاقتصادية الأساسية. وكما سيتم تفصيله في هذا التقرير، فإنه في

بعض الحالات قامت الحكومات المتعاقبة، وبشكل واع، باتخاذ خطوات لتقويض احترام وإعمال الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، في خرق واضح للالتزامات الدولية. على نطاق أوسع، واستجابة لتفاقم الأزمة الاقتصادية في البلاد، تواصل الإدارات المختلفة حتى الآن إعطاء الأولوية لتدابير قصيرة الأجل لجذب قروض خارجية، مثل اقتراح ضرائب غير مباشرة على السلع الأساسية وخفض الدعم، والعديد من السياسات التي تفشل في معالجة الاختلالات الأساسية في اقتصاد البلاد، والتي تُنذر بتراجع كبير في إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

## الإطار العام

### عدم الاستقرار السياسي المستمر يؤثر سلبيًا على عملية التحول في مصر

شهدت مصر فترة من الاضطرابات السياسية الهائلة على مدى السنوات الثلاث الماضية. ففي ٢٥ يناير ٢٠١١، انضم المصريون إلى موجة ما يسمى بانتفاضات الربيع العربي رافضين الأنظمة الاستبدادية ومطالبين بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية. فقد خرج الملايين من المتظاهرين في جميع أنحاء مصر للمطالبة بالحريات السياسية والمدنية وكذلك بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية. وعلى الرغم من أن شعار الثورة المصرية هو "عيش، حرية، عدالة اجتماعية"، فقد فشلت الحكومات الانتقالية المتعاقبة في تحقيق أي تحسن ملحوظ في مستوى معيشة المواطنين، ولذلك فما تزال دورة الاحتجاجات والتظاهرات مستمرة معبرة عن احباط المواطنين من عدم تحقيق مطالب الثورة.

تعد حالة عدم الاستقرار السياسي من أحد التحديات الرئيسية التي تواجه مصر في تحقيق المطالب الاجتماعية والاقتصادية للشعب المصري. فقد تنقلت السلطة التشريعية مثلاً ست مرات منذ يناير ٢٠١١. فمع سقوط الرئيس السابق حسني مبارك، تم حل البرلمان ونقل السلطة التشريعية إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة، الذي قام بإدارة البلاد خلال الفترة الانتقالية الأولى. وقد تم إجراء الانتخابات البرلمانية أخيراً في نوفمبر ٢٠١١، فانطلقت السلطة التشريعية من المجلس العسكري إلى مجلس النواب في البرلمان. بالرغم من ذلك، أعلنت المحكمة الدستورية العليا في يونيو ٢٠١٢ بطلان قانون الانتخابات الذي جرت في ظلّه الانتخابات البرلمانية. وهكذا، تم حل البرلمان وعادت السلطة التشريعية إلى المجلس العسكري. وفي 30 يونيو ٢٠١٢، أصبح محمد مرسي أول رئيس منتخب ديمقراطياً في مصر. فقد تبوأ السلطة التشريعية في يوليو ٢٠١٢ حتى ديسمبر ٢٠١٢، عندما انتقلت هذه السلطة إلى مجلس الشورى، الغرفة العليا للبرلمان، وبعد أن تم حل مجلس الشورى بعد عزل الرئيس محمد مرسي في 3 يوليو 2013، انتقلت السلطة التشريعية للرئيس المؤقت عدلي منصور.

وقد شهد عام مرسي في السلطة عدداً متزايداً من الاحتجاجات. فأطلقت مجموعة من نشطاء المعارضة، تسمى تمرد، حملة توقيعيات ضده، وتمكّنت من جمع ٢٢ مليون توقيع على عريضة معارضة له تطالب بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة. كما دعت الحملة إلى التظاهر على مستوى الجمهورية في الذكرى السنوية الأولى لتقلد مرسي مراسم الحكم، فخرج الملايين إلى الشوارع يوم ٣٠ يونيو ٢٠١٣ مطالبين مرسي بالرحيل. وبعد إعطاء إشعار ٤٨ ساعة للتوصل إلى اتفاق، أصدر الفريق عبد الفتاح السيسي، وزير الدفاع والقائد الأعلى للقوات المسلحة المصرية، بياناً رسمياً يوم ٣ يوليو، يعلن فيه عزل الرئيس مرسي. وقد حدد البيان أيضاً "خارطة الطريق" التي تضمنت تعيين رئيس المحكمة الدستورية العليا، عدلي منصور، كرئيس للدولة في هذه الفترة الانتقالية، فانطلقت السلطة التشريعية من مجلس الشورى إلى الرئيس المكلف، إلى حين إجراء الانتخابات البرلمانية.

وقد أدى عزل مرسي لتفاقم الاضطرابات السياسية في مصر، فاندلعت العديد من الاحتجاجات المؤيدة لمرسي بعد ٣ يوليو، مما أدى إلى عديد من المواجهات العنيفة بين المتظاهرين من ناحية، والجيش والشرطة من ناحية أخرى. تطوّرت هذه الاشتباكات عندما قامت قوى الأمن المصرية بفض الاعتصامات الموالية لمرسي في ١٤ أغسطس، مما أدى إلى سقوط مئات القتلى وآلاف الجرحى. في المقابل، حاول أعضاء وأنصار جماعة الإخوان المسلمين اقتحام العديد من المرافق الحكومية ومراكز الشرطة، مما أسفر عن مقتل العديد من الضباط، كما قاموا بمهاجمة كنائس في الصعيد وسيناء، ودمّروا وحرقوا العديد منها.<sup>1</sup> وقد أعلنت الحكومة المؤقتة حالة الطوارئ في البلاد، وفرض حظر التجول في القاهرة وعدة محافظات أخرى.

وعلى الرغم من استمرار التظاهرات، استطاعت الإدارة المؤقتة-حتى لحظة كتابة هذا التقرير- على المضي قدماً في خارطة الطريق دون تأخير وعلى التأكيد أن الفض المثير للجدل للاعتصامات المؤيدة لمرسي كان أمراً "ضرورياً وحتمياً"، لأنها تعيق المضي قدماً في خريطة الطريق السياسية.<sup>2</sup> وفي ضوء هذا الوضع السياسي المضطرب، ثبت أنه من الصعب على الدولة اتخاذ أية إجراءات فعّالة لتحسين الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في مصر، عن طريق إلغاء القوانين الجائرة مثلاً أو سن التشريعات لحماية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية الأساسية للناس. وفي نفس الوقت، فإن فشل أي إدارة في معالجة الأسباب الجذرية لثورة ٢٠١١ هو ما يؤدي إلى تفاقم عدم الاستقرار. وفي ظل هذا المأزق، تستمر الهوة بالاتساع، بين الشعب وأوليائه من جهة، والنخب السياسية وهواجسها من جهة أخرى.

**1. مع الإقرار بأن غياب الاستقرار السياسي يمكن أن يشكل تحدياً كبيراً لقدرة الدولة الطرف على الوفاء بالتزاماتها بموجب العهد، إلا أن الدولة الطرف تظل تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية مواطنيها فيما يتعلق بسيادة القانون وحقوق الإنسان. ينبغي على الدولة الطرف تأمين قيام عملية مصالحة شاملة كجزء من خارطة الطريق، بهدف التوصل إلى توافق سياسي حقيقي من أجل تحقيق الاستقرار السياسي والسماح بالتنفيذ الفعال للحقوق.**

### الأزمة الاقتصادية في مصر تزيد من أنماط الفقر وعدم المساواة

هذا وتواجه مصر أزمة اقتصادية حادة. فبعد فترة طويلة من النمو البطيء، أدى الاضطراب السياسي في البلاد إلى انخفاض حاد في الاستثمارات الأجنبية والسياحة، وقد تفاقم بسبب الأزمة الاقتصادية المستمرة في أسواق التصدير المصرية في جنوب أوروبا. وقد ازداد معدّل هروب رؤوس الأموال، مع قيمة تقدّر به مليارات دولار أمريكي غادرت البلاد في عام ٢٠١٢.<sup>3</sup> وبحلول يوليو عام ٢٠١٣، كان الجنيه المصري قد خسر أكثر من ١٢٪ من قيمته<sup>4</sup>، مسجلاً أعلى مستوى قياسي منذ عام ٢٠٠٤، وفي المقابل تراجعت احتياطات مصر من العملة الأجنبية من ٣٦ مليار دولار أمريكي في الأول من يناير ٢٠١١ إلى ١٤,٤ مليار دولار أمريكي في أبريل ٢٠١٣، وهو دون "مستوى الخطر" الذي حدده البنك المركزي المصري بقيمة ١٥ مليار دولار أمريكي.<sup>5</sup> فليس من المستغرب أن يواصل عجز الميزانية في مصر بالازدياد، من ١٠,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٢ إلى ١١,٥٪ في ٢٠١٣.<sup>6</sup> وهي الأزمات المالية

<sup>1</sup> بيان صحفي مشترك: التجمع الغير سلمي لا يبيح العقاب الجماعي- المنظمات الحقوقية تدعو أعمال العنف المميت ضد الاعتصامين و الممارسات الأرهابية لجماعة الاخوان المسلمين، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية.

<sup>2</sup> Pro-Morsi sit-ins were obstacles to roadmap: Egypt's PM', *Ahram Online* (August 28, 2013).

<sup>3</sup> تنبؤ الأساطير: المبادرة المصرية للحقوق الشخصية.

<sup>4</sup> 'Egypt pound strengthens at central bank currency sale', *Ahram Online* (July 8, 2013).

<sup>5</sup> 'Investment Minister: Budget deficit 11.5% of GDP for the 2012-2013 fiscal year', *Daily News Egypt* (May 11, 2013).

<sup>6</sup> 'Egypt Weighs Burden of IMF Austerity', *Financial Times* (March 11, 2013).

في صورتها الأخيرة والتي تزداد تعقيدا مع ارتفاع أسعار الغذاء عالميا، خاصة سعر القمح، حيث تعد مصر الدولة الأكثر استيرادا للقمح عالميا.<sup>7</sup>

الأزمة الاقتصادية تعصف بالسكان وهم في وضع ضعيف. في عام ٢٠١١/٢٠١٠ كان ربع السكان (٢٥,٢٪) يعيشون في الفقر، بزيادة حوالي ٢٠٪ عن ٢٠٠٨/٢٠٠٩.<sup>8</sup> أما معدل الفقر في المناطق الريفية، حيث يعيش أكثر من نصف السكان، فهو أعلى من ذلك، حيث تشير أرقام ٢٠١١/٢٠١٠ إلى أن ٣٤,٢٪ من سكان المناطق الريفية فقراء، مقارنة بـ ٣٠٪ في ٢٠٠٨/٢٠٠٩.<sup>9</sup> وترتفع نسبة سكان الريف في الصعيد الذين يعيشون في الفقر إلى ما يقرب النصف.<sup>10</sup>

وفقاً لمنظمة اليونيسيف، فإن ٢٣٪ من الأطفال تحت ١٥ عاماً في مصر كانوا يعيشون في حالة من فقر الدخل في عام ٢٠٠٩، وهذا أعلى من مستويات عام ١٩٩٦. ويتركز الفقر بين الأطفال في المناطق الريفية وهو الأعلى في صعيد مصر. فالأطفال الذين يعيشون في المناطق الريفية في صعيد مصر هم الأكثر عرضة لفقر الدخل، ففي ٢٠٠٩، وصل معدل الفقر بين هؤلاء الأطفال إلى ٤٥,٣٪، وهو ضعف عدد الأسر في المناطق الحضرية (٢١٪). يمكن مقارنة هذا بمعدلات الفقر للأسر مع الأطفال، التي تصل إلى ٧,٩٪ من الأسر الحضرية و ١٧,٦٪ من الأسر الريفية في مصر السفلى.<sup>11</sup> وبالمثل، أظهرت إحصاءات الحكومة اعتباراً من عام ٢٠١٢ أن ٢٧٪ من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٢٩ عاماً هم من الفقراء، بينما يعيش ٢٤,٣٪ منهم قريبين من خط الفقر.<sup>12</sup>

ويمكن ملاحظة آثار الأزمة الاقتصادية على الفقراء في مصر في ارتفاع تكاليف المعيشة التي نجمت عن انخفاض قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار، فارتفعت أسعار الاستهلاك للأغذية والمشروبات بنسبة ١٣,٩٪ بين يوليو ٢٠١٢ ويوليو عام ٢٠١٣، على سبيل المثال.<sup>13</sup> وقد أشار استطلاع شمل ١٦٨٠ من الأسر الضعيفة في أوائل عام ٢٠١٣، إلى أن معدل صرف العينة على المأكولات والمشروبات هو ٦٦,١٪ من الدخل، مقارنة مع ٤٠,٦٪ كمعدل عام لدى الأسر المتوسطة.<sup>14</sup> كما ارتفعت نسبة الأسر الضعيفة التي تقول أن دخلها لا يغطي نفقاتها الشهرية من ٧٨,٩٪ في سبتمبر ٢٠١١ إلى ٨٨,٩٪ في مارس ٢٠١٣.<sup>15</sup> كما أن معدلات النمو التي شهدتها البلاد طوال الـ 2000 على سبيل المثال، لم تؤدي لارتفاع نسب الاستهلاك الشخصي، وفقاً لبيانات البرنامج التنموي للأمم المتحدة.<sup>16</sup>

**2. ينبغي على الدولة الطرف أن تعزز جهودها لمكافحة الفقر والتهميش الاجتماعي، وخاصة بين الأطفال. وتلتزم الدولة الطرف، حتى في ظل نقص الموارد، وحماية الفئات الضعيفة في المجتمع، كما ورد في الفقرة 12 من التعليق العام رقم 3 للجنة عام 1990.**

## تعاني مصر من ضعف الإطار القانوني لحماية حقوق الإنسان

<sup>8</sup> الدخل والإنفاق والاستهلاك: مصرفي أرقام ٢٠١٣، (بالإنجليزية)، ص ١١٣، الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء.

<sup>9</sup> World Bank, Data, <http://databank.worldbank.org/data/views/reports/tableview.aspx>.

<sup>10</sup> الدخل والإنفاق والاستهلاك: مصرفي أرقام ٢٠١٣، (بالإنجليزية)، ص ١١٣، الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء.

<sup>11</sup> UNICEF, *Child Poverty and Disparities in Egypt: building the social infrastructure for Egypt's future* (February 2010), at p.11.

[http://www.unicef.org/egypt/arabic/Arabic\\_Child\\_Poverty\\_and\\_Disparities\\_in\\_Egypt.pdf](http://www.unicef.org/egypt/arabic/Arabic_Child_Poverty_and_Disparities_in_Egypt.pdf).

<sup>12</sup> أهم المؤشرات العامة، الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء.

<sup>13</sup> التقرير الشهري لمتوسط أسعار السلع الغذائية، الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء.

<sup>14</sup> يتم تحديد الأسر الأكثر عرضة وفقاً لمسح الدخل والإنفاق والاستهلاك (HIECS). ويتم استثناء الأسر إذا كان رأس الأسرة أو أحد أفرادها في مدرسة خاصة أو إذا كان يعمل أو يرتبط كمقاول في القطاع العام أو قطاع المقاولين أو إذا كان يملك أصولاً زراعية وقيمة الدخل أو الانفاق تتعدى ٣٠٠ جنيه مصري (الفرد).

<sup>15</sup> سبتمبر ٢٠١١، سبتمبر ٢٠١٢، ومارس ٢٠١٣، تقارير مرصد الغذاء المصري

<sup>16</sup> Arab Development Challenges Report 2011: Towards the Developmental State in the Arab Region, p. 26', UNDP

قامت مصر بتوقيع العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتضيق عليه في عام ١٩٨٢. ومع ذلك، فإن أحكام العهد لم يتم ترجمتها فعلياً في التشريعات المحلية، كما أنها لم تقدم أي إشارات عن نية التصديق على البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد. وفي غياب القوانين المحلية القوية لحماية حقوق الإنسان، ودون التزام حقيقي باحترام هذه الحقوق، صدرت العديد من القوانين التي لها آثاراً سلبية على حقوق الإنسان. فحالة عدم الاستقرار السياسي، التي تم استعراضها أعلاه، تجعل من المستحيل تحسين الإطار القانوني في كوسيلة لحماية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للشعب المصري.

تم تأسيس المجلس القومي لحقوق الإنسان، المكلف بحماية وتعزيز حقوق الإنسان في مصر، في عام 2003. وعندما جاء الرئيس السابق محمد مرسي إلى السلطة في يوليو 2012، تم إعادة تشكيل المجلس، ودعي مدافعين بارزين عن حقوق الإنسان للانضمام إليه. وبالرغم من ذلك، فإن المركز، وهو الذي طالما تعرض لانتقادات شديدة في ظل نظام مبارك، أثار الكثير من الجدل لانحيازه الصريح تجاه نظام الإخوان المسلمين، وبسبب بعض أعضائه، ومن بينهم الشخصيات السياسية المعروفة بالعنصرية، وبالتصريحات المعادية للمسيحيين، وبعدم التزامهم بحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، أصبح المجلس مرتبط على نحو متزايد بكل من اللجنة الدستورية المتنازع عليها ومجلس الشورى. وبحلول نوفمبر عام 2012، وبعد أن أصبح من المؤكد أن المجلس ينحرف عن التزاماته في مجال حقوق الإنسان، وأنه أصبح أداة من أدوات نظام مرسي، قام المدافعون عن حقوق الإنسان بالمجلس، جنباً إلى جنب مع آخرين، بالاستقالة من المجلس. وعلى ذلك، فإن المجلس لا يزال يفشل في القيام بواجبه في حماية حقوق الإنسان، بشكل مستقل عن الدولة.<sup>17</sup>

في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٢ تمت الموافقة عن طريق الاستفتاء على مشروع دستور مثير للجدل، تم إعداده من قبل جمعية دستورية متنازع عليها. فشل دستور ٢٠١٢ في توفير الحماية الكافية للعديد من حقوق الإنسان، مما تسبب في انقسام الرأي العام. فالفصل الثالث أكد على عدد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لكن، وكما سيتم مناقشته بمزيد من التفصيل أدناه في المواد ذات الصلة، فإن لغة هذه الأحكام كانت غالباً عمومية بشكل مفرط، ومفتوحة للتأويل، وتتيح تبرير وضع قيود واسعة النطاق. هذا وتنظم المادة ١٤٥ من دستور ٢٠١٢ قابلية تنفيذ العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمعاهدات الدولية الأخرى، وهي تنص على أن أي معاهدة دولية سيكون لها سلطة القانون بعد التصديق عليها. ومع ذلك، تشير المادة بعبارات غامضة إلى أن المعاهدات التي تتعارض مع مواد الدستور لا يمكن المصادقة عليها.

وفي ٨ يوليو ٢٠١٣، أصدرت الإدارة المؤقتة إعلاناً دستورياً، دوناً لتوضح آثاره على دستور ٢٠١٢. فهو يقوم، من ناحية، بتكرار ما ورد في بيان وزير الدفاع عن تعليق دستور ٢٠١٢. ومن ناحية أخرى فإنه في المادة ٢٨ يذهب إلى القول صراحةً أن فريقاً من الخبراء القانونيين سيقوم باقتراح تعديلات على دستور ٢٠١٢ الذي تم تعليقه. عملياً، هذا سيعقد وضعية القوانين والمراسيم التي صدرت خلال العام الماضي في نطاق دستور ٢٠١٢، وكذلك وضعية مواد دستور ٢٠١٢ التي ليس لها نظير في المرسوم. الفراغ الذي يخلقه هذا الغموض لن يؤد إلى أعمال الحقوق في الفترة الانتقالية إلى أن يتم إقرار دستور جديد.

وبناء على المواد ٢٨-٣٠ من الإعلان الدستوري، قامت لجنة من الخبراء القانونيين بمراجعة دستور ٢٠١٢، وقدمت توصياتها في أواخر أغسطس إلى لجنة من ٥٠ شخصاً يمثلون القطاعات المختلفة من المجتمع، والأديان، والمهن، ومستويات المعيشة. ولدى هذا الفريق ٦٠ يوماً لإعداد وتقديم التعديلات المقترحة على الدستور، ثم ٣٠ يوماً للرئيس لطرحة للشعب للموافقة عليه من خلال الاستفتاء. وفي غضون ١٥ يوماً من الموافقة، ينبغي أن تصدر الدعوة لانتخابات مجلس الشعب في البرلمان، على أن تجري تلك الانتخابات في

<sup>17</sup> R. Saad, 'The National Council for Human Rights, Lacking Human Rights Defenders', *Cairo Institute for Human Rights Studies*, (January 4, 2013)



فترة لا تقل عن الشهر ولا تتعدى الشهرين من الإعلان. وأخيراً، تتم الدعوة لانتخاب رئيس جديد للجمهورية خلال أسبوع من الاجتماع الأول لمجلس الشعب.

3. ينبغي على الدولة الطرف أن تكفل التقاضي بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المحاكم المحلية، وذلك على سبيل المثال من خلال اعتماد الأحكام الدستورية أو التشريعية قابلة التنفيذ لحماية هذه الحقوق، ومن خلال أن تعطي العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وضعاً قانونياً من شأنه أن يمكّن المواطنين والقضاة من استدعاءه مباشرة في اطار القضاء المحلي.

### مشروطة المساعدات تشوّه أولويات السياسة

في غياب التوافق السياسي بشأن أفضل السبل لإصلاح الاقتصاد، تستمر الأولوية لوضع تدابير "الحل السريع" لدعم الاقتصاد من خلال المساعدات الدولية. لا يخفى على أحد أن التحولات النيوليبرالية التي شهدتها مصر تحت نظام مبارك في العقود الماضية وما صاحبها من فساد وتمركز الثروة في يد النخبة، جاءت بسبب مشروطة المساعدات التي قدمها صندوق النقد الدولي وغيره من المؤسسات المالية الدولية بداية من التسعينيات من القرن الماضي. لذا، فمن الطبيعي أن العودة لتلك السياسة العامة التقشفية، والمتجاهلة لدور الدولة التنموي، بناء على توصيات المؤسسات المالية الدولية، أثار دهشة وغضب الشعب المصري، خاصة بعد قيام ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011، المطالبة بالعدالة الاجتماعية.

منذ ٢٠١١ وخلال فترات متقطعة، كانت مصر تتفاوض للحصول على قرض بقيمة ٤,٨ مليار دولار أمريكي من خلال صندوق النقد الدولي (IMF). الهدف من هذا القرض هو تخفيف العجز في ميزانية الدولة وتسهيل تدفق مهم من القروض الخارجية والاستثمارات المباشرة من خلال الشراكات الثنائية والمتعددة الأطراف.

القرض مشروطاً بالإصلاحات المتعلقة بالدعم والسياسات الضريبية للدولة. على وجه التحديد، طلب صندوق النقد الدولي من الحكومة خفض الدعم المكلف على الوقود (الذي تجاوز ١٧,٢ \$ مليار في ٢٠١٢/٢٠١٣، أي خمس نفقات الميزانية) وعلى المواد الغذائية، وزيادة عائدات الدولة من خلال الإصلاحات الضريبية<sup>18</sup>.

لذا فقد اتجهت السياسة العامة للدولة في الأعوام الماضية للدفع باتجاه تلك التعديلات بشكل أساسي. المشكلة أن التعديلات الضريبية والهيكلية في نظام الدعم جاء بشكل غير عادل، ويضعا العبء الأكبر على كهول الفقراء والفئات الأقل دخلاً. وهكذا فقد تسببت هذه التغييرات في الكثير من السخط الشعبي، وكانت أهم تلك التعديلات زيادة الضرائب غير المباشرة، وأهمها ضرائب المبيعات، ورفع الدعم عن الكهرباء وخطط لرفع الدعم عن الوقود والخبز. وقد تم تنفيذ العديد من هذه التعديلات في عهد الرئيس السابق محمد مرسي، وأهمها رفع أسعار الكهرباء والغاز الطبيعي لاستهلاك المنازل<sup>19</sup>، وتظل بعض التعديلات خطراً من المرجح تنفيذها في أقرب فرصة من خلال الحكومة المؤقتة، وعلى رأسها رفع الدعم عن الوقود.

وعلى الرغم من عدم إشارة الإدارة المؤقتة بشكل محدد إلى ما إذا كانت ستستمر بمتابعة المفاوضات مع صندوق النقد الدولي<sup>20</sup>، يبدو من المرجح أنها ستقوم بذلك في مرحلة ما، نظراً لخلفية عدد من الأعضاء الرئيسيين في مجلس الوزراء<sup>21</sup>. وقد أعلن المدير الإداري

<sup>18</sup> 'Egypt unlikely to seek IMF loan before 2014: Future planning minister', *Ahram Online* (July 15, 2013)

<sup>19</sup> M. Hussein, 'Egyptian households see energy prices increase', *Ahram Online* (March 31, 2013)

<sup>21</sup> مؤخرًا، قام وزير التخطيط في الحكومة المؤقتة، أشرف العربي، بوصف اتفاقية القرض مع صندوق النقد الدولي بأنها 'ضرورية لإنعاش النمو الاقتصادي في مصر'. كما أكد رئيس الوزراء البيلاوي، وهو من دعاة قرض صندوق النقد الدولي منذ آخر منصب له كنانب رئيس للوزراء ووزير للمالية على التوالي، أنه 'لا يمكن لدولة حكيمة أن تقطع علاقاتها

لصندوق النقد الدولي استعداد الصندوق لدعم مصر، شرط اكتساب الإدارة المؤقتة اعترافاً دولياً<sup>22</sup>، وهو هدف تسعى للتوصل إليه بشكل تدريجي من خلال المضي في مسار خارطة الطريق السياسية. في هذه الأثناء، قررت المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة، دعماً للحكومة الانتقالية، اقراض مصر بمبالغ بلغت في الفترة بين 30 يونيو و نهاية شهر يوليو 12 مليار دولار، تم استغلالهم لمواجهة الزيادة في فوائد الدين العام الخارجي والداخلي، ولمواجهة العجز في دعم المواد البترولية.<sup>23</sup>

هناك خطر حقيقي من أن يؤدي الاندفاع لتأمين المساعدات الدولية لدعم الاحتياطات المتناقصة إلى تجاهل صناعات السياسة في مصر والبلدان المانحة، بما في ذلك الكويت وصندوق النقد الدولي والدول الأعضاء فيه (مثل بلجيكا والنمسا والنرويج)، لأثر الحقوق الاجتماعية والاقتصادية على رفاه السكان الذين يعانون بالفعل من مستويات متزايدة من الفقر وعدم المساواة والحرمان. هذا وأن اعطاء الأولوية للتدابير المؤقتة لتلبية ضغوط عجز الموازنة قصيرة الأجل، يتم الاهتمام بها على حساب الاستثمار في القطاعات الاجتماعية والإنتاجية في الاقتصاد والتي من شأنها المساعدة في حل أوجه القصور الهيكلية في تحقيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

4. يجب على الدولة الطرف احترام تعهداتها الدولية، خاصة تلك المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، عند اتخاذ قرارات بشأن اتفاقيات الاقتراض الثنائية، واتفاقيات المساعدات التنموية، والاتفاقيات مع المؤسسات المالية الدولية. كما يجب على الدولة استشارة المجتمع المدني وأصحاب المصالح قبل التوقيع على اتفاقيات الاقتراض والتمويل، وخاصة لدراسة تأثير الاتفاقيات على حقوق المواطنين.

#### يجري قمع الدعوات لآليات تشاركية وشفافة لصنع القرار

كان من أهم ما أوضحته الثورة فشل النظام الحاكم في إشراك المجتمع المدني والمجتمعات المحلية والمواطنين في اتخاذ القرار، بل وعدم شفافية السياسة العامة للدولة. وقد فشلت الإدارات الانتقالية المتعاقبة حتى الية في معالجة هذا العجز في الحكم وصنع السياسات. خلال عام حكم مرسي، تميّزت الحكومة "بموقفها الرافض لمنقديها"<sup>24</sup>. وكان السخط ضد حكومة مرسي في جزء كبير منه نتيجة لهذا التجاهل، فضلاً عن عدم تقبل آراء ومساهمات الأطراف غير الإسلامية، مما أدى إلى الاستقطاب والسخط الشعبي. وقد أبقى القادة السياسيون سياسات ومشروعات الدولة في السر. فعلى سبيل المثال، لم يقيم مجلس الوزراء بنشر خطة الحكومة الاقتصادية لمرسي، والتي تم إعدادها من أجل صندوق النقد الدولي، إلا بعد رفع قضية من قبل المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية<sup>25</sup>. لم يتم تحديث البيانات التي تنتجها الدولة بشكل منتظم. ولم يُفرج عن العديد من الوثائق والخطط بشكل علني إلى المجتمع المدني. لذا انخفض "مؤشر الميزانية المفتوحة" لمصر، والذي يقيس درجة الشفافية في الميزانية، من 43 في 2010 إلى 13 في 2012، بمعنى أن وثائق الميزانية العامة المعروضة للشعب "ضئيلة أو غير مذكورة"<sup>26</sup>.

كما تثير البيانات الحكومية حول الفقر والبطالة والخدمات الأساسية وغيرها الكثير من الشكوك حول مصداقيتها، حيث أن الحكومات المتتالية تتعامل بنوع من الريبة مع أحجام الفقر مثلاً ومظاهره، مشيرة دوماً لبيانات تقلل من حجمه. فالبيانات الحكومية حول الفقر،

مع منظمات التمويل الدولية'. المصدر: A.Shahine, 'Egypt Sees IMF Accord Crucial to Economic Rebound, Minister Says', *Bloomberg*, (August 5, 2013)

<sup>22</sup>A.Wahba, and L. Nasseri, 'Egypt's Leader Says Lagarde Comments Acknowledge Nation's Needs', *Bloomberg*. (24 August, 2013)

<sup>23</sup>الجريدة الرسمية. العدد 26 (ب) مكرر، 30 يونيو السنة السادسة والخمسون 2013. صدر العدد وتم نشره في 20 يوليو 2013.

<sup>24</sup>International Crisis Group, 'Marching in Circles: Egypt's Dangerous Second Transition', *MENA Briefing No. 35* (August 7, 2013).

<sup>25</sup> See M. Hyde and A. Salah-Ahmed, 'Egypt's economic reform plan: Revolutionary social justice, or more of the same', *Egypt Independent* (November 29, 2012)

<sup>26</sup> تراجع حاد لمركز مصر في مؤشر الموازنة المفتوحة لعام 2012- مجموع نقاط مصر انخفض إلى 13 في مؤشر العام الجاري مقارنة بـ 49 عام 2011، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية.

والبطالة، وعمالة الأطفال، فضلاً عن المساكن المتصلة بالخدمات تتجه دوماً نحو تقليل الجوانب السلبية، وتكثيف الجوانب الإيجابية. فضلاً عن نقص التقارير والبيانات الحكومية حول أحجام الفقر والبطالة وعمالة الأطفال والعشوائيات والخدمات الأساسية، فاليانات المتوفرة من الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء وغيره من أجهزة الوزارات المعلوماتية تتسم بأنها قديمة ومتضاربة في كثير من الأحيان.

وكذلك كان غياب الشفافية والمساءلة في عملية صنع القرار واضح من الطرق "الانتقائية" التي تتفادها الحكومة تجاه المجتمع المدني. ففي حين أنه كان من المعتاد استبعاد المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية من اتخاذ القرار في ظل نظام مبارك السابق وأثناء تولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة (SCAF) للسلطة في مصر عقب اندلاع الثورة في 2011، إلا أن استمرار استبعاد تلك المجموعات من المناقشات حول القضايا الملحة والقرارات السياسية التي تؤثر على حقوق وحرية المواطنين ظل وجود أول رئيس منتخب بعد ثورة 25 يناير كان صادم للكثير من المجموعات. وكان من أهم أمثلة تهميش المجتمع المدني والمجموعات الحقوقية والسياسية وغيرهم، انفرد حزب الحرية العدالة الحاكم بصناعة دستور 2012، والذي خرج بشبهات عديدة مثلت في كثير من الأحيان انتهاكات لحقوق المواطنين، وغيرها من الأمثلة كالإعلان الدستوري الكمل الذي أصدره الرئيس مرسي، وغيره مما يعد انتهاكاً واضحاً للمادة 13 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) التي صدقت مصر عليها في عام 2005، والتي تنص على الدور الرئيسي الذي يضطلع به المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في ضمان المساءلة والمحاسبة.

استمرار غياب المشاركة عمليات صنع القرار والقيود المفروضة على قنوات المشاركة والتصويت الهادفة في السنتين والنصف التي أعقبت الثورة المصرية، أدت إلى عدد غير مسبوق من الاحتجاجات الاجتماعية. شهد عام 2012 حوالي 4000 احتجاج اجتماعي، ما يوازي تقريباً ضعف عدد الاحتجاجات في 2011. وقد جرى 2757 احتجاجاً من أصل 4000 في 2012 بعد انتخاب مرسي في يونيو. وقد واصل عدد الاحتجاجات بالزيادة لتصل إلى 5094 احتجاجاً اجتماعياً في النصف الأول من عام 2013 وحده<sup>27</sup>. كل هذه الاحتجاجات كانت تطالب بحقوق اجتماعية أساسية، مثل الحصول على مياه الشرب النظيفة والوصول إلى الكهرباء أو التعليم الجيد أو خدمات صحية أفضل أو أجور ورواتب أعلى، والعديد من الاستحقاقات الأخرى.

وقد عكس تعامل الدولة مع الاحتجاجات المختلفة والعمال المضربين استمرار سياسات نظام مبارك القمعية، من ناحية، وتجاهل المطالب الشعبية، من ناحية أخرى. ومن الجدير بالذكر أن انتقال السلطة منذ قيام ثورة يناير قد أوضح مدى تشابه السلطات المتعاقبة بسلطة مبارك، خاصة فيما يتعلق بعدم احترام حقوق الإنسان، وإهمال الدولة لدورها في حماية المواطنين، خاصة حماية وصولهم للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. ففي عهد الرئيس محمد مرسي، تم طرد أكثر من 200 عامل محتج بشكل تعسفي خلال الأشهر الثلاثة الأولى فقط بعد وصول الرئيس إلى السلطة، واعتقال أكثر من مائة عامل بعد القبض عليهم بينما كانوا يتظاهرون سلمياً<sup>28</sup>.

من الملاحظ أن العدوان والتعسف تجاه العمال، سواء من أجهزة أمن الدولة أو أصحاب العمل، يستمر في ظل الإدارة المؤقتة. فاستخدام العنف في فض إضراب عمال شركة السويس للصلب في أغسطس 2013، وهو ما أسفر عن وقوع إصابات عديدة بين العمال، وغيره من الأمثلة، يشير إلى أن الإدارة المؤقتة تواصل استخدام العنف والأساليب القمعية للحكومات السابقة، وتستمر في تجاهل عناصر أساسية لإرساء نظام حقوقي قوي، مثل الشفافية والمساءلة، فضلاً عن إنكار الحقوق الأساسية مثل الحق في الاحتجاج والتجمع السلمي، والاضراب عن العمل. كما يتحمل أرباب العمل ورجال الأعمال أيضاً مسؤولية قمع المشاركين في الاحتجاجات الاجتماعية. تمت

<sup>27</sup> البوابة المعرفية، 'مرصد الاحتجاجات، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

<sup>28</sup> 'أحوال العمال بعد سنة من حكم الإخوان: عام من انتهاكات الحريات النقابية في فترة حكم مرسي'، (25 سبتمبر 2013)، دار الختمات النقابية والعمالية.

مواجهة المتظاهرين بـ"الفصل من العمل، الوقف عن العمل، النقل إلى خارج مقر العمل أو داخله، الاعتقال، الضرب والسحل، الخصم من الأجر، التحويل للتحقيق سواء للنيابة الإدارية أو النيابة العامة، التهديد والترهيب، بالإضافة إلى الاعتداء من قبل بلطجية يحرضهم أصحاب الأعمال وغلق الشركات بالتهديد والتنفيذ".<sup>29</sup>

إن إعادة صياغة الدستور هو أحد المجالات الأساسية لصنع القرار بشكل شفاف. ومع ذلك، فإن العملية لم تتسم بالشفافية ولم تكن شاملة. فلجنة الخبراء التي كُلفت بتعديل دستور ٢٠١٢ لم تشمل ممثلين عن جمعيات المحامين ومنظمات حقوق الإنسان. بالإضافة إلى ذلك، الاجتماعات التي عُقدت لم تكن مفتوحة للجمهور أو لمنظمات المجتمع المدني، ولم يتم قبول أي مقترحات من خارجها. وفي حين أن لائحة الـ ٥٠ شخصًا تدعى تمثيل مختلف طوائف المجتمع والدين والمهن ومستويات المعيشة، لم تُحدد أية معايير لاختيار أعضائها، باستثناء اشتراط أن تحتوي على ما لا يقل عن ١٠ أعضاء من النساء والشباب.

الوضع الحالي في مصر يشير إلى نفس اللعبة الإقصائية والصفيرية للإدارة المؤقتة بمواجهة الإخوان المسلمين والإسلاميين عمومًا. فالسياسات التي أعاققت المشاركة الحقيقية وأدت إلى زيادة الاستقطاب كانت هي السبب في فشل حكومة مرسي، وهي ما تزال تعيق الاستقرار السياسي في مصر، إلا إذا تم السعي للمشاركة الشاملة والمصالحة بين مختلف الأطراف.

**5. نظرًا لاستمرار الاضطرابات السياسية في مصر، لا بد للدولة أن تفتح مساحة لمختلف الأطراف للانخراط والمشاركة الفعالة، خاصة النقابات العمالية والمهنية ونقابات الفلاحين، ومنظمات المجتمع المدني، وأن تضمن شفافية وتشاركية صنع القرار.**

**6. ينبغي على الدولة الطرف أن تكفل شفافية وتشاركية اتخاذ القرار، بما في ذلك بواسطة فرض الحق الفعلي في الحصول على المعلومات الحكومية، استنادًا إلى افتراض أن المعلومات ملك للشعب وأن تملك الحكومات لهذه المعلومات هويالنيابة عن المواطنين، وتعزيزًا لسيادة المواطن في الوصول إلى المعلومات.**

**7. ينبغي على الدولة الطرف أن تعزز نظم جمع البيانات وتحضير الإحصاءات الدورية والتحليلات الإحصائية، والعمل على تحديث هذه المعلومات وتوفيرها للمواطنين، وخاصة البيانات والتحليلات الإحصائية المتعلقة بالحقوق المعترف بها في العهد. كما ينبغي لهذه المعلومات أن تفي بالمعايير الدولية للدقة وأن تكون مصنفة حسب العمر والجنس، والسكان في المناطق الحضرية/الريفية وغيرها من الخصائص ذات الصلة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لحالة الأشخاص أو الفئات الأكثر حرمانًا وتهميشًا.**

### **تم السماح بالإفلات من العقاب المتعلق بالفساد**

هناك تشابك عميق للفساد داخل الجهات الحكومية في مصر. فمصر تحتل المرتبة ١١٨ من أصل ١٧٦ بلدًا على مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية العالمية<sup>30</sup>. وفي ظل نظام مبارك، أدت عملية الخصخصة غير المنظمة وغير الشفافة غدى إلى حالة من الفساد المنتظم. وقد ازداد ثراء أعضاء الحكومة رفيعي المستوى والنخبة الاقتصادية من خلال الخلط بين السياسة والأعمال تحت ستار

<sup>29</sup> وائل جمال، 'عاديون وسياسيون'، الشروق، ٤ فبراير ٢٠١٣.

<sup>30</sup> Transparency International (2012), Transparency Perception Index 2012.

الخصخصة، والتي سمحت لهم بشراء الأصول المملوكة للدولة بقيمة أقل بكثير من قيمتها السوقية، أو احتكار الربح من مصادر مثل السياحة والمساعدات الخارجية.<sup>31</sup>

هناك انتشار واسع لثقافة الفساد في البلاد، سواء على المستوى المحلي أو على مستوى الحكومة. ففي استطلاع أجري عام ٢٠٠٩ حول إدراك الرأي العام للفساد، أشار ١٠٪ إلى خبرة مباشرة مع الفساد، وقد كان التعرض للفساد في المناطق الحضرية ضعف ذلك في المناطق الريفية.<sup>32</sup> وأشارت حوالي ٤٠٪ من الشركات الصغيرة والمتوسطة المصرية أنها تعاملت بالرشوة من أجل الحصول على ترخيص.<sup>33</sup> كما ينظر معظم الناس إلى الفساد باعتباره متعلق باستخدام التقديري للسلطة من قبل الموظفين العموميين، وتم تحديد الحكومات المحلية كالمكان الذي تطلب فيه أكبر نسبة من الرشاوى.

نظرًا لما تقدم، فإن القوانين واللوائح الواضحة هي أمر ضروري لتشجيع الناس على مقاومة الفساد، بالإضافة إلى أهمية زيادة الرقابة في منع إساءة استخدام السلطات التقديرية من قبل المسؤولين الحكوميين، نظرًا لهيمنة الفساد في القطاع العام. ومع ذلك، فإن القوانين والقرارات الأخيرة زادت من إشكاليات جهود مكافحة الفساد. وبالرغم من أن مصر قد وقعت على العديد من اتفاقيات محاربة الفساد، إلا أن ممارسة الفساد المنهجية لا تزال سارية وفي نمو مستمر. فالبنك الدولي في تقريره لمؤشرات الحوكمة عام 2011 أشار إلى أن مصر في المرتبة الـ 30% من الدول الأقل تحكّمًا في الفساد. على سبيل المثال، فإن القانون رقم ٤ لعام ٢٠١٢ خول الهيئة العامة للمناطق الحرة والاستثمار بتسوية حالات الغش في الاستثمار والسرقة والفساد خارج المحكمة الجنائية، مما أبطأ الإجراءات الجنائية ضد مستثمرين.<sup>34</sup> وتم تمرير هذا القانون في ظل المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ولم يتم إلغاؤه من قبل أي من السلطات التشريعية المتعاقبة؛ إن كان مجلس النواب أو الرئيس مرسى أو مجلس الشورى.

8. على الدولة الطرف أن تكثف جهودها لمكافحة الفساد وضمان الشفافية في الجهات الحكومية، وذلك بهدف الحفاظ على الموارد العامة من النهب وتقديم المسؤولين عن الفساد إلى العدالة. وعلى وجه الخصوص ينبغي للدولة الطرف أن تلغي قانون 4 من عام 2012، وضمان التطبيق الصارم لقوانين مكافحة الفساد.

9. كما ينبغي معالجة الغياب التام للبيانات عن طريق بذل جهود منتظمة لقياس الفساد في المؤسسات والهيئات العامة، وفرض التزاما على الهيئات العامة أن تنشر معلومات عن السياسات، والأنشطة، والميزانيات الخاصة بها.

## ب. المسائل المتعلقة بالأحكام العامة للعهد (المواد ١-٥)

### المادة ٢(١) | التزامات الدولة باستخدام أقصى ما تسمح به مواردها المتاحة

فشلت السياسة الاقتصادية منذ قيام الثورة حتى الآن لإجراء التغييرات الهيكلية اللازمة لحشد وتخصيص أقصى الموارد المتاحة بشكل فعال للوفاء بالحقوق الواردة في العهد. بدلا من ذلك، تم التخطيط -وفي بعض الحالات تنفيذ- تدابير غير عادلة مثل خفض دعم الوقود والغذاء وزيادة الضرائب الغير مباشرة (على السلع والخدمات)، وقد اقترحت هذه التدابير دون تقييم مسبق لآثارها السلبية على حقوق الإنسان، ودون دراسة متأنية للبدائل الأكثر عدلا.

<sup>31</sup> W. Armbrust, 'A revolution against neoliberalism?', Al Jazeera (24 February 2011).

<sup>32</sup> 'Egyptian Citizens' Perceptions of Transparency and Corruption', CIPE, USAID, Center for Political and Strategic Studies, (2009)

<sup>33</sup> J. Sullivan and A. Nadgrodskiewicz, 'Economic Reform', Center for International Private Enterprise (2009)

<sup>34</sup> Hyde, Maggie and Marroushi, Nadine. 'SCAF's Investment Law Offers Impunity in Corruption Cases' (15 March 2012)

فشلت السياسة الاقتصادية منذ قيام الثورة حتى الآن بإجراء التغييرات الهيكلية اللازمة لتلبية التزام الدولة بتوليد واستخدام الحد الأقصى من الموارد المتاحة. وعلى الرغم من أن مساحة السياسة المالية والنقدية ليست بلا حدود، كما هو موضَّح أعلاه، لم تستفد الإدارات المختلفة من الفرص التي أتاحتها الثورة لتغيير الاعتماد على الاقتصاد الريعي، وإعادة تصور الاقتصاد السياسي بضوء جديد موجه نحو ضمان "العيش والحرية والعدالة الاجتماعية" للجميع.

بدلاً من ذلك، جرى التركيز على تدابير قصيرة الأجل لتمويل العجز المتنامي في الميزانية وتحقيق استقرار الجنيه المصري. وفي أواخر عام ٢٠١٢، أصدرت الحكومة مرسى خطة اقتصادية للتقدّم في المفاوضات للحصول على قرض صندوق النقد الدولي. وقد حصرت الخطة أولوياتها تقريباً بزيادة الإيرادات من خلال زيادة الضرائب التراجعية (إلى حد كبير على السلع والخدمات) وتخفيض الانفاق عن طريق رفع بعض الدعم عن الإعانات الغذائية والوقود<sup>35</sup>. وهناك خطر أن يكون لهذه التدابير التراجعية تأثيراً سلبياً طويلاً الأمد على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لشرائح كبيرة من السكان، فقد تم تبني الخطة من دون إشراك المجتمع المدني وبدون تقييم مسبق لآثارها السلبية على حقوق الإنسان وفي غياب تاملدراسة البدائل الأكثر إنصافاً. لذا فكما يتضح من تراجع مؤشر الموازنة المتوازنة المفتوحة لمصر السابق ذكره أعلاه، فالتخطيط الاقتصادي ووضع الميزانية في مصر ينقصهما المشاركة المجتمعية، والمساءلة الاجتماعية والسياسية والإدارية.

ونتيجة لذلك، فإن الدولة الطرف لا تخصص الموارد على نحو فعال من أجل تحقيق الحقوق الواردة في العهد. فعلى سبيل المثال، شكل الإنفاق على الصحة والتعليم بين 1990 و2008 حوالي 5.7% فقط من الناتج المحلي الإجمالي.<sup>36</sup> وعلى الرغم من ذلك، ذهبت التقديرات لحجم الاقتصاد العسكري في مصر لنسب بين 5% و40% من الناتج المحلي الإجمالي، رغم عدم وجود أرقام دقيقة بسبب الاعفاء من الرقابة الذي تتمتع به المؤسسة العسكرية في مصر، وهو ما تم ترسيخه في التعديلات الدستورية الصادرة عن لجنة الخبراء في 2013.

بالرغم من الحاجة الواضحة للإصلاح فإن خفض العجز في الميزانية لخدمة الديون لا ينبغي أن يكون غاية في حد ذاته. فعلى سبيل المثال، يمثل الدعم حوالي 10% من الناتج المحلي الإجمالي<sup>37</sup>، والمشكلة ليست في دعم الوقود ليس استخداماً فعالاً للموارد، ولا في الاستنزاف الضخم للموازنة العامة، بل الأزمة في أن أغلب الدعم (وخاصة دعم المواد البترولية) لا يصل لمستحقيه. ويقدر البنك الدولي أن أغنى شريحة خمسية تستفيد من نسبة 60% من دعم الوقود في البلاد<sup>38</sup>. وعلى الرغم من عدم كفاءة منظومة دعم المواد البترولية، إلا أن لهذه المنظومة وغيرها تأثيرات كبيرة على حماية الكثير من المواطنين من الفقر، وسيكون لإلغائها آثار إفقار مهمة. لذا فيتعين على الحكومة المصرية إعادة هيكلة الدعم فقط في إطار أن يصل لمستحقيه من المواطنين.

وعلى غرار تعاون الرئيس السابق مرسى مع حكومة قطر من أجل تمويل الاقتصاد المصري بالقروض القطرية وغيرها من سبل المساعدات المالية، تعاونت الحكومة المؤقتة لمصر مع حكومات الكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة لإطلاق ما اصطلح على تسميته "خطة مارشال". وقد وعدت الدول الخليجية بدعم مصر بالقروض اللازمة، في حالة قطع المعونة من الغرب، بل وقامت بالفعل بإيداع ما يصل لـ 12 مليار دولار كقروض لدعم العجز، وذلك بعد وصول الحكومة المؤقتة للحكم في يوليو

<sup>35</sup> البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في إطار خطة الحكومة المصرية (٢٠١٢-٢٠١٤): السياسات المالية والنقدية، مجلس الوزراء، (نوفمبر ٢٠١٢)

<sup>36</sup> United Nations Development Programme, *Arab Development Challenges Report 2011: Towards the Developmental State in the Arab Region* (February 2012), at p.28.

<sup>37</sup> 'Tackling Egypt's Rising Food Insecurity in a Time of Transition', World Food Program, (2013)

<sup>38</sup> World Bank, *Inclusion and Resilience: the way forward for social safety nets in the Middle East and North Africa* (2013), p.24.

2013<sup>4039</sup>. في حين أن القروض يمكن أن تكون مفيدة لزيادة احتياطات العملات الأجنبية، فإن لها تأثيرًا ضارًا على الاقتصاد ككل مع ارتفاع الميزانية المخصصة لسدادها وسداد فوائدها، والذي يزيد من العجز في الميزانية بدوره ولسنوات عديدة. كما أن القروض ليست مصدر مستدام لتمويل الموازنة العامة، وكان يجب بدلًا من النظر للقروض كحل، البحث عن البدائل في الاقتصاد المحلي لتمويل الموازنة.

في حين أن الحكومات المتتالية في مصر قد عبرت عن قلة الموارد المتوفرة لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية المرجوة، من المهم أن نلاحظ أن الإيرادات العامة في مصر منخفضة جدًا بالمقارنة مع البلدان الأخرى متوسطة الدخل. فنسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر هي أقل بكثير من البلدان المماثلة<sup>41</sup>. فالدولة تعتمد على السياسة الضريبية التي تعطي الأولوية لخفض عدد فئات الدخل وفرض معدل ضريبة مماثل داخل كل فئة، على الرغم من التفاوت الكبير في مستويات الدخل<sup>42</sup>، والذي كان من الممكن استغلاله كسبيل لرفع الضرائب على الشرائح الأكثر دخلًا<sup>43</sup>. وبالرغم من ذلك، فقد خفضت الدولة في 2009 الضرائب على أعلى شرائح الدخل<sup>44</sup>. علاوة على ذلك، فقد فقدت الخزينة العامة المصرية في المتوسط 3 مليارات دولار سنويًا من التدفقات المالية غير المشروعة بين 2001 و2010<sup>45</sup>. وبالرغم من ذلك فلا نجد سياسات واضحة لمكافحة هذه الظاهرة المسيبة للتآكل. كذلك، فقد تم، إلى حد كبير، تجاهل المقترحات لإجراء مراجعة للديون الوطنية لتحديد شرعية الديون المتعاقد عليها في ظل مبارك، وبذلك خفض النسبة التي تأكلها سداد الديون ودفع فوائدها من الموازنة بشكل شرعي.

وستكون مفارقة محزنة إذا ما قامت سياسات الإدارة المؤقتة التي تدعي دعم ثورة الشعب بنفس أخطاء الماضي، وخاصة إذا ما فشلت في حشد أقصى قدر من الموارد المتاحة من أجل التمتع على قدم المساواة بالحقوق الواردة في العهد، ومن أجل إعمال الحقوق الاجتماعية والاقتصادية الأساسية.

**10. ينبغي على الدولة الطرف البدء في تنفيذ حزمة تحفيز كبيرة تقوم على الاستثمار في البنية التحتية والضمان الاجتماعي والتعليم والصحة والإسكان الاجتماعي، وخاصة توفير هذه الحقوق للفئات الأكثر تهميشًا في المجتمع.**

**11. وبالرغم من الحاجة إلى إصلاح دعم الوقود، عليه أن يكون مصحوبًا بخطة واضحة لمراقبة الأسعار كما ينبغي ربطه بتفعيل بشبكة أمان اجتماعي. كما ينبغي على الدولة الطرف أن تجمع معلومات إحصائية مفصلة بهدف تحديد الأفراد والجماعات التي ستتأثر باعادة هيكلة الدعم وذلك من أجل زيادة فعالية الجهود الرامية إلى حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.**

**12. ينبغي على الدولة الطرف أن تنظر في كافة التدابير المتوفرة، بما في ذلك اعتماد نظام ضريبي أكثر شفافية وفعالية وعدالة لتوليد الموارد اللازمة لدعم التحويلات الاجتماعية للتخفيف من حدة عدم المساواة التي تفاقت بسبب الأزمة في البلاد ولضمان أن حقوق الأفراد والجماعات المحرومة والمهمشة لا تتأثر سلبًا بالسياسات الحكومية.**

<sup>39</sup> الجريدة الرسمية. العدد 26 (ب) مكرر، 30 يونيو السنة السادسة والخمسون 2013. صدر العدد وتم نشره في 20 يوليو 2013.

<sup>40</sup> 'Egypt plans quick steps to spur economy, then 'Marshall Plan', *Ahram Online*, (29 July, 2013)

<sup>41</sup> 'الإيرادات الضريبية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)؛ البنك الدولي، <http://data.worldbank.org/indicator/GC.TAX.TOTL.GD.ZS>.

<sup>42</sup> المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، تبديد الأساطير، ص ١٢.

<sup>43</sup> 'Arab Development Challenges Report (2011): Towards the Developmental State in the Arab Region', p. 50, *UNDP*

<sup>44</sup> I. Ortiz, J. Chai, M. Cummins, 'Identifying Fiscal Space', *Social and Economy Policy Working Paper*,

[http://www.unicef.org/socialpolicy/files/Fiscal\\_Space\\_-\\_REVISED\\_Dec\\_2011.pdf](http://www.unicef.org/socialpolicy/files/Fiscal_Space_-_REVISED_Dec_2011.pdf)

<sup>45</sup> 'Country Rankings: by largest average IFF estimates 2001-2010', *Global Financial Integrity* (2012)

13. من أجل ضمان مشروعية واستدامة الإصلاحات الاقتصادية اللازمة، يجب أن تتسم عملية الإصلاحات بمشاركة المجتمع المدني، كما يجب أن تتمتع بسبل مؤسسية لرصد وتقييم أثر السياسة المالية على التنمية وآثارها على حقوق الإنسان. وهذا يتطلب، كخطوة أولى للتنفيذ، اعتماد تشريع يضمن حق الوصول إلى المعلومات، بما في ذلك من أحكام لضمان شفافية الميزانية العسكرية.

### المادة ٣ | حقوق متساوية للرجال والنساء

لا تزال المرأة في مصر تواجه انتشار التمييز والحرمان من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فالتمييز في التوظيف، والأجور، وظروف العمل يمنع العديد من النساء من التمتع بالحقوق الاقتصادية الخاصة بهن. الإناث عموماً أقل قدرة على الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل الصحة والتعليم. كما تواجهن قيوداً على الزواج والطلاق والنفقة. وما يثير القلق هو تعرض الناشطات والمدافعات عن حقوق الإنسان إلى عنف جنسي وصل لمستويات وبائية.

في عام ٢٠١٢، وصل معدّل البطالة بين النساء إلى ٢٤٪ مقارنة بـ ٩٪ بين الرجال<sup>46</sup>، وتشكّل النساء نسبة أصغر بكثير من الرجال في القوى العاملة، ٢٢،٤٪ فقط من الأفراد (١٥ سنة فأكثر) المشاركين في أنشطة اقتصادية هم نساء<sup>47</sup>. ووفقاً لأحدث الإحصاءات الرسمية، فإن ٢،٦ مليون فقط من الإناث عملن مقابل تعويض مالي في عام ٢٠١٢، مقارنة بـ ١٢،١ مليون من الذكور<sup>48</sup>.

كما تواجه النساء تفاوتاً في الأجور في القطاع الخاص<sup>49</sup>، فضلاً عن أشكال أخرى من التمييز في مكان العمل، بما في ذلك التحرش الجنسي والصرف التعسفي وقدرة أقل على الوصول للخدمات الصحية<sup>50</sup>. وهناك بعض التشريعات السارية لضمان بعض حقوق النساء في أماكن العمل، مثل دور الحضانه للأطفال وإجازات الأمومة، ولكن هذه القوانين لا يتم فرضها. كما تفتقد الدولة لسياسات شاملة تهدف إلى وضع حد لهذه الممارسات التمييزية.

الطلاق هو ساحة أخرى حيث تواجه النساء التمييز الصارخ. ففي حين أن الرجال يمكنهم إنهاء الزواج من طرف واحد، من دون اللجوء إلى المحكمة، أو ذكر الأسباب، فإن النساء تواجهن مهمة أصعب بكثير. فقانون الأحوال الشخصية ٢٠٠١/١ يسمح للمرأة أن تذهب إلى المحكمة لطلب الطلاق، ولكن، للقيام بذلك، عليها أن تتخلى عن جميع حقوقها المالية، بما فيها المهر والنفقة وإعالة الأطفال<sup>51</sup>. هذا بالإضافة إلى الإجراءات القضائية الطويلة، والازدراء العام لفكرة مبادرة المرأة بإجراءات الطلاق.

ناشطات حقوق المرأة والمدافعات عن حقوق الإنسان تتعرضن بشكل متزايد لعمليات الاغتصاب والاعتداء الجنسي والاختطاف، خاصة بعد فبراير ٢٠١١<sup>52</sup>. وقد فشلت الدولة الطرف باستمرار في ملاحقة مرتكبي هذه الجرائم. على سبيل المثال:

- لقد وثقت منظمات حقوق الإنسان المختلفة انتهاكات خطيرة ضد المدافعات عن حقوق الإنسان أثناء تولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة للسلطة، وأبرزها فحوصات العذرية التي جرت في مارس ٢٠١١، والاعتداءات العنيفة على المتظاهرات

<sup>46</sup> القوى العاملة: التوظيف والبطالة في جمهورية مصر العربية. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء [http://capmas.gov.eg/pepo/Labour%20Force/sdds\\_lb2\\_e2.pdf](http://capmas.gov.eg/pepo/Labour%20Force/sdds_lb2_e2.pdf).

<sup>47</sup> مؤشرات إحصائية: العمل ٢٠١٣، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء [http://www.capmas.gov.eg/pdf/indicators\\_2013/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84.pdf](http://www.capmas.gov.eg/pdf/indicators_2013/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84.pdf).

<sup>48</sup> مؤشرات إحصائية: العمل ٢٠١٣، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء [http://www.capmas.gov.eg/pdf/indicators\\_2013/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84.pdf..](http://www.capmas.gov.eg/pdf/indicators_2013/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84.pdf..)

<sup>49</sup> عزت، النساء والحقوق الاجتماعية والاقتصادية، مؤسسة المرأة الجديدة، بحث غير منشور، نقلاً عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. Fact Sheet no10<sup>50</sup>، مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، <http://www.cesr.org/downloads/egypt%20WEB%20FINAL.pdf>.

<sup>51</sup>N. Sonneveld, 'The Implementation of the "Khul'Law" in Egyptian Courts: some preliminary results', *Recht Van de Islam*, Vol.21 (2004).  
<sup>52</sup> نظرة للدراسات النسوية، على الرئيس وجماعته والحكومة التوقف عن سياسة استهداف الناشطات وإقصاء النساء من المجال العام. (ديسمبر 2012)



الإثبات في ديسمبر ٢٠١١<sup>53</sup>. جميع الجرائم المتعلقة بالقوات المسلحة وأعضائها تقع ضمن اختصاص المحاكم العسكرية<sup>54</sup>. بناء على ذلك، قام المدعي العام في أكتوبر ٢٠١٢، بتوجيه جميع الشكاوى<sup>55</sup> المقدمة ضد المشير حسين طنطاوي وسامي عنان، رئيس أركان الجيش المصري، وأي من الأعضاء السابقين في المجلس الأعلى للقوات المسلحة لقضاء المحاكم العسكرية<sup>56</sup>. ومع ذلك، لم يتم أخذ أي إجراءات معروفة ضد طنطاوي أو عنان. إن إنعدام الاستقلال والشفافية في النظام القضائي العسكري يعزز الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها أفراد الجيش.<sup>57</sup>

- في ٥ ديسمبر ٢٠١٢، شهد قصر الاتحادية (القصر الرئاسي) اشتباكات عنيفة، حيث استهدف مناصرو الرئيس مرسي الناشطات، اللواتي تعرّضن للتحرش الجنسي<sup>58</sup>. وفي اليوم السابق للتظاهرات، صرّح رئيس الوزراء آنذاك، الدكتور هشام قنديل، أن المتظاهرين في قصر الاتحادية "مسؤولون عن حماية أنفسهم".<sup>59</sup>
- خلال تظاهرات يناير ٢٠١٣، وصلت الاعتداءات ضد المدافعات عن حقوق الإنسان والنساء بشكل عام إلى مستويات غير مسبوقة. فقد تم التبليغ عن ١٩ حالة من الاغتصاب الجماعي في ميدان التحرير ومحيطه، بما فيها حالتين تم فيهما استخدام الآلات الحادة<sup>60</sup>. وقد كانت ردّة فعل السلطات الوحيدة بمثابة تصريحات من لجنة حقوق الإنسان في مجلس الشورى تدين النساء "لذهابهن لأماكن تكثر فيها الدعارة".<sup>61</sup> والجدير بالذكر أن مجلس الشورى آنذاك كان يتمتع بالسلطة التشريعية في البلاد، مما يمثل خطورة عالية للتصريحات التي قام بها.
- خلال تظاهرات 30 يونيو 2013، وصلت الاعتداءات ضد المدافعات عن حقوق الإنسان والنساء بشكل عام إلى مستويات غير مسبوقة، حيث تم رصد 186 حالة اعتداء جنسي ومن بينهم بعض حالات الاغتصاب بالآلات الحادة، في ميدان التحرير خلال الفترة من 28 يونيو إلى 7 يوليو 2013، حيث بلغت ذروتها تلك الاعتداءات يومي 30 يونيو، متمثلة في 46 حالة، و 3 يوليو/فجر 4 يوليو، متمثلة في 80 حالة. وقد كان موقف الحزب الحاكم آنذاك، أن وضع اللوم على النساء الضحايا واستخدام تلك المعلومات في عمل مقارنة بين تظاهرات التحرير المطالبة برحيل نظام الاخوان المسلمين، وميدان رابعة العدوية المدافع عن نظام الاخوان المسلمين، وذلك محاولة للتحقير من والتشهير بتظاهرات التحرير، بدلاً من مطالبة الدولة بالقيام بمسئوليتها تجاه التصدي لتلك الاعتداءات.<sup>62</sup>

<sup>53</sup> لمزيد من المعلومات حول الانتهاكات ضد المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان في ظل المجلس العسكري، الرجاء الاطلاع على 'عام من الإفلات من العقاب: الانتهاكات المرتكبة بحق المدافعات عن حقوق الإنسان في مصر من أغسطس إلى ديسمبر ٢٠١١'، نظرة للدراسات النسوية، (سبتمبر 2012)

<sup>54</sup> تستمر هذه الحالة من خلال المادة ١٩ من الإعلان الدستوري ٢٠١٣.

<sup>55</sup> 'إحالة بلاغات تتهم طنطاوي بـ«قتل المتظاهرين والفساد المالي» للقضاء العسكري'، المصري اليوم، <http://www.almazryalyoum.com/node/1103176>

<sup>56</sup> الشكاوى ضد طنطاوي عنان تتعلق بمسؤوليتهم القيادية في المجلس العسكري عن قتل مئات المتظاهرين خلال الفترة الانتقالية بين إسقاط مبارك في ١١ فبراير ٢٠١١ وانتخاب محمد مرسي في يونيو ٢٠١٢. لمزيد من المعلومات: - <http://www.egyptindependent.com/news/tantawi-and-anan-s-referral-civil-prosecution-could-be-shortlived>

<sup>57</sup> المبدأ ٢٩ من مبادئ حماية حقوق الإنسان وتعزيزها من خلال اتخاذ تدابير لمكافحة الإفلات من العقاب الصادرة عن الخبيرة المستقلة المعنية باستيفاء مجموعة المبادئ لمكافحة الإفلات من العقاب.

<sup>58</sup> اعتداءات جنسية وحشية في نطاق التحرير وانحطاط غير مسبوق في رد فعل السلطات المصرية... ارتفاع حصيلة الاعتداءات الجنسية إلى 101 حالة في أحداث 30 يونيو، <http://nazra.org/node/176>

59 صفاء سرور 'قنديل: متظاهرو الاتحادية مسؤولو عن حماية أنفسهم... ولن يكون بمصر ديكتاتور' المصري اليوم

<http://www.almazryalyoum.com/node/1286261>

<sup>60</sup> ورقة موقف حول العنف الجنسي ضد النساء وارتفاع معدلات الاعتصاب الجماعي بميدان التحرير والمناطق المحيطة: نظرة للدراسات النسوية <http://nazra.org/node/196>

<sup>61</sup> محمد غريب 'حقوق الإنسان بالشورى: الفناء المشاركة في المظاهرات تسهم في اعتصابها 100%' المصري اليوم

<http://www.almazryalyoum.com/node/1463626>

<sup>62</sup> اعتداءات جنسية وحشية في نطاق التحرير وانحطاط غير مسبوق في رد فعل السلطات المصرية... ارتفاع حصيلة الاعتداءات الجنسية إلى 101 حالة في أحداث 30 يونيو، <http://www.egyptindependent.com/news/tantawi-and-anan-s-referral-civil-prosecution-could-be-shortlived> نظرة للدراسات النسوية، (3 يوليو 2013)

من خلال استمرار تقاعسها، تخلت الدولة بوضوح عن التزامها تجاه حماية المرأة من الاعتداء، وهذا يرقى إلى التواطؤ في استهداف المتظاهرات من أجل تخويف النساء من الاحتجاج. في ٢٤ مارس ٢٠١٣، وفي أعقاب حالات الاغتصاب والاعتداء الجنسي التي وقعت في ميدان التحرير في الذكرى الثانية للثورة، شكّلت حكومة مرسى مبادرة لدعم حقوق المرأة المصرية وحرّياتها. وقد ناقشت المبادرة قضايا عديدة بما فيها التحرش الجنسي والحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمرأة<sup>63</sup>. مع ذلك، لم تسفر المبادرة هذه عن أي نتائج إيجابية، وكذلك التوصيات التي تم الإعلان عنها كانت غامضة جداً وغير ملزمة، مع استخدام شروط تقييدية، والتركيز على "الخصوصية الثقافية" المصرية دون تحديد ما هي هذه الخصوصيات.<sup>64</sup>

وقد تم إنشاء إدارة بعنوان "إدارة مكافحة جرائم العنف ضد المرأة" في مايو 2013، تحتوي على أخصائيات نفسيات وطبيبات مخ وأعصاب وضابطات، ولكن حتى الآن، غير معلوم آليات تلك الإدارة بالتحديد، وقد تم إمضاء بروتوكول بين المجلس القومي للمرأة وتلك الإدارة، حيث صرحت السفيرة ميرفت التلاوي وقت إمضاء البروتوكول أن مسؤولية الأمن ليست مسؤولية وزارة الداخلية فقط،<sup>65</sup> مما يشير إلى استمرار نمط تتصل الدولة من مسؤوليتها تجاه التصدي لجرائم العنف ضد النساء.

**14. يجب على الدولة الطرف أن تتخذ الإجراءات اللازمة لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن التحرش بالنساء والاعتداء عليهن، خاصة الحالات المنهجية التي تتعرض لها النساء المحتجات والمدافعات عن حقوق الإنسان.**

**15. كما يجب على الدولة الطرف تقديم مزيد من التعديلات التشريعية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتخاذ تدابير خاصة مؤقتة تستهدف تقليص الفجوة في الأجور بين الرجال والنساء. كما ينبغي على الدولة الطرف أن تتخذ التدابير القانونية والعملية الأكثر فعالية، بما في ذلك من خلال استخدام وسائل الإعلام والتعليم، لمعالجة التمييز وعدم المساواة وجذورها التاريخية، والحوافز الثقافية، من أجل القضاء على عدم المساواة بين الجنسين والتمييز ضد المرأة.**

#### المادة ٤ | الحقوق يحدّها القانون فقط

هناك العديد من القوانين والممارسات، خاصة فيما يتعلق بنشاطات المنظمات غير الحكومية، والحق في الإضراب وتشكيل النقابات، تفيد الحقوق بطرق لا تتوافق مع المجتمع الديمقراطي، وهي التي تهدد جوهر الحقوق المعنية، خلافاً لأحكام المادة 4 من العهد.

كان من المتوقع أن تشهد فترة ما بعد الثورة مجموعة كبيرة من التشريعات الجديدة التي من شأنها تصحيح أخطاء النظام السابق، لكن العديد من القوانين الجديدة فشلت في تلبية هذه التوقعات. في الواقع، لا يزال هناك العديد من القوانين التي تفيد الحقوق بطرق لا تتوافق مع المجتمع الديمقراطي والتي تهدد جوهر الحق المعني، وهذا خلافاً لأحكام المادة ٤ من العهد.

في عام ٢٠١٣، عدّل مجلس الشورى القانون رقم ٢٠٠٢/٨٤ بشأن تنظيم المنظمات غير الحكومية، على الرغم من المعارضة القوية لذلك. ولكن، مع انتقال السلطة التشريعية من مجلس الشورى إلى الحكومة المؤقتة، يبقى ووضع القانون مجهولاً. فمشروع القانون يفيد بشدة أنشطة منظمات المجتمع المدني ويعطي قدرًا كبيرًا من السلطة للحكومة في رصد وتقييد نشاط منظمات المجتمع المدني، عندما

<sup>63</sup> عبد الله أنور، "مبادرة الرئيس المصري مرسى لدعم حقوق المرأة"، واشنطن تايمز الاجتماعية، (٨ أبريل 2013)

<sup>64</sup> وفقاً للمقرر الخاص في مجال الحقوق الثقافية، فإن إصدار قوانين مبنية على "الخصوصيات الثقافية" يعيق أعمال حقوق الإنسان:

<http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N12/459/30/PDF/N1245930.pdf?OpenElement>.

<sup>65</sup> مرفت تلاوي تشيد بوزارة الداخلية لتخصيصها وحدة خاصة بمناهضة العنف ضد المرأة مساعد الوزير لحقوق الإنسان: استجبنا لمطلب قومي المرأة بإنشاء الوحدة بصورة سريعة جداً، المجلس القومي للمرأة (22 مايو 2013)

ترى ذلك مناسباً<sup>66</sup>. ففي يونيو 2011 تم إلقاء القبض على ٤٣ من العاملين في المجتمع المدني وإغلاق ٤ منظمات غير حكومية على أساس مزاعم أنها تستخدم أموالاً أجنبية دون الحصول على ترخيص. وتعكس هذه الحملة وجود اتجاه لتضييق مساحة انخراط منظمات المجتمع المدني.<sup>67</sup>

وعلى صعيد مماثل، تعرّض القانون رقم ٣٥ لعام ١٩76 الذي ينظم النشاط النقابي لعدد من محاولات الإصلاح في العاملين الماضيين. وكانت النقابات المستقلة قد انتقدت هذا القانون في السابق لإعطاءه سلطة واسعة للحكومة في تنظيم ومراقبة النقابات المستقلة. وبعد سلسلة من المحاولات الفاشلة لتعديله، قام وزير القوى العاملة والهجرة السابق بإصدار قرارات منفردة لتعديل القانون<sup>68</sup>. وعلى صعيد مماثل، تعرّض القانون رقم ٣٥ لعام ١٩76 الذي ينظم النشاط النقابي لعدد من محاولات الإصلاح في العاملين الماضيين. وكانت النقابات المستقلة قد انتقدت هذا القانون في السابق لإعطاءه سلطة واسعة للحكومة في تنظيم ومراقبة النقابات المستقلة. وبعد سلسلة من المحاولات الفاشلة لتعديله، قام وزير القوى العاملة والهجرة السابق بإصدار قرارات منفردة لتعديل القانون<sup>69</sup>. وقام بإضافة عدد من البنود التي تؤدي إلى مزيد من خنق النشاط النقابي، بما في ذلك اشتراط أن تكون النقابات مسجلة رسمياً لدى الوزارة، وهو ما يعني أن أكثر من 1500 نقابة مستقلة تم تشكيلها منذ الثورة لن تكون لها ذات الحقوق القانونية لتلك التي تم تسجيلها في الوزارة.<sup>70</sup>

وبالمثل، فإن القانون ٢٠١١/٣٤ يجرم المشاركة في الإضراب أو أي نشاط يمكن أن يؤخر أو يوقف العمل خلال حالات "الطوارئ". ففي نوفمبر ٢٠١٢، سنّ الرئيس مرسى القانون رقم ٢٠١٢/٩٦ من أجل "حماية الثورة"، والذي أعاد التأكيد على تطبيق قانون الطوارئ في حالات "الاعتداء على الحق في العمل"<sup>71</sup>. وفي حين أن وضع القانون ٢٠١٢/٩٦ لا يزال مبهماً، يبقى الإطار التشريعي قاصراً عن حماية الحق في الإضراب، ومع إبقاء القانون ٢٠١١/٣٤ في أوقات الطوارئ<sup>72</sup>. وتجدر الإشارة إلى أن قانون الطوارئ تم تفعيله في شهر أغسطس ٢٠١٣، في أعقاب فض الاعتصامات المؤيدة لمرسى<sup>73</sup>. وهذا يعني أن أي مؤسسة تتمتع بسلطات تشريعية لا تزال تحتفظ بالحق في تفعيل قانون الطوارئ عندما ترى ذلك مناسباً، الأمر الذي يهدد بدوره الحق في الإضراب.

وما تزال الحكومة المصرية تحتفظ بعدد من المراسيم التي تحظر بعض المناصب الحكومية على المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشرية. هذا يشمل المرسوم الصادر عن وزير الصحة والسكان (المرسوم ٢٠٠١/١٨٤) المتعلق بوظائف النيابة العامة والمناصب في الهيئة العامة لقناة السويس (المرسوم ١٩٩٥/٤٦٣) وعن وزير الدفاع لأولئك الموجودين في الخدمة العسكرية (المرسوم ١٩٩١/٢٢٧). وعلاوة على ذلك، في عام ٢٠٠٨، ألقى القبض على ١٢ رجلاً على أساس إصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية أو الاشتباه

<sup>66</sup> لسنا الشريف، 'هيومن رايتس: نصوص قمعية في قانون المجتمع المدني'، محيط، شبكة الإعلام العربية. <http://is.gd/ref6IT>

<sup>67</sup> 'Middle East and North African Governments Cannot Be Held To Account Without Much Greater Access To Information' Transparency International

[http://www.transparency.org/news/pressrelease/transparency\\_international\\_concerned\\_about\\_egyptian\\_court\\_ruling\\_againt](http://www.transparency.org/news/pressrelease/transparency_international_concerned_about_egyptian_court_ruling_againt).

<sup>68</sup> نهي رأفت، المستقلون يفتحون النار على الأزهرى، ٢٨ أكتوبر ٢٠١٢،

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1077523&eid=1953>.

<sup>69</sup> نهي رأفت، المستقلون يفتحون النار على الأزهرى، ٢٨ أكتوبر ٢٠١٢،

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1077523&eid=1953>.

<sup>70</sup> مرجع سابق

<sup>71</sup> أحوال العمال بعد سنة من حكم الإخوان: عام من انتهاكات الحريات النقابية في فترة حكم مرسى، ٢٠١٣. دار الخدمات النقابية والعمالية،

<http://www.ctuws.com/Default.aspx?item=1292>.

<sup>72</sup> مسودة الدستور المصري: خطوة للأمام.. خطوة للخلف، ٢٦ أغسطس ٢٠١٣، دار الخدمات النقابية والعمالية،

<http://www.ctuws.com/default.aspx?item=1300>.

<sup>73</sup> الرئيس المصري يعلن حالة الطوارئ "مواجهة الأهرام الإلكترونية"، <http://english.ahram.org.eg/News/79000.aspx>.

بذلك<sup>74</sup>، وتم ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان ضد هؤلاء الرجال، بما في ذلك اختبار فيروس نقص المناعة البشرية الإلزامي والتعذيب وسوء المعاملة<sup>75</sup>. كما يميّز المرسوم ٤٦٣/١٩٩٥ الصادر عن وزير الصحة ضد المصابين بالتهاب الكبد الفيروسي (ج) و (ب).

16. يجب على الدولة الطرف أن تضع الضمانات القانونية لتمكين المنظمات غير الحكومية من تنفيذ أنشطتها، وذلك من أجل تعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بدون التدخل التعسفي من قبل الدولة. وبشكل خاص، على الدولة الطرف تعديل القانون رقم ٢٠٠٢/٨٤، وذلك بهدف منح الاستقلال للمنظمات غير الحكومية في تنفيذ الأنشطة، والحد من القيود المفروضة على التمويل، فضلاً عن تبسيط إجراءات تسجيل المنظمات غير الحكومية وإجراءات الإبلاغ.

17. يجب على الدولة الطرف وضع قانون يحمي الحريات النقابية، ويضمن حق المهنيين والعمال والفلاحين وغيرهم في التنظيم وفي انشاء النقابات، ويسمح بالتعددية النقابية. كما يجب تعديل مواد قانون العمل كي تتماشى مع الحريات النقابية كما نص عليها العهد.

### (ج) المسائل المتعلقة بالأحكام المحددة (المواد ٦-١٥)

#### المادة ٦ | الحق في العمل

لا تزال مشكلة البطالة والبطالة المقنعة، خاصة بين النساء والشباب، تشكل أهم أسباب استمرار الاضطرابات الاجتماعية، ومع ذلك فقد فشلت الدولة حتى الآن في تنفيذ خطة عمل وطنية فعالة لخلق فرص العمل والتحرك تدريجياً نحو الأعمال الكامل للحق في العمل.

المستويات المرتفعة من البطالة، خاصة بين الشباب، لعبت دوراً أساسياً في انتفاضات مصر. فبين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٠، كان متوسط البطالة في مصر ٩,١٪، بمعدل ٤٪ للراشدين و ٢٧,٣٪ لدى الشباب<sup>76</sup>. وبالرغم من ارتفاع معدلات البطالة فهي لا تعكس مشكلة البطالة في مصر بأكملها. فالتعريفات الدولية تعتبرين العاطلين عن العمل أولئك الذين لا يعملون لمدة ساعة واحدة على الأقل في الأسبوع، ويبحثون بنشاط عن وظيفة. وتستبعد إحصاءات البطالة الأشخاص الذين تخلوا عن هذا البحث. ويقدر تقرير التنمية البشرية في مصر لعام ٢٠١٠ أن معدل البطالة بين المصريين في الفئة العمرية ١٥ إلى ١٩ سنة بلغ ٦٠٪ في عام ٢٠٠٩<sup>77</sup>.

أدت الأزمة الاقتصادية في العامين الماضيين إلى مزيد من تفاقم البطالة، وكان ذلك محرّكاً للاحتجاجات الجارية والاضطرابات الاجتماعية<sup>78</sup>. في الربع الأول من ٢٠١٣، ارتفع معدل البطالة إلى ١٣,٢٪<sup>79</sup>. وتشكل المناطق الحضرية المعدّل الأعلى من البطالة، الذي بلغ ١٧٪ في ٢٠١٢، مقارنة بـ ١٠٪ في المناطق الريفية. هذا أثر بشكل خاص على المرأة، فارتفع معدل البطالة لدى النساء من ١٨,٦٪ في ٢٠٠٩ إلى ٢٤,١٪ في ٢٠١٢، مقارنة مع ٩,٣٪ لدى الرجال في العام ذاته<sup>80</sup>. أما الشباب بين ١٨ و ٢٩ عاماً، فقد شكّلوا

<sup>74</sup>رسالة بشأن اعتقال ومقاضاة الأشخاص المصابين بالإيدز، هيومن رايتس ووتش. <http://www.hrw.org/ar/news/2008/04/06-0>

<sup>75</sup>مرجع سابق

<sup>76</sup>تحديث إحصاءات منظمة العمل الدولية للدول العربية وبلدان شمال إفريقيا، مايو ٢٠١١.

<sup>77</sup>Barsoum Ghada, 'No Jobs and Bad Jobs', *The Cairo Review of Global Affairs, The American University in Cairo*

<http://www.aucegypt.edu/gapp/cairoreview/pages/articleDetails.aspx?aid=280>.

<sup>78</sup>Fam, Mariam and Shahine, Alaa.' Egypt's Unemployed Target Mursi After Toppling Mubarak: Jobs. ' *Bloomberg*. 25 June 2013.

<http://www.bloomberg.com/news/2013-06-24/egypt-s-unemployed-target-mursi-after-toppling-mubarak-jobs.html>.

<sup>79</sup>التقرير الإحصائي الشهري، يوليو ٢٠١٣، ص ٢١، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،

<http://www.capmas.gov.eg/pdf/elctronicnews/july2013.pdf>.

<sup>80</sup>أمؤشرات إحصائية ٢٠١٣: العمل، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،

[http://www.capmas.gov.eg/pdf/indicators\\_2013/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84.pdf](http://www.capmas.gov.eg/pdf/indicators_2013/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84.pdf).

٢٣,٦٪ من السكان في ٢٠١٢، ووفقاً للإحصاءات الرسمية، فإن حوالي الثلث (٢٨,٣٪) هم عاطلون عن العمل<sup>81</sup>. مجدداً، هذا المعدل أعلى بكثير لدى الإناث، حيث حوالي النصف (٤٩,٧٪) هن عاطلات عن العمل، مقارنة بـ ٢١,٣٪ للشبان الذكور.

تاريخياً كان القطاع العام في مصر يحظى بنسبة كبيرة من القوى العاملة، وكانت النسبة الهامة من الوظائف يتم خلقها في هذا القطاع. ووفقاً لإحدى الدراسات، فإن ٦٨,١٪ من العمالة في مصر هي في القطاع العام حالياً، بالإضافة إلى حوالي ٤٥٪ من جميع الوظائف الرسمية الجديدة (حوالي 260 ألف وظيفة) التي تم خلقها بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٦<sup>82</sup>. وبالتالي فإن تقلص القطاع العام أثر بشكل كبير على البطالة في مصر. على الحكومة أن تقوم بشكل عاجل باقتراح خطة متماسكة لزيادة فرص العمل. وفي سياق أزمة البطالة الحالية، يجب أن يكون بمقدور الدولة التصرف كملاذ أخير في تأمين الوظائف ريثما تقوم الشركات الخاصة المحلية بخلق المزيد من فرص العمل. بدلاً من ذلك، فإن مزيداً من الخصخصة المدمرة للوظائف ومزيداً من تحرير سوق العمل قد تكون بانتظار المصريين. ومن الجدير بالذكر أن فرص العمل التي يتيحها صندوق التنمية المحلية، الذي يدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة فضلاً عن توفير فرص العمل الموجهة نحو الإنتاج للعاطلين عن العمل من أجل زيادة مستوى المعيشة في المناطق الريفية، قد انخفضت بما يقارب الثلث (٢٨,٥٪) بين مارس ٢٠١٢ ومارس ٢٠١٣<sup>83</sup>.

كما يتعين على أي سياسة عامة للدولة أن تضع في الاعتبار عند حل أزمة البطالة، مشكلة البطالة المقنعة. فقد عانت مصر طويلاً من أزمة البطالة المقنعة خاصة مع خريجي المرحلتين الثانوية والجامعية. ولذلك، بالإضافة إلى تحدي خلق فرص عمل جديدة، يجب التعامل مع تحدي خلق "وظائف لاثقة" وهو ما زال غائباً عن السياسة العامة للدولة. فبسبب أن الغالبية العظمى من فرص العمل التي تتوفر في القطاع غير الرسمي لا تتمتع بالأمن الوظيفي، وتتسم بانخفاض الإنتاجية وبالتالي تدني الأجور، لا تلبى هذه الوظائف الطلب من أصحاب التعليم الثانوي وخريجي الجامعات. ويظهر هذا من خلال ارتفاع معدلات البطالة التي يتعرضون لها، بالمقارنة مع القطاعات الأخرى من المجتمع، الأقل تعليماً<sup>84</sup>.

لقد أيد العمال المصريون مظاهرات ٣٠ يونيو والإدارة المؤقتة التي تم تعيينها لاحقاً<sup>85</sup>. لكن سرعان ما تبخّرت آمالهم بحماية أفضل لحقوقهم. فالإدارة المؤقتة تواصل الفشل في إنفاذ قوانين العمل وحماية العمال في حالات إغلاق المصانع الرسمية، كما يبدو من العملية غير الرسمية الجارية حالياً لإغلاق ستة مصانع لشركة السويدي<sup>86</sup>، والتي أسفرت عن تسريح آلاف و 600 عاملاً. كما لا تزال الإدارة المؤقتة صامتة بشأن إمكانية إعادة فتح أكثر من ٤٦٠٠ مصنع في القطاعين العام والخاص والتي توقفت عن العمل خلال السنوات الـ ٣ الماضية، وأدت إلى حرمان الكثير من العمال من قوتهم اليومي<sup>87</sup>. على سبيل المثال، أعاد رئيس شركة السويس للصلب التأكيد في أغسطس ٢٠١٣ على أن المصنع لن يعاد فتحه، نظراً للخسائر، على الرغم من أن نقابة المصنع اكتشفت أن الشركة تبرعت بما يقارب الـ ٤٣٠ ألف دولار أمريكي (ثلاثة ملايين جنيه مصري) للحكومة في إطار "إعادة البناء الوطني"<sup>88</sup>. أما قطاع الصناعات التحويلية فهو أكبر مصدر للعمالة في البلاد وبالتالي ينبغي على إعادة تأهيله أن يكون من الأولويات.

<sup>81</sup> بيان صحفي بمناسبة اليوم العالمي للشباب، ١٢ أغسطس ٢٠١٣، <http://www.capmas.gov.eg/pepo/448.pdf>.

<sup>82</sup> د. أنجيل-أوردنولا و ك. تانابي، "المحددات الجزئية للعمالة غير الرسمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، البنك الدولي، يناير ٢٠١٢.

<sup>83</sup> التقرير الإحصائي الشهري، يوليو ٢٠١٣، ص ٢١، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،

<sup>84</sup> National Broad Band Plan, CAPMAS <http://www.capmas.gov.eg/pepo/448.pdf>

<sup>85</sup> جويل بينين، "العمال المصريون بعد ٣٠ يونيو"، MERIP، بالإنجليزية، (٢٣ أغسطس ٢٠١٣)

<sup>86</sup> أمير حيدر، "السويدي اليكتروك" تقرر تصفية ١١ شركة تابعة لها.. وأرباحها تتراجع بـ ٤٤٪، المصري اليوم، ٣٠ مايو ٢٠١٣. ومرودة أبو زاهر، "وقفه احتجاجية لعمال السويدي بمصر الجديدة للمطالبة بإعادة تشغيل المصنع"، ١٢ أغسطس ٢٠١٣.

<sup>87</sup> ساناندا ساهو، "تويوتا من ضمن المؤسسات الأجنبية التي أغلقت في مصر"، ١٨ أغسطس ٢٠١٣،

<http://www.thenational.ae/business/industry-insights/economics/toyota-among-foreign-firms-in-egypt-shutdown>.

<sup>88</sup> مارك غرويندرغ، "صاحب السويس للصلب يرفض إعادة فتح المصنع"، ٢٢ أغسطس ٢٠١٣،

18. ينبغي على الدولة الطرف أن تضع سياسة متماسكة تهدف إلى الحد من معدلات البطالة وتتجه تدريجيًا نحو إعمال كامل للحق في العمل. وتوصي اللجنة بأن يتم وضع برامج التدريب المهني ذات الجودة العالية في الأولويات، وخصوصًا للعاطلين عن العمل على المدى الطويل. وتدعو اللجنة الدولة الطرف إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لإعادة فتح المصانع المغلقة، سواء كانت عامة أو خاصة، من أجل ضمان مزيد من فرص العمل.

## المادة ٧ | ظروف العمل

واستمرت الإضرابات والاحتجاجات العمالية في مصر رداً على فشل الدولة في معالجة سوء ظروف العمل، بما في ذلك انخفاض الأجور، وساعات العمل الغير مناسبة، والفصل التعسفي، وغياب التأمين والفوائد الصحية، وغياب الأمن الوظيفي.

هناك غياب واضح للوظائف "الملائمة" في مصر، فالأغلبية في مصر يشغلون الوظائف منخفضة الدخل، ومعظمهما من خلال الاقتصاد غير المنظم، ولديها ظروف عمل سيئة، أي أنها لا تؤمن ضمانات كخطط المعاشات التقاعدية أو التأمين الطبي، وحيث الموظفون يعملون من دون عقود وأصحاب العمل والعمالين لحسابهم الخاص في كثير من الأحيان ليست لديهم تصاريح عمل، ومعظمهم غير مسجل<sup>89</sup>. على سبيل المثال، ٢٤,٦٪ فقط من الشباب العاملين لديهم تأمين صحي وحوالي ٣٥٪ فقط لديهم تأمين اجتماعي. كما أن ظروف العمل القاسية وساعاته غير المرنة، بالإضافة إلى التسريح غير المبرر للعمال بشكل جماعي، هي من سمات العمل الرسمية وغير الرسمية، وهي من أكثر الأسباب شيوعاً لآلاف المظاهرات التي قادها العمال خلال عام ٢٠١٢<sup>90</sup>. زيادة على ذلك، شهد القطاع العام الرسمي أكبر عدد من المظاهرات، ١٣٨١ في عام ٢٠١٢، وما مجموعه ٣١٤١ في الفترة بين ٢٠١٢ و٢٠١٣، أي حوالي ٤٠٪ من إجمالي الاحتجاجات الاجتماعية والاقتصادية على الصعيد الوطني.<sup>91</sup>

إن الحجم الحالي للقطاع غير الرسمي غير واضح، لكن بيانات المسح التتبعي لسوق العمل لعام ٢٠٠٦ تشير إلى أن ٥٨,٣٪ من العمال المصريين كانوا يعملون بشكل غير رسمي، بما في ذلك ٤٢,٦٪ من القوى العاملة في المناطق الحضرية و ٧٠٪ في الريف. أما أعلى مستويات العمل غير الرسمي فهي عند الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥-٢٤ عامًا (٨٧,١٪)، مقارنة بأولئك الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٥-٣٤ (٦١,٤٪)، وبين ٣٥-٥٤ (٤٣,٤٪)، وبين ٥٥-٦٤ (٥١,٢٪).<sup>92</sup> والجدير بالذكر أن ٤٦,٧٪ من النساء العاملات في مصر تعملن في القطاع غير الرسمي، وفقاً للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء<sup>93</sup>. وفي معلومات أحدث، قدّرت منظمة العمل الدولية في ٢٠٠٩ أن ٥١,٢٪ من مجموع العاملين غير الزراعيين في مصر يعملون بشكل غير رسمي<sup>94</sup>. وقد انخفضت الأجور الحقيقية في مصر أو بقيت على حالها لمدة تقارب العقدين من الزمن، بينما استمر العرض بالتفوق على الطلب فيما يتعلّق باليد العاملة. وأظهر مسح قام به مجلس السكان ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار أجري عام ٢٠٠٩ أن العمل غير الرسمي منتشر أكثر

<http://peoplesworld.org/suez-steel-owner-refuses-to-reopen-plant-adding-to-egypt-s-woes>.

<sup>89</sup> Barsoum Ghada, 'No Jobs and Bad Jobs', The Cairo Review of Global Affairs, The American University in Cairo

<http://www.aucegypt.edu/gapp/cairoreview/pages/articleDetails.aspx?aid=280>.

<sup>90</sup> تقرير الاحتجاجات الاجتماعية في ٢٠١٢، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

<http://ecesr.com/en/2013/01/01/2012-social-protests-cry-of-the-people>.

<sup>91</sup> مرسي في عام، تقرير قيد الإعداد، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

<sup>92</sup> د. أنخيل-أوردنولا وك. تاناوي، 'المحددات الجزئية للعمالة غير الرسمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، البنك الدولي، يناير ٢٠١٢:

<http://siteresources.worldbank.org/SOCIALPROTECTION/Resources/SP-Discussion-papers/Labor-Market-DP/1201.pdf>.

<sup>93</sup> وضع المرأة والرجل في مصر، ٢٠١١، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

<sup>94</sup> منظمة العمل الدولية، 'تحديث إحصاءات العمالة في القطاع غير الرسمي' (يونيو 2012)

بين الشباب العامل، ١٥,٧٪ فقط من العاملين الشباب قد وقّعوا عقود عمل مع مشغليهم فقط ١٤,٨٪ يستفيدون من التأمينات الاجتماعية.<sup>95</sup>

وقد فشلت الدولة حتى اليوم في معالجة ظروف العمل في مصر. كما يفشل تقرير الدولة الطرف في عرض ظروف العمل في القطاع غير الرسمي في مصر. فسياسة الدولة تميل إلى تجاهل وجود القطاع غير الرسمي. مثلاً، قام القانون رقم ٢٠١٢/١٠٥، الصادر في ديسمبر ٢٠١٢، بزيادة العقوبة ضد البائعين الجائلين، وفرض عقوبة سجن تتراوح ما بين شهر واحد و٣ أشهر، ورفع الغرامات بشكل كبير من ٥ جنيهات مصرية إلى ما بين ١٠٠٠ و١٥٠٠ جنيهًا.<sup>96</sup>

هذا وتستمر الأجور الحقيقية في مصر إما بالتراجع أو المراوحة في مكانها منذ عقدين من الزمن، بينما استمر عرض العمل في التفوق على الطلب على اليد العاملة. وقد شهدت القوانين المتعلقة بالحد الأدنى للأجور على قدر كبير من التقلب. ففي عام ٢٠١٠، رفع المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية دعوى قضائية ضد الحكومة من أجل حد أدنى مناسب للأجور. ورأت المحكمة أنه على الحكومة زيادة الحد الأدنى للأجر الوطني، بما يتماشى مع معدلات التضخم وارتفاع الأسعار.<sup>97</sup> ثم قام المجلس الوطني للأجور بتحديد الحد الأدنى للأجور بـ ٤٠٠٠ جنيه في أواخر عام ٢٠١٠، على الرغم من أن هذا الرقم كان عرضة مرة أخرى لانتقادات تشير أنه غير كاف بالنسبة لتكلفة المعيشة في ذلك الوقت. وفي يوليو ٢٠١١، تم رفع الحد الأدنى للأجور إلى ٦٨٤ جنيهًا، ولكن فقط للموظفين الحكوميين الرسميين والدائمين، واستثنى الموظفون المؤقتون والقطاع الخاص. أما المادة ١٤ من دستور ٢٠١٢، فبالرغم من إقرارها بالحاجة إلى حد أدنى للأجور الوطنية فقد قامت بربط الأجور بالإنتاجية، خلافا لقرار المحكمة في عام ٢٠١٠.<sup>98</sup> وكان مجلس الشورى قد استعرض مشروع قانون حول الحد الأدنى للأجور، وذلك قبل حلّه. وتم انتقاد مشروع القانون هذا بسبب عدم الانتباه إلى التضخم في الأسعار، وربط الأجور بالإنتاجية.<sup>99</sup> وبعد تردد في تمرير الحد الأدنى للأجور.<sup>100</sup> قررت الحكومة الانتقالية في 18 سبتمبر 2013 تطبيق حد أدنى للأجور 1200 جنيه، وذلك للعاملين بالقطاع العام والحكومة فقط، بدءًا من يناير 2014.<sup>101</sup> وبالرغم من أهمية تلك الخطوة، إلا أنها لا تزال ينقصها عوامل أساسية، أهمها تحديد طريقة لإعادة تقييم الحد الأدنى للأجور حسب ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع الأسعار، وتعميم الحد الأدنى للأجور على كافة العاملين في القطاع الخاص. كما يجب بذل المزيد من الجهد من أجل الوصول للقطاع غير الرسمي وتشجيع هذا القطاع على الدخول في القطاع الرسمي وضمان الحد الأدنى للأجور. أخيرًا، فمن أهم اشكاليات القرار هو أنه جعل من الحد الأدنى للدخل الشامل، وليس للأجر. بمعنى أن الدخل الشامل من المكافآت والحوافز وغيرها من مصادر الدخل يجب أن يزيد مجموعها على 1200 جنيه، وهو ما يلغي ضمان المواطن لأجر ثابت مجزي يكفي حاجاته اليومية.

**19. على الدولة الطرف تعديل تشريعاتها بغية إقرار قوانين العمل الموحدة التي تحكم القطاعين العام والخاص، ومنح العمال الحقوق المنصوص عليها في العهد (المادة ٧) واتفاقيات منظمة العمل الدولية. ينبغي على الدولة الطرف أن تنقذ**

<sup>95</sup>Survey of Young People in Egypt', Population Council, [http://www.popcouncil.org/projects/234\\_SurveyYoungPeopleEgypt.asp](http://www.popcouncil.org/projects/234_SurveyYoungPeopleEgypt.asp).  
<sup>96</sup> أحوال العمال بعد سنة من حكم الإخوان: عام من انتهاكات الحريات النقابية في فترة حكم مرسي، ٢٠١٣، دار الخدمات النقابية والعمالية،

<http://www.ctuws.com/Default.aspx?item=1292>.

<sup>97</sup> سارة كار، 'حكم قضائي جديد يلزم مصر بزيادة الحد الأدنى للأجور'، ٢٧ أكتوبر ٢٠١٠، مصرس

<http://www.masress.com/en/dailynews/124429>.

<sup>98</sup> مشروع دستور جمهورية مصر العربية، <http://dostourmasr2012.com/dostour.pdf>.

<sup>99</sup> مسودة قانون للحد الأدنى والحد الأعلى للأجور، دايلي نيوز (٤ فبراير ٢٠١٣)، <http://www.dailynewsegypt.com/2013/02/04/draft-law-for-minimum-and-maximum-wages>.

<sup>100</sup> كمال أبو عيطة، المصري اليوم، 'قانون الحد الأدنى للأجور سيصدر خلال ٣ أيام'، ١٧ يوليو ٢٠١٣.

<sup>101</sup> أحمد فتحة، جريدة الأهرام، 'الحد الأدنى الجديد لمصر: يضيق موازنة بالفعل صغيرة'، 20 سبتمبر 2013.

تدرجيًا الحد الأدنى القانوني للأجور للقطاعين العام والخاص، وتعديل الدستور لربط الأجور بالأسعار ومعدلات التضخم.

## المادة ٨ | النقابات والحق في الإضراب

**العمال في مصر يواجهون قيودًا على تشكيل النقابات وقمعًا للإضرابات، باستخدام العنف أحيانًا. من المقلق فشل الدولة الطرف في احترام الحق في تكوين الجمعيات والتجمع، وخاصة فشلها في سن تشريعات واضحة تضمن الاعتراف بالنقابات العمالية المستقلة وإطلاق الحريات النقابية.**

بات العمال يواجهون صعوبات كبيرة في الدفاع عن حقوقهم. وقد أصبح مألوفًا أن يقوم أصحاب الشركات الخاصة والحكومة باللجوء إلى العنف في التعامل مع مطالب العمال. وهناك أمثلة كثيرة على ذلك من عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣. فعلى سبيل المثال، في ١٧ فبراير ٢٠١٢، تم الاعتداء على عمال شركة للمواد الغذائية والمشروبات "فرجلو" وعمال شركة الأسمنت "تيتان" من قبل الشرطة، التي قامت بحشرهم داخل مسجد ومهاجمتهم بالكلاب البوليسية ورميهم من الطابق الثاني للمبنى، قبل إلقاء القبض على ١٨ منهم. أدى ذلك إلى جرح ١٥٠ منهم بما فيها ٤ إصابات خطيرة<sup>102</sup>. لكن وزير الداخلية، الذي أشرف على قمع العمّال المضربين، بما فيها في فرجلو وتيتان، لا يزال في منصبه في الإدارة المؤقتة. وفي حالات أخرى، تعرّض بعض العمال إلى المحاكمات عسكرية، مثل عمال من شركة الحاويات بالإسكندرية، وعمال من شركة "سوميد" في السويس، وبعض العمّال الآخرين.

وقد جاء هذا العدد الكبير من الإضرابات، بالرغم من القانون الذي صدر في أوائل عام ٢٠١٢ والذي يحظر الحق في الإضراب (كما بيّننا أعلاه). وبطبيعة الحال، كان القانون عرضة لانتقادات كثيرة. في نوفمبر ٢٠١٢، أعقب هذا القانون القانون رقم ٩٦ "لحماية الثورة"، والذي جرّم الإضرابات مرّة أخرى، من بين عدّة قضايا. وتمّ سوق العشرات من العمال إلى المحاكم واتهامهم بالإضراب، من بينهم خمسة عمال من شركة الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع الذين حُكم عليهم في ٢٠١٢ بالسجن لمدة تتراوح ما بين ٣ و ٥ سنوات، ولم يُطلق سراحهم سوى مؤخرًا عن طريق محكمة محرم بك الاستئنافية في ١٦ يونيو ٢٠١٣<sup>103</sup>. وعلى سبيل المثال، فإن قانون العمل رقم ١٢ لعام ٢٠٠٣، والذي من المفترض أن ينظّم الحق في الإضراب وغيره من الأنشطة ذات الصلة بالاحتجاج، لا يزال يضع قيودًا واضحة على الحق في الإضراب التي تمنحها الاتفاقيات الدولية. كما يتجاهل دستور عام ٢٠١٢ وكذلك مشروع دستور ٢٠١٣ الحق في الإضراب. فالمادة ١٤ من مشروع دستور عام ٢٠١٣ تنص على أن "الإضراب السلمي حق ينظمه القانون"، وبالتالي فإنه يحرم العمال من الحماية الدستورية ويحيل الحكم مجددًا إلى التشريعات الجائرة.

تواصل الإدارة المؤقتة استخدام العنف للتعامل مع الإضرابات العمالية - بمشاركة متجددة للقوات العسكرية. على سبيل المثال، قامت القوات العسكرية في ١٢ أغسطس ٢٠١٣ بسحق إضراب عمال شركة السويس للصلب الذي استمر لمدة ١٥ يومًا، مما أسفر عن إصابة العديد من العمال واعتقال ثلاثة من قادة الإضراب. ترافق هذا مع قيام الشركة بتسريح ١٥ عاملًا من ممثلي النقابات وهددت بطرد أكثر من ١٠٠٠ عاملًا<sup>104</sup>. بعد أسبوعين، أنهى العمال إضرابهم بعد وعود بإعادة زملائهم في العمل والإفراج عن العمال الثلاثة الذين اعتقلوا في ٢٢ أغسطس ٢٠١٣<sup>105</sup>.

<sup>102</sup> المركز المصري يدين عنف الدولة في فض قوات الأمن لاعتصام عمال أسمنت بورتلاند "تيتان" بالإسكندرية، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. 18 فبراير 2013.

<sup>103</sup> سهام شودة، الشروق، 'براءة عمال الحاويات بالإسكندرية من تهمة الإضراب والتسبب في خسائر للشركة'، ١٦ يونيو ٢٠١٣.  
<sup>104</sup> المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 'نرفض عدوان الجيش على عمال السويس للصلب ونطالب بالإفراج الفوري عن العمال'، ١٢ أغسطس ٢٠١٣.  
<sup>105</sup> مروة حسين، بوابة الأهرام، 'عمال السويس للصلب ينهون إضرابًا استمر لشهر'، ٢٢ أغسطس ٢٠١٣.



ردًا على هذه الحملات ضد التحركات العمالية، قام العديد من العمال باللجوء إلى تشكيل النقابات، بالرغم من مواجهتهم لعقبات جمة، فتم تشكيل أكثر من ١٥٠٠ نقابة بحلول ٢٠١٣، مع عضوية تتجاوز ٢,٥ مليون شخص، وهو رقم لافت للنظر بالمقارنة مع ٤ ملايين من العمال الأعضاء في النقابات العمالية الرسمية التي يعود تاريخها إلى منتصف الخمسينيات من القرن الماضي<sup>106</sup>. لكن، تم تسريح عدد كبير من مؤسسي النقابات العمالية بشكل تعسفي<sup>107</sup>. وقام دستور ٢٠١٢ بوضع العقبات أمام نقابات العمال في مصر. على وجه التحديد، تسمح المادة ٥٣ بنقابة واحدة فقط لكل مهنة/صناعة. وهذا يشكل انتهاكًا واضحًا للحق في تكوين الجمعيات، التي تحميها المادة ٨ من العهد، فضلًا عن اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٨٧ بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، التي صادقت عليها مصر في عام ١٩٥٧<sup>108</sup>. هذا التقييد على التعددية يهدد استقلال النقابات ويثير القلق بشكل خاص نظرًا لتاريخ مصر مع النقابات الفاسدة التي تسيطر عليها الدولة<sup>109</sup>. وبموجب المادة ١٠ من الإعلان الدستوري لعام ٢٠١٣، للمواطنين الحق في تشكيل الجمعيات والاتحادات والنقابات والأحزاب "على الوجه المبين في القانون"<sup>110</sup>. وهذا يختلف عن دستور ٢٠١٢، الذي سمح بتكوينها "بمجرد الإشعار". إن تشكيل جمعية الآن يجب أن يتم من خلال إجراءات مبيّنة في القانون، والذي لم يعرف ما هو بعد. كما تحظر المادة تشكيل جمعيات يكون "نشاطها معادٍ لنظام المجتمع أو سرّيًا"، وهي صياغة غامضة يمكن استخدامها لقيود حرية التنظيم النقابي.

في يونيو ٢٠١٣، ورد أنه تم إضافة مصر إلى قائمة الحالات الخاصة لمنظمة العمل الدولية، والمعروفة أيضًا باسم القائمة السوداء. والجدير بالذكر أن اسم مصر كان قد تمت إزالته من القائمة في عام ٢٠١١، لكنه أعيد إلى القائمة السوداء وسط شكاوى العمال والنقابات من فشل الدولة في احترام الحق في تكوين الجمعيات، وخاصة فشلها في سن التشريعات التي تضمن الاعتراف والتعامل مع النقابات العمالية المستقلة<sup>111</sup>.

**20. على للدولة الطرف تعديل تشريعاتها حول الحق في التجمع، كما يضمنه العهد، وذلك بهدف إطلاق الحريات النقابية والاعتراف بالنقابات المستقلة ومنحها المساواة في الحقوق مع النقابات العمالية الرسمية.**

## المادة ٩ | الضمان الاجتماعي

مثل معظم البلدان في المنطقة، اعتمدت مصر نهجًا لشبكات الأمان والضمان الاجتماعي التي تعتمد في المقام الأول على نظام اشتراكات التأمينات الاجتماعية وهي تعاني من ضعف التغطية، كما حاولت الدولة استكمال شبكة الأمان من خلال منظومة الدعم التي تعاني من انعدام الكفاءة. وكذلك فالتدخلات الأكثر فعالية، مثل برامج التحويلات النقدية المشروطة، وإعانات البطالة والرعاية الصحية الشاملة، لا تحصل على الاهتمام والاستثمار الحكومي.

يوفر نظام التأمين الاجتماعي في مصر تأمينات مختلفة للشيخوخة والعجز والناجين، والمرض، والأمومة، وإصابات العمل وإعانات البطالة. وينظم التأمين الاجتماعي بشكل أساسي من خلال أربعة قوانين (القانون 1975/79، والقانون 1976/108 القانون

<sup>106</sup> جانو شربل، إيجبت إنديبندينت، "تأخير قانون العمل بينما النقابات المستقلة تناضل من أجل التمثيل"، ٢٦ يونيو ٢٠١٢، <http://www.egyptindependent.com/news/labor-law-stalled-independent-unions-struggle-representation>.

<sup>107</sup> المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، الاحتجاجات الاجتماعية 2012، مرجع سابق.

<sup>108</sup> International Labour Organization, Ratifications of C087 - Freedom of Association and Protection of the Right to Organise Convention, 1948.

<sup>109</sup> جانو شربل، إيجبت إنديبندينت، "الدستور المصري يحد من حقوق العمل وحرية العمال"، ٢٢ يناير ٢٠١٣، بالانجليزية، <http://www.egyptindependent.com/news/egypt-s-constitution-seen-curtail-labor-rights-and-workers-freedoms>.

<sup>110</sup> نص الإعلان الدستوري ٨ يوليو ٢٠١٣،

<http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=4578>.

<sup>111</sup> منى الفقي، الأهرام ويكلي، "مصر على اللائحة السوداء"، ١١ يونيو ٢٠١٣، بالانجليزية،

<http://weekly.ahram.org.eg/News/2949/18/Egypt-on-the-blacklist.aspx>.

1978/50، والقانون 1980/112). كل يغطي فئة معينة من الموظفين. رغم تعدد التشريعات التي تنظم التأمين علي قطاعات التشغيل المختلفة إلا أن عدد المؤمن عليهم قد انخفض من 19 مليون عام 2005/2004 إلي 16.7 مليون عام 2011/2010<sup>112</sup> وتم تجميد العمل بالقانون رقم 112 لسنة 1980 الخاص بالتأمين علي العمالة بالقطاع الخاص غير المنظم.

كما أن إجمالي عدد المؤمن عليهم يظل أقل كثيرا من عدد العاملين في القطاع الرسمي، فقد اتضح من خلال تقرير بحث القوى العاملة الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن 57.6% من عمال القطاع الخاص داخل المنشآت غير خاضعين للتأمين الاجتماعي وتصل النسبة إلى 87.7% بين عمال القطاع الخاص خارج المنشآت.<sup>113</sup>

بالإضافة إلى ذلك، توجد فروق واضحة بين مبالغ التأمين لعمال القطاع العام والقطاع الخاص، ففي مصر 5.5 مليون يعملون بالقطاع الحكومي ويسددون 19.1 مليار جنيه اشتراكات سنوية، بينما يوجد 17.9 مليون يعملون في قطاع الأعمال العام والخاص ولا يسددون سوي 13.6 مليار جنيه كاشتراكات، وهو ما يعكس أن نسبة كبيرة من عمال هذا القطاع غير مؤمن عليهم أو يتم التأمين عليهم بأجور رمزية لتخفيض ما يدفعه أصحاب العمل.

كما تفيد تقارير الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية بتراجع أعداد المؤمن عليهم حيث انخفض عدد المشتركين الجدد في الصندوقين (صندوق موظفي الحكومة وصندوق عمال القطاعين العام والخاص) إلى نحو ٧٧٤ ألف فرد بنسبة انخفاض قدرها ٢% مقارنة بنفس الفترة من العام المالي السابق والتي كانت ٧٨٩ ألف فرد، وقد صاحب انخفاض عدد المشتركين الجدد ارتفاع عدد حالات ترك الخدمة (للمعاش ولغير أسباب المعاش) إلى ٦٥٤ ألفا مقارنة بعدد ٥٩٩ ألفا عن نفس الفترة من العام المالي السابق بنسبة زيادة قدرها 9.2%.<sup>114</sup>

كما وصلت بصندوق العاملين بقطاع الأعمال العام والخاص حالات ترك الخدمة بغير أسباب المعاش قد ارتفعت بنسبة 9.2% مقارنة بالعام الماضي لتبلغ 484 ألف حالة، وهو ما يعكس خلل علاقات العمل في القطاع الخاص والذي افقد ما يقرب من نصف مليون عامل لوظائفهم دون أن يبلغوا سن التقاعد وأخرجهم من النظام التأميني.

استطاع نظام التأمينات الاجتماعية الارتفاع بقيمة الاشتراكات المحققة من 13 مليار جنيه عام 2001/2000 إلى 32.8 مليار جنيه عام 2011/2010 بينما بلغت قيمة المعاشات والتعويضات المنصرفة 41.1 مليار جنيه. واستطاع نظام التأمين الاجتماعي في مصر تحقيق فائض متراكم بلغ أكثر من 460 مليار جنيه أجبرت الدولة هيئة التأمينات علي تحويل الفائض إلى بنك الاستثمار القومي، وبعد تراكم المديونية وتدني نسب الفائدة الحكومية وعدم سدادها لنظام المعاشات قامت الحكومة بضم أموال المعاشات، بالرغم من أنها أموال خاصة ملك للمؤمن عليهم، للخزينة العامة كما قامت بإلغاء وزارة التأمينات الاجتماعية وأصدرت صك للتأمينات الاجتماعية بقيمة 198 مليار جنيه ولم توضح كيفية سداد أموال التأمينات المتراكمة لديها مع تدني قيمة الأجور والمعاشات المنصرفة في ظل معدلات التضخم الجامح.

كما يوجد في مصر نظام آخر للضمان الاجتماعي هو معاشات لمن لم يخضع لاشتراكات تأمينيه خلال عمله وهو ما يعرف بمعاشات الضمان الاجتماعي والتي يستفيد منها حوالي 1.2 مليون مستفيد وتبلغ قيمة المعاشات المنصرفة لهم 1.4 مليار جنيه. أي أن نصيب

<sup>112</sup> الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 'الكتاب الإحصائي السنوي'، 2012، جدول رقم (17 - 1).

<sup>113</sup> الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 'النشرة السنوية المجمع لبحث القوي العاملة عام 2010'، إبريل عام 2011، صفحة 27.

<sup>114</sup> - الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية، 'التقرير السنوي 2010/2009'، صفحة 3.

الفرد/الأسرة في نظام الضمان الاجتماعي يبلغ حوالي 97 جنيه ( أي 14 دولار شهرياً) وفي ظل مستوى أسعار تتجاوز معدلات التضخم فيه 11.5%<sup>115</sup> لذا فليس من الغريب أن المستفيدين من المعاش لا يجدونه حتى مفيداً وملبياً لحاجاتهم الأساسية.

وبالرغم من المشاكل العديدة التي تواجه التأمين الاجتماعي في القطاعين العام والخاص، إلا أن الأزمة الأكبر تقع في القطاع الغير الرسمي، فغالبية العاملين في مصر يعملون في الشركات الصغيرة غير الرسمية أو يعملون لحسابهم الخاص في الزراعة. ونتيجة لذلك، يتم اسبعادهم من أنظمة التأمين الاجتماعي، وذلك على الرغم من أن تقديرات التكاليف تفيد بأن توسيع نطاق التأمين الاجتماعي لجميع العمال المصريين هو في متناول اليد. وبدلاً من توسيع النطاق التأميني لتغطية من تم اسبعادهم من أنظمة التأمين الاجتماعي، تم إيقاف القانون رقم 112 لعام 1980، بشأن التأمين من العمالة في القطاع الخاص غير المنظم. ولهذا فالنسبة الأكبر من لاعاملين في مصر لا يتمتعون بحماية الدولة لهم ضد الفقر، وتأمين الدولة لدخولهم.

وفقاً للبنك الدولي، فإن إعانات الوقود في مصر وصلت إلى ٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي والإعانات الغذائية والبطاقات التموينية وصلت إلى ٢٪ في ٢٠٠٩، مقارنة بـ ١١.٠٪ لشبكات الأمان الأخرى (غير المبنية على الدعم)<sup>116</sup>. أما البرامج غير المبنية على الإعانة المتوافرة فهي صغيرة ومجزأة، وليس لديها تأثيراً كبيراً على الفقر وعدم المساواة بسبب تغطيتها الضئيلة، والتسرب العالي، ومستويات الفائدة المحدودة. ويقدر البنك الدولي أن ١٥٪ فقط من أفقر شريحة تستفيد من شبكات الإمان الاجتماعي غير المتعلقة بالإعانة (مقارنة بالمعدل العالمي الذي يصل إلى ٤١٪)، ولا تشكل الاستفادة منها سوى ١٠٪ من الرعاية للمستفيدين.<sup>117</sup>

**21. ينبغي على الدولة الطرف وضع استراتيجية وطنية من أجل ضمان وصول كافة المواطنين بمساواه للحق في الضمان الاجتماعي، وينبغي تخصيص الموارد المالية الكافية وغيرها لتحقيق هذه الغاية. على وجه الخصوص، ينبغي لهذه الاستراتيجية تعزيز الخطط المختلفة للحماية الاجتماعية وجعل الأولوية التخفيف من الأعباء التي تواجه الفقراء والمهمشين. وينبغي أيضاً على الدول أن تولي الأولوية إلى بذل جهود لزيادة تغطية التأمين الاجتماعي بين العاملين في القطاع غير الرسمي، وخاصة العاملين في الزراعة والصيد وعمال المقاولات وغيرها من قطاعات العمل غير المنظم.**

## المادة ١٠ | الأسرة والأطفال

**لم تتخذ الدولة الطرف تدابير كافية لحماية الأطفال والشباب من الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي؛ فلا يزال عمل الأطفال حقيقة مؤلمة بالنسبة للكثيرين، كما أن غالبية الفتيات في مصر لا زال يتعرضون لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث أو الختان، ويظل الزواج القسري منتشراً في العديد من الدوائر التقليدية في مصر، وخاصة في المحافظات ذات الروابط القبلية القوية.**

لا يزال عمل الأطفال واقعاً مريباً بالنسبة لكثير من الأطفال في مصر. وفقاً للإحصاءات الرسمية اعتباراً من عام ٢٠١٠، فإن ١٠,٥٪ من الأطفال على الأقل، الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ و ١٧ عاماً، يعملون في المناطق الريفية في مصر،<sup>118</sup> ٣١,٣٪ من الأطفال العاملين تتراوح أعمارهم ما بين ١٢ و ١٤ سنة - مقارنة بنحو ٢٨٪ في المحافظات الحضرية<sup>119</sup>. عمالة الأطفال في مصر لا تحرمهم

<sup>115</sup> الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 'النشرة الإحصائية الشهرية'، أغسطس 2013، صفحة 9.

<sup>116</sup> برنامج الغذاء العالمي، 'حالة الأمن الغذائي في مصر'، ديسمبر ٢٠١١، ص 16

<sup>117</sup> برنامج الغذاء العالمي، 'حالة الأمن الغذائي في مصر'، ديسمبر ٢٠١١، ص ١٩

<sup>118</sup> الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 'الأطفال العاملون في مصر: نتائج المسح الوطني لعمالة الأطفال ٢٠١٠'

<sup>119</sup> الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مجلة السكان، العدد ٨٦، ٢١ يوليو ٢٠١٣

من النمو أو التمتع بصغر سنهم فحسب، لكنها تحرمهم أيضاً من التعليم والصحة والأمن وتجعلهم عرضة لأنواع شتى من الانتهاكات. والجدير بالذكر أن الإحصاءات الرسمية الأخيرة أظهرت أن الغالبية العظمى من الأطفال العاملين، حوالي ٨٢,٢٪ يعملون في ظروف غير آمنة، بدءاً من العمل مع المواد الكيميائية إلى درجات الحرارة العالية أو الأجواء المملوءة بالدخان والغبار<sup>120</sup>. بالإضافة إلى ذلك، فإن ١٦٪ من الأطفال العاملين، على الأقل، يعملون لساعات أطول من تلك التي حددها قانون الطفل ١٩٩٦/١٢، والذي يسمح بمدة لا تتجاوز ٦ ساعات يومياً<sup>121</sup>. وأخيراً، فإن ما يقرب الـ ٢٥٪ من جميع الأطفال العاملين قد تركوا المدرسة قبل إكمال تعليمهم الابتدائي الأساسي.<sup>122</sup>

يحظر مشروع تعديل دستور ٢٠١٣ تشغيل الطفل "قبل تجاوزه سن الإلزام التعليمي" وهو لا ينص على أي استثناءات. وبهذه الطريقة، فقد تجنّب حتى الآن الصيغة الغامضة لدستور عام ٢٠١٢، والتي سمحت بعمالة الأطفال إذا اعتبرت الوظائف "صالحة" لهم ولا تسبب في تسرب الطفل من المدرسة.<sup>123</sup>

تعد ظاهرة ختان الإناث من أخطر الظواهر التي تؤثر سلباً على صحة، وحقوق المرأة، ويمتد أثرها للأسرة كافة. غالبية الفتيات في مصر يتعرضن لتشويه/بتر الأعضاء التناسلية لهن، مما يعرض صحتهم لخطر كبير. وأكثر من ٨٤٪ من الفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٣ و ١٧ سنة قد خضعن لعملية تشويه/بتر الأعضاء التناسلية<sup>124</sup>. وتهيمن هذه العادة الضارة لا سيما في المناطق الريفية في صعيد مصر. وبالرغم من حظر عملية تشويه/بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية حظراً تاماً خلال الجلسة البرلمانية في يونيو ٢٠٠٨<sup>125</sup>، يجب الإصرار على بذل جهود ترعاها الحكومة للقضاء على هذه الممارسة، خصوصاً بسبب الرسائل المتناقضة التي تقدّمها السلطة حول الموضوع وحدّها من نطاق أنشطة البرنامج الوطني المتعلّق به. ويجب أن تشمل جهود التوعية التثقيف المجتمعي من خلال العاملين الصحيين وقادة المجتمع الديني، وذلك من أجل حماية أرواح و سلامة أجساد الفتيات الصغيرات في مصر، ووضع قانون عام ٢٠٠٨ قيد التنفيذ.

أمّا الزواج القسري فهو منتشر في العديد من الدوائر التقليدية في مصر، وخاصة في المحافظات ذات الروابط القبلية القوية. على سبيل المثال، أظهرت دراسة ميدانية أجرتها مؤسسة قضايا المرأة المصرية في ٢٠١٠، أن ٧٨٪ من النساء المتزوجات في محافظة قنا قد أجبرن على الزواج من دون موافقتهن. وأظهرت الدراسة أيضاً أن ٨٦٪ من العينة التي تمّت مقابلتها، لا تملك الأرض لأن الذكور في أسرهن حصلن على عقود جميع الأراضي. كما يربط التقرير بين الأرض والزواج القسري، ويبين أنه، في معظم الحالات، يتم إجبار النساء على الزواج من أحد الأقارب من أجل الحفاظ على أراضي الأسرة أو القبيلة.<sup>126</sup>

## 22. تحت اللجنة الدولية الطرف على تكثيف جهودها لمكافحة عمل الأطفال وحماية الأطفال من جميع أشكال الاستغلال

الجنسي والاقتصادي، وذلك من خلال: (أ) تزويد العائلات بالضمان الاجتماعي لتفادي الحاجة إلى الأطفال لدعم الأسر من خلال العمل. (ب) تعزيز التشريعات الوطنية التي تحظر عمل الأطفال وفقاً للمعايير الدولية، وزيادة عدد عمليات

<sup>120</sup> الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مجلة السكان، العدد ٨٦، ٢١ يوليو ٢٠١٣

<sup>121</sup> الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، "تشريعات عمالة الأطفال بين النصوص القانونية والواقع الفعلي في جمهورية مصر العربية"،

[http://www.capmas.gov.eg/pdf%5C86%5C5\\_childrn.pdf](http://www.capmas.gov.eg/pdf%5C86%5C5_childrn.pdf).

<sup>122</sup> الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مجلة السكان، العدد ٨٦، ٢١ يوليو ٢٠١٣،

<http://www.capmas.gov.eg/pepo/441.pdf>.

<sup>123</sup> الدستور، مشروع تعديل الدستور، <http://dostor.org/component/digital/edition/237>.

<sup>124</sup> مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، <http://www.cesr.org/downloads/egypt%20WEB%20FINAL.pdf>.

<sup>125</sup> "يجب إندبيندنت"، حقائق حول تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في مصر، ١- يونيو ٢٠١٣،

<http://www.egyptindependent.com/news/factbox-female-genital-mutilation-egypt>

<sup>126</sup> وحيد الدسوقي، مؤسسة قضايا المرأة المصرية، "الزواج القبلية بالاكراه: سجن بلا قضاة"، 2010، ص 16 <http://www.masress.com/shorouk/362702>

تفتيش العمل من أجل رصد الامتثال للتشريعات المحلية، (ج) التشدد في تطبيق فرض الغرامات والعقوبات الجنائية،  
(د) تنظيم التدريب الإلزامي للموظفين المكلفين بإنفاذ القانون والمدعين العامين والقضاة

23. تدعو اللجنة الدولة الطرف للقضاء على ظاهرة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث، مستخدمة في ذلك كافة السبل  
الفعالة، بما فيها فرض عقوبات على القائمين على تنفيذ تلك الأعمال، واستغلال الاعلام في توضيح الآثار السلبية  
لتلك الظاهرة، وعواقبها على الأسرة وعلى المرأة.

## المادة ١١ | مستوى معيشي مناسب

على الرغم من غياب البيانات الحكومية الموثوق فيها، فإن المؤشرات العامة تؤكد أن الخدمات العامة في مصر في تدهور مستمر، خاصة في  
توافرها وسهولة الوصول إليها، والقدرة على تحمل تكاليفها، وذلك نتيجة لإرث نظام مبارك الاقتصادي من إلغاء القواعد التنظيمية في توفير تلك  
الخدمات الهامة، والمضي في برنامج الخصخصة بالتوازي مع تقليص الإنفاق الحكومي على تلك القطاعات. وقد فشلت الإدارات المتعاقبة في  
مواجهة آثار تلك السياسات المستمرة، من خلال اتخاذ الإجراءات التشريعية والإدارية اللازمة، وأيضاً من خلال تدبير الميزانية اللازمة للتغلب  
على هذه التركة.

## الأمن الغذائي

تصنّف منظمة الأغذية والزراعة (فاو) مصر كواحدة من "بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض" لعام ٢٠١٣<sup>127</sup>. واعتماداً على  
بيانات الحكومة لعام ٢٠٠٩، قدّر برنامج الغذاء العالمي أن حوالي ربع المصريين يعانون من نقص في الحديد (٢١,٦٪)، والزنك  
(٢٣٪)، وفيتامين أ (٢٦,٥٪)<sup>128</sup>. كما قام باحتساب مؤشر لسوء تغذية الأطفال، بناءً على معطيات من المسح السكاني الصحي في  
٢٠٠٨، والتي أشارت إلى أن ١٦,٤٪ من الأطفال في المناطق الحضرية و١٦,٩٪ في المناطق الريفية يعانون من سوء التغذية<sup>129</sup>.  
وأشارت دراسة للفاو في ٢٠٠٩ أن سوء تغذية الأطفال يكلف الاقتصاد المصري كثيراً، فكلفته على الرعاية الصحية تصل إلى حوالي  
٢٠,٣ مليار جنيه مصري، أي حوالي ١,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وقدّرت نفس الدراسة ساعات العمل الضائعة بسبب سوء  
التغذية وصلت قيمتها إلى ٢٠,٣ مليار جنيه أي حوالي ١,٠٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠٠٩<sup>130</sup>. ومن المرجح أن تكون هذه  
المعدلات قد ارتفعت في الوقت الحاضر. فالأغلبية الساحقة (٨٦٪) من الأسر الأكثر عرضة في مسح مرصد الغذاء المصري في أوائل  
٢٠١٣ أشارت إلى أنها لا تستطيع تلبية حاجاتها الغذائية. وتصل هذه الأرقام إلى معدلات أعلى في القليوبية (١٠٠٪) ومطروح  
(٩٨,٧٪) والقاهرة (٩٨,١٪)<sup>131</sup>.

لعبت السياسات العامة للدولة دوراً هاماً في تفاقم أزمة الغذاء في مصر على مدار قرابة النصف قرن. يأتي في مقدمة تلك السياسات ما  
جاء تحت مسمى هيكلية الزراعة، وهو ما أدى إلى الشروع في القضاء على نمط الإنتاج الفلاحي الصغير والذي شكل النمط السائد في

<sup>127</sup>تضمن معايير هذا التصنيف متوسط صافي واردات الغذاء (أي الواردات ناقص الصادرات) في البلد. وتحسب المقاييس التجميعية لسلة واسعة من المواد الغذائية الأساسية  
(الحبوب والجزور والدرنات والبقول والذرة والزيوت وغيرها من المحاصيل الزيتية واللحوم ومنتجات الألبان) على أساس محتوى السرعات الحرارية في كل سلعة. منظمة  
الأغذية والزراعة، بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض - قائمة العام ٢٠١٣، =http://www.fao.org/countryprofiles/lifdc/ar/?la=

<sup>128</sup> برنامج الغذاء العالمي (ديسمبر ٢٠١١)، حالة الأمن الغذائي في مصر 2009، ص ٣١،

http://home.wfp.org/stellent/groups/public/documents/ena/wfp244906.pdf

<sup>129</sup> برنامج الغذاء العالمي (ديسمبر ٢٠١١)، حالة الأمن الغذائي في مصر ٢٠٠٩، ص ٣٩،

http://home.wfp.org/stellent/groups/public/documents/ena/wfp244906.pdf.

<sup>130</sup>سارة أغور، 'جوع الأطفال يوهن الاقتصاد'، دايلي نيوز مصر،

http://www.dailynewsegypt.com/2013/06/23/child-hunger-saps-economy.

<sup>131</sup>المرجع السابق، ص ٩

مصر ويشغل به معظم الفلاحين، وذلك لصالح نمط آخر هو "الزراعة الكثيفة والمزارع الواسعة" وهو الذي يتبناه كبار المزارعين والمستثمرين. وتنفيذا لتلك السياسة ذات الانحياز الواضح للاستثمار الزراعي على حساب الفلاحين، لجأت الدولة أولاً لرفع الدعم عن مستلزمات الزراعة المختلفة من تقاوي وأسمدة ومبيدات وآلات وأعلاف ولقاحات وأمصال بيطرية، وثانياً لزيادة إيجارات الأراضي الزراعية، ومضاعفة الضرائب عليها، ورفع أسعار فائدة القروض الزراعية. ليس هذا فقط، بل واتجهت الدولة لاحتكار تجارة ما ينتجه الفلاحون-من حاصلات زراعية- بواسطة الدولة والقطاع الخاص- لمحاصرة أسعار الحاصلات الزراعية، حتى أضحي عائد الفلاحين من زراعاتهم ضعيفاً لا يكفي لحياة كريمة وعمل مجز، مما دفع أعداداً هائلة من الملاك الصغار لبيع أراضيهم ومن المستأجرين لاعتزال حرفة الزراعة وهجرة الريف. كما أدى الارتداد العملي عن قوانين الإصلاح الزراعي وتحويل مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية إلى أراضي بناء للمستثمرين؛ وإصدار قانون الإجراءات الزراعية (1992/96) والذي أسهم بفعالية في طرد المستأجرين من أراضيهم، أدت كل السياسات إلى رفع أسعار إيجارات الأراضي الزراعية لمستويات أجبرت الكثيرين على اعتزال الزراعة وترك الأراضي الزراعية، وإنشاء محاكم استثنائية (القيم) لتجريد الفلاحين من أراضيهم. تم توجيه السياسة الزراعية نحو المحاصيل التصديرية وإهمال إنتاج محاصيل الغذاء عن طريق سياسة تسعيرية تدفع الفلاحين للإحجام عن زراعة الحبوب، وسن قوانين معادية للانتماء والإرشاد والتعاون الزراعي، فضلاً عن الإجراءات الإدارية التي تدفع فقراء وصغار الفلاحين خارج التعاونيات الزراعية، وتحرمهم من الحصول على مستلزمات الزراعة المدعومة وقروضها الميسرة وضرائبها المحدودة. المشكلة تفاقت مع إطلاق يد الشركات العولمية الكبرى العاملة في إنتاج وتجارة مستلزمات الزراعة، مما شكل خنقاً لمراكز البحوث الزراعية وحاصر منتجاتها من السلالات النباتية والحيوانية المحلية وأحل محلها التقاوي الأجنبية، والأسمدة الكيماوية محل الأسمدة العضوية، والمبيدات الكيماوية محل المقاومة، وهو ما جعل الفلاحين أسرى لتلك الشركات ولأسعارها وسياساتها، ورفع تكلفة الزراعة بشكل كبير، وتجاهل ما توصلت له البحوث المصرية من سلالات عالية الإنتاج وموفرة لمياه الري ومقاومة للأمراض. وتم بالإضافة إهمال استصلاح الأراضي الصحراوية، وقصر توزيع المتوفر منها على الأجانب وكبار الزراع والملاك.

استمرارية تلك السياسات يعني استمرار ارتفاع معدلات الحرمان من الحق في الغذاء بشكل أساسي وانعدام فرص الوصول الاقتصادية. وقد كان لارتفاع معدلات التضخم في السنوات الثلاث الماضية تأثيراً سلبياً كبيراً في هذا الصدد، بسبب اعتماد مصر على استيراد الغذاء. ويشير مرصد الغذاء التابع لمجلس الوزراء مثلاً إلى أن أسعار المواد مثل الخضروات (٢١,٣٪) والخبز والحبوب (١٦,٣٪)<sup>132</sup>. ويجب الإشارة إلى ارتفاع سعر القمح المحلي بـ ١٥,٥٤٪ بسبب انخفاض كميات القمح المستورد إلى البلد. في ٢٠١٠، استوردت مصر ٥٩,٤٪ من حاجتها من القمح، وانخفضت هذه القيمة إلى ٥١,٩٪ في ٢٠١١ ومتوقع أن تنخفض إلى ٣٥٪ في ٢٠١٢-٢٠١٣<sup>133</sup>. وبينما تبقى المناطق الحضرية أكثر غلاء لعدد كبير من المحاصيل (٦٧,١٪ من الأسعار الحضرية هي أعلى)، فإن الهوة بين الأسعار بدأت تصغر، وهو انعكاس لرفع الدعم في المناطق الريفية. وبالرغم من أهمية تلك الإحصائيات الرسمية عن الغذاء، إلا أنها لا تقدم تحليلاً للأسباب الجذرية التي تسببت في الأزمة، كما أنها تتجاهل مناقشة العوائق التي تحول دون حل أزمة الغذاء المتفاقمة. تقليدياً، كانت الحكومة تبقى أسعار الغذاء منخفضة من خلال الإعانات التي مثلت ١ إلى ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي على مدى العقد الماضي (وعلى سبيل المقارنة، بلغت إعانات الوقود بين ٥ و ٧٪)<sup>134</sup>. وهناك مكوّنان لدعم المواد الغذائية في مصر. المكون

<sup>132</sup> نظام مراقبة وتقييم الغذاء، المركز المصري للغذاء، نشرة فصلية، العدد ١٢ (أبريل-يونيه ٢٠١٣).

<sup>133</sup> إبراهيم الغيطاني و مركز المصري للدراسات والمعلومات، المصري اليوم، إنتاج القمح في مصر.. حقائق وأرقام (إنفوجراف)، 23 مايو 2013

<sup>134</sup> IFPRI, WFP and CAPMAS, 'Tackling Egypt's Rising Food Insecurity in a Time of Transition', Policy Note (May 2013), p.2.

الأول هو الخبز المدعوم الذي يمثل ٦١٪ من دعم المواد الغذائية في مصر<sup>135</sup>. الحق في الحصول على الخبز المدعوم غير محدود ويتم التوزيع على أساس من يأتي أولاً يُخدم أولاً. وعلى وجه التحديد، يتم تزويد المخازن التي ترعاها الدولة بالدقيق المدعوم. ومع ذلك، قررت حكومة مرسى في مارس ٢٠١٣ خفض الدعم عن الدقيق، وزيادة الأسعار التي تدفعها المخازن للحصول على كيس ١٠٠ كيلوغرام من الطحين من ١٦ جنيهاً إلى ٢٨٦ جنيهاً مصرياً، أي حوالي ١٨ مرة ضعف السعر الأصلي<sup>136</sup>. وبالرغم من أن الحكومة وعدت بشراء الخبز بأسعار الإنتاج وبيعها للمستهلكين المحتاجين بأسعار مدعومة، فإن هذه الخطة قد تؤدي إلى مخاطر جعل وصول المواطنين إلى الخبز المدعوم أكثر محدودة وأصعب تنظيمًا. وبالفعل، حصل نقص بالخبز في عدد من المحافظات المصرية في عام 2012، ولم يستطع الكثير من المواطنين الوصول إلى الخبز المدعوم، لأن المخازن التي تدعمها الدولة "لا تزال غير شائعة في كثير من المناطق الريفية"<sup>137</sup>.

العنصر الثاني هو نظام البطاقات التموينية التي تتيح للأسر شراء حصص من السلع بأسعار مدعومة من أماكن محددة. ويستفيد حوالي ٨٠٪ من المصريين من هذه البطاقات التموينية، التي تشكل ٣٩٪ من دعم المواد الغذائية في البلاد. ومع ذلك، هناك هواجس من أن نظام البطاقة التموينية يعاني من الضعف ومحدودية الاستهداف، ف٧٣٪ من الأسر التي تغطيها لا تُعتبر فقيرة، بينما يتم استبعاد خمس الأسر الأكثر ضعفًا<sup>138</sup>. مثلًا، أظهر تقرير مرصد الغذاء في ١٠ محافظات، أن ما معدله ٢٣,٣٪ من الأسر الضعيفة لا يحملون البطاقة التموينية للأغذية المدعومة. وهذه الأرقام هي أعلى من ذلك في محافظات البحر الأحمر (٤٧٪)، القاهرة (٣١٪)، والإسكندرية (٢٨٪)<sup>139</sup>. ويشير التقرير أيضًا إلى أن كميات حصص المواد الغذائية غير كافية لعدد كبير من الأسر وتحتاج إلى إضافة<sup>140</sup>. ومن الجدير ذكره أن عدد البطاقات التموينية المستخدمة في البلاد شهدت زيادة طفيفة على مر السنين: زيادة بنحو ١٦٪ بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠١٠، من عشرة ملايين و343 ألفًا و56 إلى 12 مليونًا وخمسة آلاف و894، الأمر الذي يضع الجهود السياسية لجعل هذا النظام أكثر كفاءة وأسهل لوصول الأسر إليه موضع الشك<sup>141</sup>.

ويقدر برنامج الغذاء العالمي أن تؤدي إزالة المعونات الغذائية إلى دفع تقديرات الفقر على المستوى الوطني من ٢٥,٢٪ لحوالي ٣٤٪. بدلًا من ذلك، يوصي البرنامج بزيادة كفاءة برنامج الإعانات، ما قد يؤدي إلى تحقيق وفر يمكن استثماره في تدخلات ذات أهداف أكثر تحديدًا في مجال الأمن الغذائي والتغذية، بالإضافة إلى مبادرات إيجاد فرص عمل في المناطق الأكثر فقرًا<sup>142</sup>.

**24. توصي اللجنة بتقديم تفاصيل حول النتائج والتحديات في تطبيق خطة العمل حول الأمن الغذائي المذكورة في تقرير الدولة الطرف (الفقرة 204). ونرجو أيضًا تقديم مزيد من التفاصيل حول الطريقة التي قد تؤثر بها استقطاعات دعم الدقيق على توافر الخبر المدعوم وتوضيح ما تنتوي الدولة فعله لتخفيف أثر التخفيضات المفروضة على التمتع بالحق في الغذاء.**

<sup>135</sup> المرجع السابق

<sup>136</sup> مروة حسين، 'مخازن مصر تحتاج على التخفيض المقترح على دعم الدقيق'، بوابة الأهرام، ١٧ مارس ٢٠١٣

<sup>137</sup> المرجع السابق.

<sup>138</sup> IFPRI, WFP and CAPMAS, 'Tackling Egypt's Rising Food Insecurity in a Time of Transition', Policy Note (May 2013), p.2.

<sup>139</sup> المرجع السابق، ص ١٠.

<sup>140</sup> غالبية الأسر تشتري كميات إضافية من السكر (٦٨,٤٪)، الزيوت (٥٨,٤٪) والأرز (٨٢,٦٪)، المرجع السابق.

<sup>141</sup> وزارة التضامن الاجتماعي، قطاع التموين، بيان بعد البطاقات التموينية والأفراد عام ٢٠٠٤ مقارنة بشهر نوفمبر ٢٠١١، <http://is.gd/olup53>.

<sup>142</sup> IFPRI, WFP and CAPMAS, 'Tackling Egypt's Rising Food Insecurity in a Time of Transition', Policy Note (May 2013), p.4

25. ينبغي على الدولة الطرف إعادة تقييم سياساتها عند التعامل مع تخفيض الدعم، خاصة دعم الغذاء، كما يجب على الدولة دراسة أثر تلك السياسات على حقوق الإنسان بدقة لضمان أن تكون هذه الإصلاحات للوفاء، بدلاً من التعدي على، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لجميع المصريين، ولا سيما الأكثر حرماناً.

26. يتعين على الدولة الطرف إعادة النظر في سياساتها الزراعية، من خلال (أ) إشراك الفلاحين بكافة أشكالهم التنظيمية، في رسم خطة الانتاج الزراعي، (ب) ودعم صغار الفلاحين في الحصول على الأراضي الزراعية، ومستلزمات الزراعة.

## المياه والصرف الصحي

لقد ثبت أن اعتماد مصر على النيل كمصدر أساسي للمياه هو موضوع إشكالي. فالهـ ٥٥ مليار متر مكعب من المياه الذي يوفره النيل سنوياً أصبحت غير كافية، مما أدى إلى أزمة حادة في المياه. متوسط نصيب الفرد من المياه العذبة في مصر في تراجع مستمر، من نحو ألف و893 مترًا مكعبًا سنويًا في عام ١٩٥٩ إلى حوالي ٩٠٠ متر مكعب في عام ٢٠٠٠، ثم إلى ٧٠٠ متر مكعب في ٢٠١٢<sup>143</sup>. وتشير التقديرات إلى استمرار الانخفاض إلى ٦٧٠ متر مكعب بحلول عام ٢٠١٧ و٦٠٠ متر مكعب بحلول ٢٠٢٥<sup>144</sup>.

الغالبية العظمى من السكان (٩٨٪) تتمتع بالوصول إلى "مصادر مياه شرب محسنة"، وفقًا للمسح الديمغرافي والصحي لعام ٢٠٠٨. بالمثل، يقدر برنامج الأمم المتحدة المشترك لرصد مصادر المياه والصرف الصحي أن الوصول إلى مصادر محسنة لمياه الشرب ارتفعت بشكل عام من ٩٣٪ إلى ٩٩٪ بين ١٩٩٠ و ٢٠١١، حيث تتمتع المناطق الحضرية بمعدل وصول ١٠٠٪ مقارنة بـ ٩٩٪ في المناطق الريفية في ٢٠١١. ووفقًا لمسح ٢٠٠٦، فإن ٨٥٪ من السكان يحصلون على مياه الشرب داخل منازلهم، ويرتفع هذا المعدل إلى ٩٢،٩٪ في المناطق الحضرية مقابل ٨١٪ فقط في المناطق الريفية، وهناك فروقات شاسعة بين المحافظات<sup>145</sup>.

أما الوصول إلى "خدمات الصرف الصحي المحسنة" فهو أقل بقليل، ويصل إلى ٩١،٩٪ من مجموع السكان، وفقًا للمسح السكاني والصحي لعام ٢٠٠٨. ومع ذلك، توجد هناك بعض الفوارق، مع وصول ٩٧،٧٪ من الأسر الحضرية مقابل ٨٨،٥٪ من للأسر الريفية<sup>146</sup>. ويقدر برنامج الرصد المشترك أن الوصول الشامل إلى خدمات الصرف الصحي المحسنة ارتفع من ٧٢٪ إلى ٩٥٪ بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١١، مع وصول ٩٧٪ من سكان المناطق الحضرية و ٩٣٪ من سكان الريف إلى هذه الخدمة في عام ٢٠١١<sup>147</sup>. لكن مسح عام ٢٠٠٦ أشار إلى أن ٤٤٪ مربوطون بشبكة الصرف الصحي الوطنية، في حين كان على ٤٤٪ منهم تركيب خزانات لجمع النفايات. ويتم تفريغ هذه الخزانات لاحقًا في نهر النيل أو على الأرض، مما يسبب مشاكل بيئية وصحية<sup>148</sup>. في ٢٠١٠/٢٠١١، كان ٢٤،٧٪ من سكان الريف موصولين بنظام الصرف الصحي، مقارنة بـ ٨٨٪ في المناطق الحضرية، مع التفاوت بين المحافظات مرة أخرى<sup>149</sup>.

<sup>143</sup> إرين كينغهام، 'هل ستضب المياه في مصر بحلول ٢٠٢٥'، غلوبال بوست، ٩ أبريل ٢٠١٢،

<http://www.globalpost.com/dispatch/news/regions/middle-east/egypt/120406/could-egypt-run-out-water-2025>.

<sup>144</sup> أ. عابدين وأ. جعفر (٢٠٠٩)، 'الاستخدام الرشيد للمياه في مصر'، في المجير (محرر)، منظورات تقنية لترشيد استخدام موارد المياه في منطقة المتوسط، (Options

٢٧-١١)، ص ٨٨-٨٩، n

<sup>145</sup> الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، قاعدة البيانات التفاعلية، <http://www.censusinfo.capmas.gov.eg>،

<sup>146</sup> مسح السكان والصحة، ٢٠٠٨، الوصول إلى الخدمات، <http://www.censusinfo.capmas.gov.eg>، وتعتبر الأسرة لديها مرفق صرف صحي محسنة، إذا كانت الأسرة لديها مرحاض واحد نو مياه متدفقة، حديث أو تقليدي، ويصب في المجاري العامة، في بياره، أو في نظام للصرف الصحي.

<sup>147</sup> منظمة الصحة العالمية/يونسيف، 'مصر: تقديرات حول استخدام مصادر المياه ومرافق الصرف الصحي (١٩٨٠-٢٠١١)'، ٢٠١٣، من خلال صفحة

[http://www.wssinfo.org/documents-links/documents/?tx\\_displaycontroller\[type\]=country\\_files](http://www.wssinfo.org/documents-links/documents/?tx_displaycontroller[type]=country_files).

<sup>148</sup> المصدر السابق، ص ١٧٩.

<sup>149</sup> الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 'رابعًا: مؤشرات الصحة العامة'، <http://www.capmas.gov.eg/pdf/Se7a3ama.pdf>.



الوصول إلى مياه نظيفة وذات جودة ما يزال إشكالية كبيرة. فـ ٩٥,٥٪ من السكان يشربون المياه غير المعالجة، وحوالي ٢١,٢٪ من المياه المنتجة على الصعيد الوطني في عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ لم يتم تكريرها<sup>150</sup>. بالإضافة إلى ذلك، فإن قدرًا كبيرًا من المياه المكررة التي تنتجها مختلف المحافظات لا تزال ملوثة بالكائنات الدقيقة الضارة وغير الصالحة للشرب. على سبيل المثال، أظهرت فحوصات مخبرية أجريت في يوليو ٢٠١٢ أن نسبة الأمونيا في المياه تصل إلى ١٨٠ مرة أكثر من المعدل المقبول<sup>151</sup>. أما الفقراء الذين لا يستطيعون تحمل كلفة المياه المعبأة في زجاجات هم الأكثر تضررًا، كما يتضح من تكرار حالات التسمم بالمياه التي تؤثر على القرى، وخاصة في فرع الرشيد الملوثة. واحد من أمثلة كثيرة كان تسمم خمسة آلاف من سكان قرية صنصفت بالمنوفية<sup>152</sup>. وقد أشار تقرير منظمة الصحة العالمية لعام ٢٠٠٨، "مياه أكثر أمانًا، صحة أفضل"، إلى أن ٥,١٪ من مجموع الوفيات و ٦,٥٪ من جميع الإعاقات (الأمراض والإصابات) سنويًا في مصر، يمكن أن عزوها إلى مياه الشرب غير الآمنة، وعدم كفاية مرافق الصرف الصحي، والنقص في النظافة، وسوء إدارة الموارد المائية. فالإسهال والبلهارسيا، وهي الأمراض التي عادة ما تصاحب معظم مشاكل المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، كلاهما شائعان جدًا في مصر<sup>153</sup>. لكن البشر ليسوا الضحايا الوحيدين للتسمم بالمياه، فالآلاف الأطنان من الأسماك تموت سنويًا نتيجة لتلوث المياه في فرع رشيد من نهر النيل، وفقًا للإحصاءات الرسمية<sup>154</sup>. بالتالي، يمكن تخفيض الجزء الأكبر من عبء المرض في مصر عن طريق تحسين المياه والصرف الصحي والنظافة العامة وإدارة المياه الصالحة للشرب.

وقد اعتمدت الدولة في إدارة معالجة مياه الصرف الصحي على القطاع الخاص والمشروعات الدولية إلى حد كبير. وفي حين أن مؤسسات إنتاج المياه لا تزال مملوكة من الدولة، فقد تم التخطيط لعدة مشروعات منذ منتصف عقد الـ ٢٠٠٠ تخفف من أعباء الدولة في إنتاج المياه، في حين أن الوضع السياسي لا يجعل مصر مكانًا جذابًا للمستثمرين. فمشروع قانون المياه، الذي تم اقتراحه قبل الثورة، يهدف بشكل كبير إلى تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في قطاع المياه<sup>155</sup>. وبالرغم من عدم إقراره حتى الآن، فإن مشروع القانون هذا ليس الأول من نوعه، فقد صدر مرسوم رئاسي في ٢٠٠٤ (رقم ١٣٥) يعطي الحق للشركات الخاصة بالسيطرة على المياه وبيعها<sup>156</sup>. في العام ذاته، ارتفع سعر المتر المكعب من المياه من ٠,١٢ جنيهاً إلى ٠,٢٣ جنيهاً، كما أمر المرسوم الرئاسي<sup>157</sup>. ليس مستغرباً أن تكون هناك بعض الفروقات في هذا السعر، وقد يصل سعر المتر المكعب من الماء في المناطق الريفية إلى ١,١٠ جنيهاً<sup>158</sup>. علاوة على ذلك، ارتفعت الضرائب على فواتير المياه إلى ما يقارب الـ ٥٠٪ من قيمة الفاتورة في بعض الحالات في ذلك العام. ونتيجة لذلك، فإن الموازنة العامة للدولة لخدمات المياه والصرف الصحي لا تزال منخفضة جدًا، بالرغم من رفع قيمة الضريبة. وفي ميزانية قطاع الخدمات لأعوام ٢٠١١/٢٠١٢ و ٢٠١٢/٢٠١٣ على التوالي، تم تخصيص ١,٩٪ فقط من أموال الدولة المخصصة للخدمات العامة لخدمات المياه (لكل سنة)<sup>159</sup>.

<sup>150</sup> المرجع السابق

<sup>151</sup> محمد شهاب، 'أراء و تصريحات بخصوص نفوق الأسماك في نيل رشيد'، <http://kenanaonline.com/users/hatmheet/posts/434725>.

<sup>152</sup> 'الماء العكر: تلوث المياه في المنوفية'، *إيجيبت إنديبننت* (٣٠ أغسطس ٢٠١٢)،

وأيضاً، 'عدد المتسممين في المنوفية يرتفع إلى ٥٠٠٠ يقول السكان'، *إيجيبت إنديبننت*، (٢٢ أغسطس ٢٠١٢)،

<http://www.egyptindependent.com/news/number-poisoned-climbs-5000-say-monufiya-residents>.

<sup>153</sup> *نظمة الصحة العالمية* (٢٠٠٨)، المياه الآمنة: كلفة، فوائد، واستدامة التدخلات لحماية وتعزيز الصحة،

[http://www.who.int/water\\_sanitation\\_health/publications/safer\\_water/en/#](http://www.who.int/water_sanitation_health/publications/safer_water/en/#).

<sup>154</sup> محمد شهاب، 'أراء و تصريحات بخصوص نفوق الأسماك في نيل رشيد'، <http://kenanaonline.com/users/hatmheet/posts/434725>.

<sup>155</sup> *الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية*، 'وثيقة قانونية تخدم كأساس لقانون مياه جديد في مصر'، مشروع السياسة المائية والإصلاح التنظيمي، ص ٢٩.

<sup>156</sup> المرسوم بالعربية، <http://www.hcww.com.eg/ar/Content.aspx?ID=4>.

<sup>157</sup> أحمد خصر، 'مياه الشرب في مصر حق يتعلق بوجود الإنسان واستمرار حياته'، حقوق، ٢ أغسطس ٢٠١٠، <http://is.gd/hpJkZ2>.

<sup>158</sup> المرجع السابق

<sup>159</sup> وزارة المالية، الموازنة العامة ٢٠١٢-٢٠١٣ - موازنة الهيئات الخدمية (التناج)،

<http://www.mof.gov.eg/MOFGallerySource/Arabic/budget2012-2013/Part3/M-P3-3.pdf>.

27. توصي اللجنة بالإفادة بما إذا كانت الدولة الطرف قد شرعت في مسح شامل حول إمكانية الوصول إلى مياه شرب آمنة وصرف صحي، متضمنًا ذلك الناس الذي يعيشون في الأحياء الفقيرة والعشوائيات، واللاجئين والباحثين عن مأوى، والمناطق الريفية. ونرجو أيضًا الإفادة بما حدث من تقدم في تطبيق خطة التغطية الكاملة لكل المدن، والقرى كما وصفت الدولة الطرف في تقريرها (الفقرة 218).

28. ينبغي على الدولة الطرف أن تتخذ خطوات سريعة لتنفيذ التوصيات التي قدمتها الخبيرة المستقلة المعنية بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالحصول على مياه الشرب الآمنة وخدمات الصرف الصحي، عقب بعثتها إلى مصر في عام 2009.

29. على وجه الخصوص، ينبغي على الدولة الطرف أن تعتمد التشريعات التي تعترف بالمياه والصرف الصحي باعتبارهما حق من حقوق الإنسان؛ والتي تحدد بوضوح مسؤولية الدولة في اختبار نوعية المياه، والسيطرة على التلوث وضمان سلامة مرافق الصرف الصحي، وتضمن تدابير محددة لضمان وصول المياه و الصرف الصحي للفقراء بأسعار معقولة.

## الإسكان

مع تبني سياسات التحرر الاقتصادي وما ترتب عليها من خفض متتال لاعتمادات الإنفاق الاجتماعي في الموازنة العامة للدولة، تقلصت الاستثمارات الحكومية في مجال الإسكان منخفض التكاليف، حيث اقتصرت مشاركة القطاع العام على بناء 120 ألف وحدة سكنية علي مدار الفترة ما بين عامي 1981-1994 بواقع سبعة آلاف و 571 وحدة سكنية/سنويًا<sup>160</sup>. في المقابل تبادت الحكومة في منح التسهيلات والامتيازات لرأس المال العقاري مما مكنه من فرض سيطرته علي حجم ونوعية العرض وبالتالي أنماط الحصول علي المسكن.

هذا وينبع النقص الحاد في المساكن ذات الأسعار المعقولة في مصر من عدم كفاية الاستثمار في هذا القطاع. ومنذ 2009/2010، استقرت ميزانية الإسكان حول 3٪ من الميزانية العامة. أما الميزانية المقترحة لـ 2013/2014 فتخصص 3,18٪ من مجموعها للإسكان<sup>161</sup>. وفي العقدين السابقين، قامت الدولة بتقليص استثماراتها في قطاع الإسكان. توضيحًا لتراجع دور القطاع العام، ففي العام 1994 كانت 69٪ من قيمة الاستثمار على السكن تأتي من القطاع العام، لكنها انخفضت إلى ما بين 10٪ و 27٪ في السنوات بين 2005 و 2011<sup>162</sup>. بالمثل، فقد تم تشييد 70٪ من الوحدات السكنية من قبل القطاع العام في عام 1994، وانخفض هذه النسبة أيضًا لتصل إلى ما بين 10٪ و 21٪ بين عامي 2005 و 2011<sup>163</sup>.

فشلت الدولة الطرف في تنظيم قطاع الإسكان الخاص، لضمان حقوق جميع المواطنين في الوصول للسكن الملائم، وهو ما ترتب عليه حرمان العديد من المواطنين من حقهم في السكن الملائم. فغياب التشريعات التي من شأنها حماية الحق في السكن الملائم، بل وجود تشريعات تهدد ضمان حياة السكن، تسبب في حرمان العديد من المواطنين من حقهم في السكن الملائم. فهناك قصور واضح في تعريف السكن الملائم، فقد عرفت اللائحة التنفيذية لقانون البناء الموحد 119 لسنة 2008 الوحدة السكنية بأنها: "المكان الذي يوفر للإنسان الإقامة واحتياجات الحياة اليومية الأساسية وتشتمل على حمام ومطبخ وغرفة سكنية واحدة على الأقل".

<sup>160</sup>الكتاب السنوي 'مصر 1998'، وزارة الإعلام، الهيئة العامة للإعلامات، الباب الرابع عشر 'الإسكان والتعمير'، ص 148.

<sup>161</sup>وزارة المالية، مشروع الموازنة وبيانات الموازنة المطبقة، <http://www.mof.gov.eg/MOFGallerySource/Arabic>

<sup>162</sup>تم جمع البيانات من خلال كتيب الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام: السكن خلال السنوات 1994 إلى 2011.

<sup>163</sup>المرجع السابق.

كما أن القوانين المصرية أهملت كافة الاعتبارات الاجتماعية واخضعت العلاقات الإيجارية بالكامل لمعاملات العرض والطلب. في هذا السياق صدر عدد من القوانين من أهمها القانون رقم 96/4 أو قانون المالك والمستأجر، والقانون رقم 97/6 بشأن إيجار الأماكن غير السكنية والمحال التجارية، حيث أطلقت هذه التشريعات يد الملاك في تحديد قيمة ومدة الإيجار، فضلا عن زيادة قيمة الإيجارات بشكل سنوي بنسب تتراوح ما بين 2% في حالة المحال التجارية، و 10% في حالة الوحدات السكنية، وهو الأمر الذي مثل إخلافاً جسيماً بمبدأي الضمان القانوني للاستمرار في شغل المسكن والقدرة على تحمل كلفة شغل السكن. كما تعد قضية ضمان الحيابة بالطبع قضية أساسية لفهم مناسب للواقع السكني والذي يواجه كل أسرة من الأسر في كافة أنحاء العالم. فـضمان حيابة المسكن هو المحدد الرئيسي لفرصة أي أسرة تتعرض لعمليات الاخلاء القسري لحصولها على تعويض أو مسكن بديل، بالرغم مما يشوب مسألة التعويضات في حالات الاخلاء القسري من مشاكل وانتهاك لحقوق الأسر.

لذا، فواقع السكن في مصر يشهد مآسي. فيبلغ عدد ساكني المقابر قرابة مليون شخص على سبيل المثال، فيما تنتشر أنماط السكن المتدنية من إسكان الأكشاك والخيام (وفقاً لتقديرات تعداد 2006 للجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء تعيش 77 ألفاً و 900 أسرة في أكشاك، فيما تعيش 65 ألفاً و 800 أسرة أخرى في الخيام) فضلاً عن إسكان الأسطح وقباء السلم والبدرومات وغيرها والتي لا تتوافر إحصاءات دقيقة بشأنها إلا أنها تضم عشرات الآلاف من الأسر خاصة في العاصمة والمدن الكبرى. وقد اتضحت خطورة العديد من تلك الأنماط السكنية المتدنية في انهيار العديد من المباني والمسكن في الأعوام الماضية. وعلى الرغم من تجاوز المخزون الفعلي من الوحدات السكنية المنشأة بالفعل (عرض السكن) لإجمالي الاحتياجات الفعلية من الوحدات السكنية (طلب السكن) إلا أن هنالك فجوة هائلة وآخذة في الاتساع تفصل ما بين طرفي المعادلة، تتجسد هذه الفجوة في التباين الحاد في طابع الطلب والذي يأتي في معظمه من الشرائح محدودة الدخل وطابع السكن المتاح والذي ينتمي في مجمله للإسكان فوق المتوسط والفاخر، الأمر الذي أدت لتكريس ظاهرة الوحدات السكنية الخالية والمغلقة، فبينما كان العدد الإجمالي لتلك الوحدات طبقاً للتعداد العام في عام 1996 يبلغ 3.25 مليون وحدة سكنية (وفقاً لتعداد عام 1996 بلغ عدد الوحدات السكنية المغلقة مليونين و 332 ألفاً و 442 وحدة، في حين بلغ عدد الوحدات السكنية الخالية 922 ألفاً و 916 وحدة سكنية) بلغت تلك الوحدات حالياً قرابة 5.6 مليون وحدة سكنية. فعلي الرغم من أن الأرقام المصمتة تشير إلى تزايد نسبي في عدد الوحدات السكنية المنشأة سنوياً (عرض السكن)، من حوالي 135 ألف وحدة سكنية في عام 1995/1994 إلى ما يزيد عن 158 ألف وحدة سكنية في عام 2009/2008<sup>164</sup>، إلا أن الوحدات المقامة، ويفرض استغلالها جميعاً تملياً وإيجاراً ظلت قاصرة بشكل نوعي عن تلبية الطلب الناشئ أو المتجدد على السكن والتي تحصرها بعض التقديرات المحافظة بما يتراوح ما بين 440 - 500 ألف وحدة سكنية سنوياً<sup>165</sup>.

كما أن عدد المناطق العشوائية في مصر لا يزال موضع نزاع. فالوزارات المختلفة لديها تقديرات مختلفة، في حين أن الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء يشير إلى ألف و 221 منطقة، تضم حوالي 20 مليون مواطن، أو ما يقارب حوالي 23% من إجمالي عدد السكان، وهي نفس تقديرات المركز المصري لحقوق السكن. هذا في حين يشير مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار في مجلس الوزراء يشير إلى ألف و 34، ووكالة التخطيط القومي إلى ألف و 109<sup>166</sup>. أما منظمات المجتمع المدني والخبراء المستقلين فيعتبرون أن عدد المناطق السكنية غير الرسمية قد يختلف عن أرقام الحكومة، بسبب عدم وضوح تعريف الدولة لهذه المناطق<sup>167</sup>. من حيث عدد السكان، تحتوي

<sup>164</sup> الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد لسنوات مختلفة.

<sup>165</sup> دراسة بعنوان 'تقرير عن قطاع الإسكان والاستثمار العقاري' أعدها بنك التعمير والإسكان بالتعاون مع الشركة المصرية الأميركية للوساطة في الأوراق المالية في عام 2007، بالإضافة إلى تقديرات أخرى صادرة عن شركة 'بنبان للتنمية والتجارة'، وهي إحدى الشركات التابعة لمجموعة القلعة الاستثمارية.

<sup>166</sup> اليوم السابع، 'هل تعرف عدد المناطق العشوائية في مصر؟ المركزى للإحصاء أجاب: ١٢٢١ ومركز المعلومات التابع لمجلس الوزراء: ١٠٣٤ ومعهد التخطيط القومى:

http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=90338، ١١٠٩

<sup>167</sup> إيمان مرعي، 'المناطق العشوائية'، بوابة الأهرام، ٢ أغسطس ٢٠١٠، 2819. http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=211479&eid=2819.

العشوائيات على ما بين ١٢ و ١٥ مليون من أصل ٨٢ مليون نسمة وفقاً لإحصاءات ٢٠١٠<sup>168</sup>. لكن تقديرات المركز المصري لحقوق السكن تشير إلى أن عدد الناس الذين يعيشون في مساكن غير رسمية هو أعلى من ذلك، ويبلغ ٢٠ مليوناً، أي ما يقارب ربع سكان البلد. بالإضافة إلى عدم امتثالها بلوائح البناء والتخطيط، تعاني هذه المناطق من نقص في المرافق ووسائل الراحة والبنية التحتية المناسبة. هذا ولم تقم الدولة بتوفير بيانات كافية عن ظروف المناطق غير الرسمية، أو الإسكان بشكل عام. إن جمع بيانات دقيقة يتم عرقلته عن طريق رفض الدولة تحديد معنى السكن اللائق بشكل واضح في التشريعات ووضع معايير لذلك، فضلاً عن فشلها في تحديد المناطق العشوائية وفي وضع سياسة دولة فعالة تجاههم.

وبالرغم من أن الدولة قد وضعت مشروعات لإسكان محدودي الدخل، إلا أن مشروعات الإسكان الوطنية الواردة في تقرير الدولة الطرف كانت قد فشلت في كثير من الحالات بسبب الفساد الذي سببه إدراج القطاع الخاص في تنفيذ المشروعات. وفي حين أن الحكومة قامت بدفع مخصصات للوحدات السكنية، فقد أظهرت التقارير أن شركات القطاع الخاص التي قامت بتنفيذ مشروعات الإسكان باعت تلك الوحدات بأسعار مرتفعة جداً، وبالتالي حرمت المستفيدين الفعليين، أي المواطنين المحدودي الدخل، من الحصول على وحدات سكنية بأسعار معقولة.<sup>169</sup>

وتحت رعاية مشروع تخطيط مدني جديد تحت عنوان القاهرة ٢٠٥٠ (أعيد تسميته مؤخراً "مخطط التنمية العمرانية لمصر ٢٠٥٢")، والذي تم اعتماده من دون استشارة سكان المناطق المعنية، تعتزم الحكومة الشروع في خطة لمدة ٤٠ سنة لتطوير وتحسين ظروف المعيشة في القاهرة. نتائج المشروع لم تتجح حتى الآن. فمشروع القاهرة ٢٠٥٠ ينص أساساً على هدم جميع المناطق العشوائية في القاهرة الكبرى ونقل السكان إلى مدن جديدة في ضواحي العاصمة. والواقع أن عمليات الإخلاء القسري تتم باسم مشروعات للتنمية، وتجميل المدينة، وعلى رأسها مشروع القاهرة 2050. ودائماً ما نجد أن الفقراء والمهمشين هم دائماً ضحايا لمشروعات التنمية تلك، التي تهدف إلى تحويل القاهرة إلى مدينة عالمية والتي تصادف من وجهة نظر مخططي المشروع - أن تتقاطع احتياجات تلك المشروعات مع أماكن إقامه الفقراء والمهمشين دون غيرها، فعلى سبيل المثال لا نجد لتلك المشروعات صدى مثلاً في مناطق مثل الزمالك، المهندسين، المعادي. ولكن بالتوازي مع ذلك نجد أن من المناطق التي ستأثر بتلك المشروعات بولاق أبو العلا ومثلث ماسبيرو، ومشروع تطوير شمال الجيزة بامبابية - تطوير الجزر النيلية... الخ، وهو الأمر الذي يعد تمييزاً موجه ضد الفقراء. على الرغم من أن سياسة الدولة الرسمية هي لإعطاء الأولوية للمناطق التي تتعرض حياة سكانها للخطر، فقد أظهرت الممارسة أن المناطق الجذابة للاستثمار من المرجح أن تكون في الأولوية، ولا سيما بالنظر إلى أن بيع الأراضي للمستثمرين هو واحد من مصادر الدخل لتنفيذ القاهرة ٢٠٥٠. في المرحلة الأولى من المشروع، المتوقع انتهاءها بحلول عام ٢٠١٥، سيتم بناء ٣٥٧٠٠ وحدة سكنية لاستيعاب الأسر التي تعيش في حوالي ٣٣ منطقة عشوائية في القاهرة الكبرى. وسيتم تمويل المشروع بالكامل من القيمة الفعلية للأرض التي بنيت هذه المناطق الفقيرة عليها المقدرة بـ ٣,٧ مليار جنيه مصري، أي بزيادة ٢ مليار جنيهًا عن تكلفة بناء الوحدات السكنية الجديدة.<sup>170</sup>

كما يجري تنفيذ نقل السكان بأساليب لا تحترم حقوقهم، ويتم إجراء عمليات الإخلاء بطريقة تعسفية، وعندما يتم بناء المباني السكنية الجديدة في الواقع، فهي غالباً ما تكون في مواقع غير مناسبة ومع مرافق متخلفة للغاية<sup>171</sup>. على سبيل المثال، في ديسمبر ٢٠١٠، تم

<sup>168</sup> المرجع السابق.

<sup>169</sup> سلمى الورداني، "العقارات في مصر: لا مكان للفقراء"، بوابة الأهرام (٩ يناير ٢٠١١)،

<http://english.ahram.org.eg/NewsContent/3/12/3419/Business/Economy/Egypt-real-estate-No-room-for-the-poor.aspx>.

<sup>170</sup> منظمة العفو الدولية، "لسنا تراجياً: الإخلاء القسرية في المناطق العشوائية في مصر"، ص ٨٥،

<http://www.amnesty.org/ar/library/asset/MDE12/001/2011/ar/990e6071-f4aa-401f-ab3c-b952f8a41f7c/mde120012011en.pdf>.

<sup>171</sup> هناك حالات عديدة لسكان مناطق عشوائية تم نقلهم إلى مناطق جديدة مع مرافق ضئيلة أو معدومة وفرص العمل الصعبة، ليقوموا بعد ذلك بالعودة إلى القاهرة لإيجاد مكان جديد للاستقرار. بعض هذه الحالات المذكورة في التقرير أعلاه.

إزالة المقيمين في ماسبيرو من منازلهم بالقوة، قبل أن تتم استشارتهم أو عرض أماكن بديلة للعيش<sup>172</sup>. وفي سبتمبر ٢٠٠٨، تم طرد ١٠٤ عائلة بالقوة من إسطنبول عنتر ونقلها إلى مدينة السادس من أكتوبر، بالرغم من عدم موافقتها المسبقة قبل حدوث الإخلاء. وفي هذه الحالة، السكن البديل المتاح لم تتوفر فيه خدمة سليمة للكهرباء أو المياه الصالحة للشرب، كما أن المسافة والموقع أدنا إلى حرمان العديد من العائلات من فرص العمل المناسبة. وبسبب هذه الظروف، رغبت العديد من العائلات بالعودة، ولكن الشرطة أجبرتهم على البقاء في مسكنهم البديل والتوقيع على أوراق يعربون فيها عن ارتياحهم لهذه الخطوة، مع توفير جائزة بقيمة ٢٠٠ جنيها لكل فرد قام بالتوقيع.<sup>173</sup>

وهناك أمثلة عديدة أخرى عن تعمد الدولة انتهاك حقوق الإنسان لقاطني المناطق المستهدفة بالتطوير وهو الأمر الذي تم رصدته في عدد من المناطق التي بدأ مشروع 2050 في التعامل معها كمنطقة الدويفة (والذين تم توفير وحدات سكنية لبعضهم في مدينة هرم سيتي ومساحة الوحدة 22 متر).

ويتفاقم خطر الإخلاء القسري بسبب عدم وجود ضمانات قانونية كافية. ففي بعض الحالات المذكورة أعلاه، اعتمدت الحكومة خاصة على القانون رقم ١٠ لعام ١٩٩٠، الذي يسمح بالاستيلاء "المؤقت" على الأراضي من أجل "الصالح العام"، بموجب مرسوم من قبل محافظ المدينة. ففي المادة 2 يذكر القانون ثمانية حالات كحالات منفعة عامة، آخرها تعطي الصلاحية لمجلس الوزراء لإضافة أية أعمال أخرى، وهو ما يفتح الباب على مصراعيه لاستغلال المسؤولين لسلطاتهم لإخلاء أي منطقة بزعم أنه للمصلحة العامة. كما نلاحظ أن مواد القانون الأوليه قد اغفلت تماما ثمة إشاره أو توجيه بضرورة قيام الحكومة بالتشاور مع المتضررين من قرار نزع الملكية وهو ما لاحظنا أثره على سبيل المثال في رملة بولاق، وهي منطقة على الضفة الشرقية لنهر النيل، والتي صدر مرسوم من قبل محافظ القاهرة في شهر يونيه من عام ٢٠١٢، يعلن أن الدولة سوف تستولي على الأراضي لفترة مؤقتة مدتها ثلاث سنوات لغرض التنمية فقط. ولم يتم توضيح السبب الدقيق للاستحواذ أو الجدول الزمني للإخلاء ولم يرد أي ذكر لمساكن بديلة للسكان. بالرغم من أن مشروع القاهرة ٢٠٥٠ ينص على أن عمليات الإخلاء لا يمكن أن تتم إلا بعد الحصول على إجماع كامل السكان، فإن تقريراً ميدانياً أعدّه المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية وجد أنه لم يكن هناك أي تشاور مع سكان رملة بولاق، وبعضهم لم يكن له علم بالمرسوم الذي تم إقراره<sup>174</sup>. ومؤخراً كسبت منظمات حقوقية دعوى قضائية تقضي بإلغاء أمر إخلاء رملة بولاق.<sup>175</sup>

منذ قيام ثورة 25 من يناير، فشلت الحكومات المتعاقبة في إيجاد حل لأزمة السكن المتفاقمة في مصر. المادتان ٦٧ من دستور ٢٠١٢ و٥٩ من مشروع تعديل الدستور الصادر عن لجنة الخبراء في 2013 كلاهما تكرسان الحق في السكن اللائق لكل المواطنين. لكن لم يتم تعريف ما هو "اللائق" في أي من النصين. وفي حين أن هذه سمة العديد من الدساتير، فإن رزمة القوانين المحلية الضعيفة لا يمكنها التعويض عن غموض المادتين. كما يظل الانفاق الحكومي المنخفض يمثل التحدي الأكبر، وبالرغم من الإعلان عن الميزانية المخصصة لتطوير المناطق العشوائية والمناطق الفقيرة، والتي هي جزء من الميزانية العامة للإسكان، على أن تكون حوالي ٤٠٠ مليون جنيه، مقارنة بـ ٣٠٠ مليون في ٢٠١١<sup>176</sup>، تبقى هناك جوانب عديدة غامضة في ميزانية الإسكان. على وجه الخصوص، فإنه لا يزال من غير الواضح كيف سيتم إنفاق ٤٠٠ مليون جنيهًا على تطوير المناطق العشوائية.

<sup>172</sup> 37 أسرة متضررة من إزالة 7 عقارات بمثلث ماسبيرو، 'الشروق الجنبية'. <http://www.masress.com/shorouk/354916>

<sup>173</sup> مصر: ينبغي وقف عمليات الإخلاء القسري، والتشاور مع ساكني العشوائيات لحل مشكلة الإسكان، منظمة العفو الدولية، ٢٣ أغسطس ٢٠١١،

[HTTP://WWW.AMNESTY.ORG/AR/NEWS-AND-UPDATES/REPORT/EGYPT-STOP-FORCED-EVICTIONS-AND-CONSULT-SLUM-DWELLERS-RESOLVE-HOUSING-CRISIS.](http://www.amnesty.org/ar/news-and-updates/report/egypt-stop-forced-evictions-and-consult-slum-dwellers-resolve-housing-crisis)

<sup>174</sup> رملة بولاق: من القاتل ومن الضحية؟ المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ص ١٠، <http://ecesr.com/?p=5321>

<sup>175</sup> المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 'القضاء الإداري ينتصر لأهالي رملة بولاق ويقضي بإلغاء قرار محافظ القاهرة بالاستيلاء المؤقت على أراضيهم'، ٢٨ أغسطس ٢٠١٣.

<sup>176</sup> ١76 علام عبد الغفار، وزير التنمية المحلية: ارتفاع ميزانية العشوائيات لـ 400 مليون جنيه، اليوم السابع

30. تطلب اللجنة الإفادة بكيفية تطبيق مفهوم السكن "الملائم" كما ورد في العهد (المادة 68)، في التشريعات العادية. كما ترجو تقديم بيانات إحصائية كاملة وحديثة، مقسمة حسب الإقليم، والمناطق الحضرية والريفية، حول التمتع بالحق في السكن الملائم مع تضمين معلومات حول عدد عمليات الإخلاء القسري التي تمت في السنوات الأخيرة والتدابير الموجودة لضمان أن هذه الإخلاءات قد تمت وفقاً للمبادئ الدولية والتوجيهات مع الوضع في الاعتبار التعليق العام رقم 7 للجنة لعام (1997). كما توصي اللجنة بأن تقدم الدولة الطرف تعريفاً أكثر شمولية لـ"المستوطنات العشوائية" و"السكن الملائم" في "ضمان الحياة".

31. تطالب اللجنة الدولة الطرف بتقديم معلومات حول التقدم الذي تم إنجازه في تطبيق المشروع القومي للإسكان والذي كان من المفترض اتمامه في 30 سبتمبر 2011 مع تقديم ما يفيد بما إذا كان ثمة سياسات أو مشروعات أخرى تستهدف الحق في السكن الملائم قد تم تبيينها مؤخرًا.

32. يجب على الدولة الطرف أن تضع في تشريعاتها حظرًا واضحًا على عمليات الإخلاء القسري. وينبغي أيضا أن تراجع خطة مصر 2052 للتأكد من أنها تتفق مع هذا الحظر ومع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وأن المجتمع المدني، والمجتمعات المحلية المتضررة اشتركت في رسم الخطة أو أي خطة بديلة.

## المادة ١٢ | الصحة

مصر لديها نظام صحي مجزأ، ومعقد، ويتم خصصته على نحو متزايد. مع انخفاض تغطية التأمين الصحي، تضطر الأسر المصرية في نهاية المطاف للاتفاق على تكاليف الرعاية الصحية من الجيب، مما يتسبب في حرمان أولئك الذين لا يستطيعون تحمل التكاليف من الوصول للخدمات الصحية الأساسية. إهمال قطاع الرعاية الصحية واضح بشدة في استمرار انخفاض مستويات الإتفاق العام على الصحة.

مثل العديد من البلدان النامية، تواجه مصر العبء المستمر للأمراض المعدية على الرغم من تساؤل أعبائها، بالإضافة إلى العبء الكبير والمتنامي بسرعة للأمراض غير المعدية، بما في ذلك الأمراض المتعلقة بالصحة العقلية<sup>177</sup>. وبالرغم من أن المؤشرات الصحية في مصر هي على قدم المساواة مع المتوسطات الإقليمية عموماً، هناك ركود وتراجع في بعضها. وفقاً لتقديرات وطنية، ارتفعت نسبة وفيات الأمهات من ٣٩ حالة وفاة لكل مائة ألف ولادة حية في عام ٢٠٠٩ إلى ٤٦ في عام ٢٠١١، على سبيل المثال<sup>178</sup>. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال هناك اختلافات كبيرة بين المناطق. النساء في محافظة بني سويف مثلاً هن أكثر عرضة للوفاة بثلاث مرات تقريباً أثناء الولادة، مقارنة مع النساء في كفر الشيخ (٧٢،١ امرأة من أصل مائة ألف ولادة في بني سويف مقارنة مع ٢٢،٦ في كفر الشيخ)، وذلك وفقاً لبيانات عام ٢٠٠٨.<sup>179</sup>

النظام الصحي في مصر معقد ومجزأ -يشمل الكثير من مقدمي الخدمات والممولين الرسميين والشبه حكوميين ومن القطاع الخاص<sup>180</sup>- ولذلك لا يمكن لجميع الناس الحصول على العناية الصحية عند الحاجة. ومن الجدير بالذكر أن بعض مؤشرات الصحة

<http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=966369>.

<sup>177</sup> منظمة الصحة العالمية، ص ١٤، [http://www.who.int/countryfocus/cooperation\\_strategy/ccs\\_egy\\_en.pdf](http://www.who.int/countryfocus/cooperation_strategy/ccs_egy_en.pdf).

<sup>178</sup>، الكتاب الإحصائي السنوي: الصحة، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٢)

<sup>179</sup>فاطمة الزناتي وأن واي، مصر: مسح السكان والصحة ٢٠٠٨.

<http://www.measuredhs.com/pubs/pdf/FR220/FR220.pdf>

<sup>180</sup>DHS, p.13, NHA, p.20.

تشهد تراجعاً مع انخفاض تغطية بعض الخدمات، فعلى سبيل المثال، انخفض عدد الأطفال الذين تم تطعيمهم من ٩٦,٧٪ في ٢٠١٠ إلى ٩٤,٢٪ في ٢٠١١.<sup>181</sup> كما أن مصر مثلاً لديها أدنى تغطية للرعاية قبل الولادة بين بلدان الدخل المتوسط-المنخفض في المنطقة.<sup>182</sup> وحتى هنا نجد فارقاً واضحاً بين الرعاية في الريف والحضر، ف٧٢٪ فقط من النساء الريفيات تلدن بمساعدة من المهنيين الصحيين المؤهلين مقابل ٩٠٪ من النساء في المناطق الحضرية.<sup>183</sup>

لذا فتوزيع خدمات الرعاية الصحية في مصر غير متوازن إلى حد كبير - خاصة بين المناطق الحضرية والريفية، وكذلك بين شمال وجنوب البلاد- مما يثير تساؤلات حول إمكانية الوصول إلى الخدمات للعديد من السكان المهمشين. وعلى الرغم من أن أكثر من نصف السكان يعيشون في المناطق الريفية، فهي لا تحتوي سوى على ٣,٦٪ من مجموع الوحدات الصحية (٣١٦٤ مقارنة مع ما يقدر بنحو ٨٧٠٠٠ في أنحاء البلد)<sup>184</sup>. وهناك أيضاً تفاوت كبير في توزيع الموارد البشرية. فقط ١٩,٦٪ من الأطباء في القطاع العام يغطون المناطق الريفية.<sup>185</sup>

يستمر الانفاق العام على الرعاية الصحية في الانخفاض في مصر، وذلك خاصة بالمقارنة مع بلدان أخرى من نفس المستوى الاجتماعي والاقتصادي، كما لا يزال الإنفاق على القطاع الصحي بعيداً جداً عن التزامات مصر الدولية. لا تزال مصر بعيدة جداً عن الالتزام الذي قامت به الدول الإفريقية في العام ٢٠٠٠ لتخصيص ١٥٪ من الميزانية السنوية على الأقل لتحسين وضع الصحة. لكن الإنفاق على الصحة بلغ ٤,٣٪ فقط من الميزانية الحكومية الإجمالية، وهو نصف المعدل الإقليمي الذي يصل إلى ٨,٦٪.<sup>186</sup> وهو اليوم في المستوى ذاته: ٤,٧٪ في ٢٠١٢/٢٠١٣ و ٤,٧٪ في ٢٠١٤/٢٠١٣.<sup>187</sup>

وقد أصبح القطاع الصحي أيضاً مخصصاً على نحو متزايد. وتجري إعاقة المستشفيات العامة بسبب قبول الطلب الهائل وفشل الحكومة بمواكبة التكاليف المتصاعدة، والنقص في المالية، وعدم الكفاءة في استخدام الموارد، والإدارة غير الفعالة. بدوره، أدى هذا إلى انعدام ثقة الجمهور، وبدأ الناس بالاتجاه نحو القطاع الخاص<sup>188</sup>. في عام ٢٠٠١، شكّلت الوحدات الصحية الخاصة حوالي ٤٧٪ من الوحدات على الصعيد الوطني، وما لبثت أن ارتفعت إلى أكثر من ٦٦٪ في عام ٢٠١١.<sup>189</sup> وتثير الخصخصة وارتفاع أسعار الخدمات الصحية المخاوف حول القدرة على تحمل تكاليف خدمات الرعاية الصحية. فقد بلغ إنفاق الأسر على خدمات الرعاية الصحية، لا سيما على الدواء، ٧٢٪ في ٢٠٠٨/٢٠٠٩ وفقاً لأرقام الحسابات الصحية الوطنية، ارتفاعاً من ٦٢٪ في ٢٠٠١/٢٠٠٢. وعلى سبيل المقارنة، فإن المتوسط الإقليمي هو ٤٥,٤٪.<sup>190</sup>

تأثرت تكاليف الرعاية الصحية أيضاً بارتفاع مستويات التضخم في العامين الماضيين. فقد ارتفع مؤشر أسعار الرعاية الصحية ١٤,٨٪ بين يوليو ٢٠١١ ويوليو ٢٠١٣،<sup>191</sup> ومن المتوقع أن تكون الزيادات في الأسعار أعلى من ذلك في المناطق الريفية، وخاصة نظراً إلى

<sup>181</sup> المرجع السابق.

<sup>182</sup> 'Pregnant women receiving prenatal care (%)', World Bank, <http://data.worldbank.org/indicator/SH.STA.ANV.C.ZS>

<sup>183</sup> 'الحق في الصحة'، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية،

<http://eipr.org/en/report/2010/05/05/813/819> و <http://eipr.org/en/report/2010/02/16/528/534>

<sup>184</sup> الكتاب الإحصائي السنوي: وزارة الصحة والسكان، 2008.

<sup>185</sup> تقرير NICHIP، ٢٠١٠، وزارة الصحة والسكان

<sup>186</sup> NHA, p.27

<sup>187</sup> الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣، وزارة المالية

<sup>188</sup> WHO, 'Country Cooperation Strategy for WHO and Egypt: 2010 – 2014' (2010), p.14.

<sup>189</sup> الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام ٢٠١٣: الصحة

<sup>190</sup> إشكاليات الإنفاق الصحي في مصر، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، NHA, p.25. <http://eipr.org/en/report/2009/09/01/305>

<sup>191</sup> الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، يوليو ٢٠١٣،

[http://www.capmas.gov.eg/pepo/pdf%20prices/Consumer\\_prices\\_sdds\\_a.pdf](http://www.capmas.gov.eg/pepo/pdf%20prices/Consumer_prices_sdds_a.pdf)

محدودية توافر الخدمات الصحية وارتفاع معدلات فقر سكان الريف. هذه الزيادة في أسعار خدمات الرعاية الصحية تشكل تهديداً للحق في الصحة لعدد من الأسر الضعيفة، التي لم يعد بمقدورها الحصول على الخدمات الصحية. وبشكل مماثل، ارتفعت تكاليف الرعاية الصحية بشكل ملحوظ كنسبة مئوية من إنفاق الأسر من ٦,٥٪ في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إلى ٩,٦٪ في ٢٠١٠/٢٠١١<sup>192</sup>. هذا الأمر أثقل كاهل المصريين بمزيد من النفقات كما حرم من الخدمات أولئك الذين لا يستطيعون تحمل تكاليفها.

وتشير الحسابات الصحية الوطنية لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، أن ما يزيد قليلاً عن نصف السكان يتمتعون بالتأمين الصحي، ومعظمهم من خلال الهيئة العامة للتأمين الصحي الحكومية<sup>193</sup>. بالرغم أن هذا مثل زيادة تدريجية خلال العقد الماضي، فهو ما يزال أقل بكثير من المعدلات الإقليمية. فتونس (٩٩٪) وإيران (٩٨٪) والأردن (٨٣٪) لديهم معدلات تأمين صحي أعلى بأشواط<sup>194</sup>. أما أولئك المفتقدين للضمان الصحي فهم بغالبيتهم يعملون في القطاع غير الرسمي، أو يعملون لحسابهم، أو مزارعون وريفيون أو نساء.

الاقتراح الأخير حول التأمين الصحي الشامل، المقدم من وزارة الصحة إلى مجلس الشورى في الربع الأول من عام ٢٠١٣، يستمر باستبعاد العاملين في القطاع غير الرسمي<sup>195</sup>. كما أنه قد تعرض لانتقادات واسعة لأن به العديد من التشوهات الفنية، خاصة فيما يتعلق بتنفيذه واعتماده على تجميع اشتراكات اضافية من أفراد هم أصلاً يشكون في كفاءة استغلال الدولة للموارد<sup>196</sup>. تم إنشاء مجموعة عمل لقانون التأمين الصحي الجديد مؤخراً، ولكن النتائج التي توصلت لها كانت مثيرة للجدل. حتى الآن، لا توجد علامات واضحة أن مشروع القانون هذا سوف يرى النور قريباً. في حال إقراره، فإنه سيكون خطوة حقيقية إلى الأمام نحو تحقيق التغطية الصحية الشاملة لجميع المواطنين.

ومع ذلك، حتى أولئك المؤمنون فنادراً ما يلجأون إلى القطاع العام عند حاجتهم لخدمات الرعاية الصحية، ولا سيما بالنسبة لخدمات العيادات الخارجية. وهذا انما يعكس ديانة المستشفيات العامة في البلاد<sup>197</sup>. علاوة على ذلك، لا توجد آليات للشكاوى في حالات سوء الممارسة السريرية أو التعدي على حقوق المرضى، باستثناء الإجراءات الجنائية العامة والاتفاقية غير الرسمية حول الأخلاقيات الطبية لنقابة الأطباء المصرية. أما المرضى الذين يحاولون مقاضاة من ينتهك حقوقهم، فنادراً ما يحققون نتائج مرضية.

إن إهمال قطاع الرعاية الصحية الرسمي يظهر بشكل جلي في تخفيض نفقات الدولة على الصحة العامة. ففي ١٩٩٥، شكّل الإنفاق العام ٤٦٪ من إجمالي الإنفاق الصحي، وقد انخفضت هذه النسبة إلى ٤٢,٢٪ في ٢٠٠٨، ثم أصبحت ٤٠,٥٪ في ٢٠١١<sup>198</sup>. بالإضافة إلى ذلك، شهدت السنوات الأخيرة تزايداً ملحوظاً في الإنفاق الخاص للأسر على خدمات الرعاية الصحية، ولا سيما على الدواء، مما شكل عبئاً أكبر على المواطنين والأسر. في عام 2002، كان الإنفاق الخاص على الصحة 63٪ واستمر في الارتفاع، حيث بلغ 72٪ وفقاً للتقديرات المتاحة الأكثر حداثة. من أن 72٪، يذهب لتوجيه مدفوعات مباشرة من الجيب (0.3٪ المتبقية تذهب إلى أقساط التأمين الصحي الخاص).

<sup>192</sup> مصر في أرقام ٢٠١٣: الإيرادات والنفقات والاستهلاك، ص ١١٣، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

<sup>193</sup> NHA, p.32

<sup>194</sup> NHA 2008-9, p.16.

<sup>195</sup> إسلام أبو خطوة، 'قانون التأمين الصحي الجديد.. يهدر الحق في العلاج ويفتح الباب أمام الفساد'، ٦ يونيو ٢٠١٣، <http://is.gd/i5i1Zb>.

<sup>196</sup> خلف علي حسن وإبراهيم الطيب، 'صحة الشورى': الحكومة لم تقدم «الكادر».. ومنتظر التوافق على «التأمين الصحي»، ١ فبراير ٢٠١٣، المصري اليوم.

<sup>197</sup> NHA, p. 37.

<sup>198</sup> الصحة، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،

[http://www.capmas.gov.eg/pdf/Electronic%20Static%20Book\\_eng/health/untitled1/files/health.pdf](http://www.capmas.gov.eg/pdf/Electronic%20Static%20Book_eng/health/untitled1/files/health.pdf)



33. ينبغي على الدولة الطرف أن تكفل الوصول إلى الرعاية الصحية عالية الجودة بأسعار معقولة للجميع، بغض النظر عن الجنس، الموقع الجغرافي أو مستوى الدخل. ويجب أن تتخذ إجراءات عاجلة لمواجهة ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية على المدى القصير، مع العمل على خفض إنفاق الأسر من الجيب على الخدمات الصحية على المدى الطويل. كما ينبغي على الدولة الطرف أن تضاعف جهودها الرامية إلى توفير التأمين الصحي الشامل وذلك بمشاركة المجتمع المدني والجماعات المحلية وأصحاب المصلحة الآخرين. ذلك على أن يغطي التأمين الصحي الشامل مجموعة أساسية من الخدمات التي تشمل الرعاية الصحية الأولية والثانوية والثالثية والتي تضم خدمات رعاية الصحة العقلية فضلاً عن خدمات رعاية الصحة الجسدية.

34. من أجل المضي قدماً في الإصلاحات المخطط لها في قطاع الصحة، ينبغي على الدولة الطرف (أ) زيادة مخصصات قطاع الصحة من ميزانية الدولة (ب) وضع مجموعة آليات فعالة لتعزيز التنسيق بين القطاعات، و (ج) اعتماد تدابير ملموسة للتصدي للفوارق الجغرافية الكبيرة في مجال توفير الرعاية الصحية، وبعد إجراء تحليل سليم لأصحاب المصلحة.

35. ينبغي على الدولة الطرف إعطاء الأولوية لإصدار التشريعات التي تضمن للمرضى حقهم في الوصول إلى المسارات القانونية كسبل للانتصاف في حالات سوء الممارسة السريرية وانتهاكات حقوق المرضى.

## المادة ١٣ | التعليم

على الرغم من ارتفاع بعض المؤشرات التعليمية، إلا أنه لا تزال هناك تفاوتات كبيرة في المعايير التعليمية وفي جودة التعليم. الاتجاه نحو خفض الاستثمار العام في قطاع التعليم أدى إلى حرمان الطلاب الذين لا يستطيعون الدخول إلى النظام المدرسي الخاص من التعليم ذي الجودة، وهو ما أدى إلى تفاقم مشكلة عدم المساواة في الوصول للتعليم، حتى التعليم الأساسي.

خلال العقد الماضي، لم ترتفع معدلات القراءة والكتابة في مصر إلا قليلاً. وقد ارتفعت معرفة القراءة والكتابة بين الشباب إجمالاً (الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة) من ٨٥٪ في عام ٢٠٠٥ إلى ٨٧٪ في ٢٠١٠، في حين ارتفع إجمالي محو الأمية بين البالغين من ٧١,٤٪ عام ٢٠٠٥ إلى ٧٢٪ في عام ٢٠١٠<sup>199</sup>. والأمية أعلى بشكل ملحوظ لدى سكان الريف، ففي ٢٠١٢ كانت حوالي ٣٠,٧٪، مقارنة بـ ١٧,٧٪ بين سكان الحضر.<sup>200</sup>

أما اتجاهات الالتحاق بالمدارس فهي تتحسن إجمالاً، وبلغ صافي معدل الالتحاق بالمدارس إلى ٩٥,٤٪، وهو رقم مثير للإعجاب<sup>201</sup>. رغم ذلك، ليس من المستغرب أن تكون هناك تفاوتات وفقاً للنوع الاجتماعي، والسكن، والثروة. مثلاً، أظهر مسح النشء والشباب في مصر أن نسبة الإناث في الصعيد اللواتي لم تلتحق بالمدارس أبداً (٢٢,١٪) هي أكثر من خمسة أضعاف نسبة الذكور (٤٪)<sup>202</sup>. أما معدل التسرب السنوي الإجمالي فقد ارتفع أيضاً، وهذا من عوارض التسرب العالي في التعليم الثانوي<sup>203</sup>. فبين ٢٠٠٥ و ٢٠١٠، تضاعف عدد المتسربين من المدارس، من معدل تسرب سنوي قدره 267 ألفاً و 87 تلميذاً في ٢٠٠٥ إلى 644 ألفاً و 717 في

<sup>199</sup> جمهورية مصر العربية، البنك الدولي،

<http://data.worldbank.org/country/egypt-arab-republic>.

<sup>200</sup> بحث القوى العاملة، نسبة الأمية (١٠ سنوات فأكثر) طبقاً للمحافظات والنوع، النتائج السنوية المجمع لعام ٢٠١٢، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،

<sup>201</sup> مصر، التعليم، يونيسيف، <http://www.unicef.org/egypt/education.html>

<sup>202</sup> 'Survey of Young People in Egypt', Population Council [http://www.popcouncil.org/pdfs/2010PGY\\_SYPEFinalReport\\_3.pdf](http://www.popcouncil.org/pdfs/2010PGY_SYPEFinalReport_3.pdf), p.50.

<sup>203</sup> يونيسيف مصر، التعليم، <http://www.unicef.org/egypt/education.html>

٢٠١٠. وبالنسبة للأطفال ذوي الإعاقات، فمن أصل مليوني طفل ذي إعاقة في عمر الدراسة، التحق ألفان و 700 بالمدرسة (في حوالي ٨٨٢ مدرسة). بالإضافة إلى ذلك، فإن تلك المدارس لديها القدرة على قبول الأطفال ذوي إعاقات ذهنية أو السمعية فقط، ولا توجد أي مدارس قادرة على استقبال أطفال لديهم أي نوع آخر من الإعاقات.<sup>205</sup>

التحصيل الأكاديمي هو مؤشر آخر يتأثر بالوضع الاجتماعي والاقتصادي. ويشكل الأطفال من الأسر الفقيرة ٣ إلى ٥٪ فقط من المتفوقين في التعليم الابتدائي والمرحلة الإعدادية، و فقط ٥,٠٪ من المتفوقين في مرحلة التعليم الثانوي العام<sup>206</sup>. بالطبع، هذا قد يعكس عدم قدرتهم على تحمل نفقات التعليم الخاص والدروس الخصوصية. ولا تزال نوعية التعليم العام تشكل تحديًا كبيرًا يعيق قدرة الأطفال على تطوير إمكاناتهم الكاملة. وتقدر اليونيسيف أن حوالي واحد من كل خمسة مباني المدارس لا تصلح للاستخدام وتفتقر إلى المياه ومرافق الصرف الصحي. وأقل من ١٠٪ من المدارس تلبّي المعايير الوطنية لجودة التعليم، وفقًا لليونسيف أيضًا<sup>207</sup>. بالإضافة إلى ذلك، واعتبارًا من ٢٠١١/٢٠١٢، هناك 18 مليونًا و 298 ألفًا و 786 طالبًا في جميع أنحاء مصر في كل من الفئات العمرية المختلفة، وحوالي 453 ألفًا و 719 فصلًا دراسيًا<sup>208</sup>، وهذا يعني أن هناك حوالي ٤٠ طالبًا في المتوسط لكل فصل - وهو الرقم الذي يمكن أن يكون بمثابة عقبة في طريق الجودة التعليم - مع توقع عدم التوازن بين المستويات المختلفة.

هذا ويعاني الطلاب من أساليب التدريس ذات النمط التقليدي الجامد التي لا تشجع على المشاركة وحيث العقاب البدني شائعًا. وقد وثق المركز المصري لحقوق الإنسان ٧ حالات وفاة، و ١٨ حالة اعتداء جسدي شديد، و ٤٨ حالة تحرش جنسي، و ٣ حالات اعتداء جنسي، و ٢٥ حالة أخرى من أشكال العنف المختلفة، وحالتي تمييز ديني في المدارس في عام ٢٠١٢/٢٠٠٩. وقد اعترفت الدولة بارتفاع معدل العنف في الفصول الدراسية، ولكن نادرًا ما اقترحت وزارة التربية والتعليم خطة لمقاومته. في إحدى الحالات، ادّعى وزير التعليم السابق أحمد زكي بدر أن تمرير تشريعات من شأنها أن تحظر العقاب البدني في المدارس من شأنه أن يترك المعلمين "عرضة للهجوم" من قبل طلابهم.<sup>210</sup>

وتقوم الدولة رويدًا بالحد من دورها في القطاع التعليمي في مصر، وتقوم بتحويل هذا الدور إلى المدارس الخاصة والقطاع غير الرسمي. إن انسحاب الدولة من دورها والاعتماد المتزايد على التعليم الخاص وغير الرسمي يتضح من متوسط إنفاق الأسرة. ففي ٢٠١٠/٢٠١١، شكّلت الرسوم الدراسية والمدرسية حوالي ٣٨٪ من إجمالي إنفاق الأسرة على التعليم، في حين أن الدروس الخصوصية كانت ٤٢٪<sup>211</sup>. وعلاوة على ذلك، فإن المدارس المصرية، عند محاولتها تحسين نوعية التعليم، مقيدة بسبب عدم حصولها على التمويل الكافي. فالقانون رقم ٢٧ لعام ٢٠١٢ يسمح لوزارة المالية بالسيطرة على نفقات المدارس العامة إلى حد كبير، ويخفق حرية المدارس في الإنفاق على خدمات بسيطة لتحسين نوعية التعليم<sup>212</sup>. وقد انعكس هذا في النسبة المئوية لانخفاض ميزانية الدولة المخصصة للتعليم سنويًا. فقد انخفضت النسبة المئوية من الميزانية المخصصة للتعليم من ١٦-١٧٪ من إجمالي نفقات الدولة في أوائل الألفية إلى ١٠-

<sup>204</sup> المرجع السابق

<sup>205</sup> وزارة التربية والتعليم، الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم قبل الجامعي ٢٠٠٧-٢٠٠٨/٢٠١١/٢٠١٢  
<http://moe.gov.eg/Citizens/StudentsAbroad/Documents/arabicpoints.pdf>

<sup>206</sup> المرجع السابق، ص ٤٤.

<sup>207</sup> يونيسيف مصر، التعليم، <http://www.unicef.org/egypt/education.html>

<sup>208</sup> إحصاءات التعليم، بوابة وزارة التربية والتعليم، <http://services.moe.gov.eg/matwaya/2013/matwaya2013.html>.

<sup>209</sup> 'حقوق الإنسان: العنف في المدارس يهدد السلم الاجتماعي'، <http://is.gd/ZXKVaQ>، 'الوقد'.

<sup>210</sup> سليم عمرو، 'في جميع أنحاء مصر، عنف الطلاب والمعلمين'.

<http://www.egyptindependent.com/news/across-egypt-teacher-student-violence>

<sup>211</sup> 'مصر في أرقام ٢٠١٣: الإيرادات والنفقات والاستهلاك'، ص ١١١، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،

<sup>212</sup> 'المالية: تحويل ٢٠٪ من إيرادات الصناديق والحسابات الخاصة للخزينة العامة شهريًا'، المصريون،

<http://www.almesryoon.com/permalink/16416.html>

١٢٪ في السنوات الخمس الماضية<sup>213</sup>. لم يتأثر هذا الرقم بعد الثورة، لكنه من المتوقع أن ينخفض إلى حوالي ١١,٧٪ في أحدث مقترح ميزانية (٢٠١٣-٢٠١٤)، مقارنة مع ١٢,٨٪ في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠.

وفي محاولة لزيادة رواتب المعلمين والمطالبة بميزانية أكبر لقطاع التعليم، تم تشكيل عدد من النقابات العمالية، وذلك بعد صدور القرار الوزاري في عام ٢٠١١، الذي أعطى المعلمين في مصر الحق في التنظيم. خلال هذه الفترة، تمت زيادة مرتبات المدرسين، لكنها ظلت أقل مما طالبت به الاتحادات والنقابات<sup>214</sup>. ولسوء الحظ، هناك ثغرات في المرسوم ترمي إلى الحد من نشاط النقابات، وقد تعرّض عدد منهم للهجوم من قبل الوزارة بحجة أنها غير شرعية.

**36. على الدولة أن تقوم بـ: (أ) إيلاء الاهتمام العادل عبر الطبقات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة للوصول للمؤسسات والخدمات التعليمية ذات الجودة، (ب) بزيادة رصدها لحالة الطلاب والمعلمين من خلال صياغة التشريعات المناسبة التي من شأنها أن تحميهم جميعاً، خاصة فيما يخص رفع رواتب المدرسين وزيادة الاستثمار في التعليم من أجل رفع مستواه. ولذا تحث اللجنة الدولة الطرف على زيادة إنفاقها على التعليم، وذلك بهدف تطوير نوعية التعليم العام، وإعطاء الأطفال فرصة للتمتع بحقوقهم في التعليم الابتدائي المجاني.**

<sup>213</sup> 'Budget Proposal and Enacted Budget Data', Ministry of Finance, <http://www.mof.gov.eg/MOFGallerySource/Arabic>

<sup>214</sup> بيان نقابة المعلمين المستقلة مصر، 'الحوار المتمدن'، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=261760>.

## مصادر المعلومات:

- البرنامج الامثاني للأمم المتحدة (2011)، تقرير تحديات التنمية العربية: من أجل الدولة التنموية في المنطقة العربية  
برنامج الغذاء العالمي (2011)، وضع الأمن الغذائي والتهميش في مصر 2009  
البنك الدولي، قاعدة البيانات  
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (2013)، الكتاب الاحصائي السنوي  
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (2013)، مصر في أرقام  
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (2013)، النشرة الشهرية لأسعار المستهلكين  
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (2013)، نشرة السكان، العدد 86، (يوليو 2013)  
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (2012)، الكتاب الاحصائي السنوي  
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (2012)، مصر في أرقام  
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (2011)، بحث الدخل والانفاق والاستهلاك  
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (2011)، الرجال والنساء في مصر  
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (2011)، البحث السنوي للقور العاملة  
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (2010)، احصاءات عمالة الأطفال  
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (2008)، الكتاب الاحصائي السنوي  
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (2006)، تعداد السكان  
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرات الاحصائية  
شراكة الموازنة المفتوحة (2013)، مؤشر الموازنة المفتوحة 2012  
المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، البوابة المعرفية، قاعدة بيانات الاحتجاجات الاقتصادية والاجتماعية  
مرصد الغذاء المصري (2012)، نشرة سبتمبر 2012  
مرصد الغذاء المصري (2013)، نشرة مارس 2013  
منظمة الشفافية الدولية (2013)، مؤشر الفساد 2012  
منظمة الصحة العالمية واليونيسيف (2013)، تقديرات استخدام المياه والصرف الصحي (1980-2011)  
منظمة العمل الدولية (2012)، احصاءات العمل في القطاع الغير رسمي  
منظمة العمل الدولية (2011)، احصاءات الدول العربية ودول شمال افريقيا  
وزارة التربية والتعليم (2013)، احصاءات التعليم  
وزارة المالية، الموازنة العامة 2012-2013  
وزارة المالية، البيان المالي 2013-2014

## شكر وتقدير

هذا التقرير نتاج عمل تعاوني بين مجموعة كبيرة من المنظمات، والشبكات والاتحادات. تم اعداد هذا التقرير من قبل كل من المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بالقاهرة ومركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بنيويورك. يود أن يشكر الكتاب المنظمات التي قامت بدور أساسي في تنسيق المدخلات وصياغة أقسام مختلفة من التقديم و بالأخص، شبكة حقوق الأرض والسكن - التحالف الدولي للموئل لقيامها بتنسيق مجموعة عمل صياغة المادة 11، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية لصياغاتها المادة 12، وجمعية دعم وتطوير التعليم والإئتلاف المصري للتعليم للجميع لقيامهم بصياغة المادة 13. كما قامت كلاً من نظرة للدراسات النسوية ومؤسسة المرأة الجديدة بتنسيق المدخلات الخاصة بحقوق المرأة و المرأة العاملة. وأخيراً يتقدم الكتاب بالشكر لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية علي النصائح المقدمة في مختلف أجزاء التقرير.

